مـــا لابن مالك
فيه رأيـــان
بين التسهيل والعمدة

بحث مقدم من

د/ نهلـــة فـــرج أحمـــد قاســـم

المدرس بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

البنات بكفر الشيخ

مـا لابن مالك فيه رأيـان بين التسهيل والعمدة

نهلـة فـرج أحمـد قاسـم
قسم اللغويات - كليـة الدراسات الإسلامية والعربيـة البنـات – كفر الشيخ- مصر.
البريد الإلكتروني: NahlaSbFathallah.6420@azhar.edu.eg

ملخص البحث: ما لابن مالك فيه رأيان بين التسهيل و العمدة
إن الذين يتهمون ابن مالك بالتضارب ، و الاضطراب في بعض آرائه ، لم يدركوا أنه أراد أن ينبه القاريء إلي أن اللغة لا تلتزم وجهاً واحداً ، وإنما تتسع لتقبل هذا الرأي و ذاك ، فقد يكون لابن مالك في المسألة الواحدة رآيان نظراً لإختلاف المقيس عليه ، كما أنه قد يحاول أن يرجع الأمر في المسألة النحوية محل الخلاف إلي النطاق بالعربية ، و إلي ذوقه وحسه اللغوي إن أراد أن يستعمل مثل هذه ، ليكون علي بينة من موقف اللغة مادام القياس لا يأباه، فالبحث دليل واضح علي أن ابن مالك لم يقدس آراءه ويصر عليها إذا تبين له قبول اللغة لغيرها فيؤيد السماع مرة ، و يوافق القياس أخري وهذا ما تقتضيه سلامة المنهج ، كما أن ابن مالك قد يضع مصنفاً ثم يري مع مرور الزمن أنه لايفي بالغرض الموضوع له فيتركه كما هو ، ويصنف كتاباً آخر يضمنه بعض ما في الأول ويزيد . مستفيداً في ذلك بجهود سابقيه فقد ضمن مؤلفاته كثيرا مما قاله الأقدمون أو المعاصرون له ، فشرح التسهيل و شرح العمدة دليل شاهد علي عقلية قلَ أن يجود الزمان بمثلها .

كلمات البحث: اضطرابات / تضارب / شرح التسهيل / شرح العمدة / رأيان .

والله الموفق

There is no Ibn Malik in which there are two opinions between the facilitation and the mayor

Nahla Farag Ahmed Qassem
Department of Linguistics - College of Islamic and Arabic Studies for Girls - Kafr El Sheikh - Egypt.
Email: NahlaSbFathallah.6420@azhar.edu.eg

Abstract: Those who accuse Ibn Malik of inconsistency and confusion in some of his opinions did not realize that he wanted to alert the reader to the fact that the language does not adhere to a single aspect, but rather accommodates this opinion and that. It may be that Ibn Malik has two views on the same issue due to the difference in the standard on it, he may also try to refer the matter in the grammatical issue in question to the domain in Arabic, and to his linguistic taste and sense if he wants to use such as these, so that he is aware of the position of the language as long as the analogy does not refuse it ،The research is clear evidence that Ibn Malik did not sanctify his views and insist on them if it becomes clear to him that the language is acceptable to others, so he supports listening once, and the analogy agrees again, and this is what is required by the integrity of the curriculum, just as Ibn Malik may put a compilation and then see with the passage of time that it does not fulfill the purpose set for him He leaves it as it is، And classify another book, including some of the first and more Benefiting from this by the efforts of his predecessors, he included in his books much of what the ancients or contemporaries said to him.

Key words: disturbances / conflict / explanation of facilitation / explanation of the mayor / two opinions

المقدمـــــة

الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شئ، وجعله نوراً وهداية للعالمين، وصلاة وسلاماً على من أنطقه ربه بجوامع الكلم، فكان أفصح العرب لساناً وأقواهم بياناً، وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعـــــد :

فابن مالك وقد ملأ علمه الدنيا، وعرفه كل دارس العربية، واشتغل الباحثون بمؤلفاته وآرائه منذ وفاته وحتى عصرنا هذا شرحاً. وتعليقاً وتحقيقًا وموازنه؛ قد لفت نظرهم أن يكون للشيخ أكثر من رأى فى بعض مسائل النحو، فاتهمه بعضهم بالتضارب والاضطراب فى آرائه، فكان هذا **السبب الأول:** لاختيارى موضوع البحث: مالا بن مالك فيه رأيان بين التسهيل والعمدة وشرحهما .

فإمام كابن مالك يصعب التسليم بما وصف به من التضارب والخلط وهو من جدد فى أسلوب ودراسة النحو بمنهج سهل وأسلوب ميسر على نحو غير التأريخ للنحو العربى .

وأمـا السـبب الثـانى: إن تغير الآراء، وتبديل المواقف لا يحدث فجأة، وبدون أسباب؛ فكان لابد من معرفة الأسباب الحقيقية وراء تعدد آراء ابن مالك فى بعض المسائل، ومعرفة الأصول النحوية التى استند إليها الشيخ فى كل رأى قال به فى المسألة الواحدة، ومدى قبول اللغة له .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون فى فصلين يتقدمهما مقدمة وتمهيد عرضت فيه نبذة عن حياة ابن مالك ومؤلفاته، وصفاته، ومذهبة النحوى، وعن طبيعة الكتابيين موضوع البحث (شرح التسهيل، وشرح العمدة) وأيهما أسبق ؟

أما الفصل الأول فكان بعنوان : آراء ابن مالك بين السماع والقياس وفيه :

أولاً السماع ويشمل :

- موقف ابن مالك من القراءات القرآنية
- الحديث الشريف وموقف ابن مالك منه
- كلام العرب والمقاييس الزمانيه والمكانية للشاهد النحوى، وموقف ابن مالك من هذه المقاييس

ثانياً : موقف ابن مالك من القياس النحوى، ويشمل :

- عندما يخالف السماع القياس
- مفهوم الكثرة والاطراد
- هل يصح القياس إذا لم يعضده سماع

وأما الفصل الثانى فعنوانه: المسائل التى لابن مالك فيها رآيان بين التسهيل والعمدة وفيه:

حكم الابتداء بالوصف

- إعراب منذ ومذ إذا وليهما اسم مرفوع
- حكم جر تمييز الجملة بـ (من)
- شروط إعمال اسم الفاعل
- تثنيه (أجمع) و (جمعاء) من ألفاظ التوكيد
- حكم توكيد جواب القسم بنونى التوكيد
- ما يؤكد بـ (كلا) و (كلتا)
- معنى واو العطف
- إفادة (أو) معنى التقسيم
- العطف بـ (لكن)
- (لا) العاطفة بعد النداء
- العطف على ضمير الرفع المتصل
- حكم مجرور (رب)
- القياس على موازن (فعال) الممنوع من الصرف .

- العلة فى منع (جمع) من الصرف .
- الوقف على الاسم المقصور

ثم كانت الخاتمة وقد ضمنتها أهم نتائج البحث

والله تعالى أسأل أن يوفقنا إلى صالح العمل،

إنه نعم المولى ونعم النصير

د. نهلة فرج أحمد قاسم

التمهيد

نبذة عن ابن مالك

إن إماما كابن مالك ملأت كتبه الدنيا، وطبقت شهرية الآفاق، وحفظ الصغار نظمه قبل الكبار، وتسابق فى شرح مصنفاته العلماء، وأفرد له المتخصصون المؤلفات، وأمضى فى تراثه المحققون السنوات لغنى عن التعريف، ولكن من باب إتمام الفائدة اعرض نبذة موجزة عن الشيخ تمهد السبيل للوقوف على حقيقة تعدد آراء ابن مالك فى بعض مسائل النحو.

هو: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى[١]المولود سنة ستمائة أو إحدى وستمائة على الأرجح [٢] المكنى بـ (أبى عبد الله) والمقلب (جمال الدين) وذكر ابن طولون[٣] أنه كان يلقب بـ (جلال الأعلى). إمام من أئمة القرن السابع الهجرى فى اللغة، والنحو، والقراءات، وحفظ أشعار العرب، مشاركا فى الحديث والفقه ديناً صالحاً، كامل العقل والوقار، والتؤدة، شافعياً. [٤].

تلميذ السخاوى، ابن الحاجب وابن يعيش والشلوبيين، وأستاذ ابن جعوان، والبعلى، وشهاب الدين، الحلبى، والقاضى بدر الدين ابن جماعة،

---

(١) تنظر ترجمته فى : الوافى بالوفيات ٢٨٥/٣- ٢٨٦، غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ١٨٠/٢، ١٨١ – بغية الوعاة ١٣٠/١- هدية العارفين ١٣٠/٢ – شذرات الذهب ٥٩٠/٧-٥٩١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان١٧٢/٤. فوات الوفيات ٤٠٧/٣- النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧ .

(٢) ينظر طبقات الشافعية للسبكى ٦٧/٨- شذرات الذهب ٥٩٠/٧، ٥٩١ – البداية والنهاية ٥١٣/١٧، ٥١٤ .

(٣) ينظر : مقدمة شرح العمدة ٦/١.

(٤) ينظر : طبقات الشافعية للأسنوى ٤٥٤/٢ – فوات الوفيات ٢٢٧/٢ .

وبدر الدين ابن مالك . [١].

رحل إلى مصر ثم إلى الحجاز ثم إلى دمشق ومنها إلى حلب ونزل بها وبحماه وبعلبك ثم انتقل إلى دمشق، واشتغل بالتدريس بالجامع الأموى والمدارس الأخرى حتى توفى بها فى شهر شعبان سنة ٦٧٢هـ [٢].

تاركاً تراثا علمياً هائلا ضم مصنفات عدة اختلفت طولاً وقصراً، نظماً ونثراً فى النحو، والصرف، واللغة، والقراءات، أخص بالذكر منها مؤلفاته فى النحو والصرف [٣].

- **الكافية الشافية** : وهى نظم احتوى على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، وقيل هى منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت .
- **شرح الكافية الشافية** : وهو مطبوع بتحقيق الدكتور/ عبدالمنعم هريدى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وهو مطبوع حققه الدكتور/ محمد كامل بركات
- شرح التسهيل وهو مطبوع فى تحقيقين أحدهما للدكتور/ عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوى المختون والآخر للدكتور/ إميل يعقوب.
- الخلاصة المشهورة بـ (الألفية): وهى منظومة فى نحو ألف بيت أودع فيها ابن مالك خلاصة ما فى الكافية الشافية، وهى مطبوعة حققها الدكتور/أحمد الرصد فى رسالة نال بها درجة الدكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة.

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ١٣١/١ – غاية النهاية في طبقات القراء ١٨١/٢ الوافى بالوفيات ١٦٤/١ –٢٨٧/٣.

(٢) ينظر النجوم الزاهرة ٢٤٧/٧، شذرات الذهب ٣٣٩/٥

(٣) ينظر : مرآة الجنان ١٣١/٤، بغية الوعاة ١٣١/١، نفح الطيب ٢٢٢/٢.

- عمدة الحافظ وعدة اللافظ مختصر ضم أصول النحو

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ وهو كتاب مطبوع بتحقيقتين أحدهما: للدكتور / عدنان عبد الرحمن الدورى ببغداد والآخر للدكتور / محمد عبد المنعم هريدى

الجامع الصغير، وهو مطبوع، حققه الأستاذ / محمد فؤاد عبدالباقى، بالإضافة إلى بعض الكتب الأخرى كالمقدمة الأسدية، وشرح الجزولية، الموصل فى نظم المفصل، وسبك المنظوم وفك المختوم، وشرح التصريف لابن مالك المأخوذ من كافيته، ويوجد منه مخطوطه رقم (٥٠٠٥)، بدار الكتب المصرية، وإيجاز التعريف فى علم التصريف

صـفاتـه :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على ان الله – عز وجل – حباه بأخلاق عالية وصفات حميدة فكان محبوباً بين الناس متواضعا، ولم يُسمع أن واحداً من مريديه أو المخالطين له أنكر عليه شيئاً رآه فيه، كان لا يرى إلا وهو يصلى، أو يتلو، أو يصنف، أو يقرئ، ومن الصفات التى كان يتصف بها ابن مالك الترفع والإباء، والرجوع إلى الحق [١].

فقد ذكر صاحب نفح الطيب [٢] أن الرجوع إلى الحق من الصفات الجميلة التى طبع عليها ابن مالك مدللاً على ذلك بأنه حينما سئل ابن مالك عن قول الرسول (ﷺ) :" نعوذ بالله من الحور الكوّر " [٣] هل بالراء أو بالنون؟

---

(١) ينظر فوات الوفيات ٢٢٧/٢ وفيات الأعيان ٣٣٤/٤– مرية الجنان ٧٣/٤.

(٢) ينظر : نفح الطيب ٢٣٣/٢.

(٣) ينظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للهروى ٩٣٠/٣– النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٥٨/١– غريب الحديث للقاسم بن سلام الهروى ٢١٩/١ ونصه: " أنه كان إذا سافر رسول الله سفراً قال: اللهم إن نعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنقلب، والحور بعد الكور، وسوء المنظر في الأهل والمال" والمعنى : نعوذ بالله من فساد أمورنا بعد صلاحها.

فأنكر النون، فقيل لـه : إن فـي الغريبين [١] للهروى روايـة بـالنون، فرجـع عن قولـه الأول وكـان – رحمة الله – لا يكتب شيئاً من محفوظـه حتـى يراجعه فـي محله .

إذن فقد كان الشيخ حريصا على العلم، لا يقدم لطلابه معلومة إلا وقد روجعت ونقحت، فإذا ظهر له ما قد يخالف ما قد أقره مسبقاً فلا يجد غضاضة فى تغييره، ما دام قد ظهر له ما يؤيده، وهذا لا يعد تضارباً أو اضطراباً كما يرى البعض وكأنه بذلك يريد أن يلفت نظر المتعلم أن اللغة تتسع وتستوعب الرأي والرأي الآخر بدون تعصب أو تأويل.

مذهبــه

من الصعب تصنيف ابن مالك أو نسبته إلى مدرسة نحوية معينة، فهو يوافق البصريين إذا رأى الصواب معهم، ويؤيد الكوفيين عندما يرى أن الحق فى قولهم، ومخالف لهؤلاء وأولئك إذا عجزوا عن إقناعه بمذاهبهم، ليقدم لقارئه مذهباً ينفرد به مؤيداً قوله بالدليل حاشداً كل الشواهد المعروفة وغير المعروفة وحتى الغريبة، ومن المعروف أن الشواهد الشعرية هى المحكم الأول والأهم – بعد القرآن الكريم – فى تقعيد الأحكام النحوية، وكان لهذا الأمر أكبر الأثر فى تغير رأيه من مصنف لآخر، وفى هذا يقول المقرى: "وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد لها على النحو واللغة ؛ فكان أمراً عجيباً، وكان أئمة الإعلام يتحيرون فى أمره "[٢] .

طبيعة الكتابين

إن الناظر فى كتابى ابن مالك؛ شرح التسهيل، وشرح العمدة يبدو له واضحاً اختلاف منهج ابن مالك فى الكتابين ، فشرح التسهيل ذلك المرجع

(١) الغريبين : يعنى غريب القرآن، وغريب الحديث لابى عبيد أحمد بن محمد الهروى ينظر : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ١٢٠٩/٢.

(٢) نفح الطيب ٢٢٣/٢.

القوى الجامع، حيث حشد فيه ابن مالك كل الآراء المختلفة حول المسألة الواحدة، يوازن بينها ويختار أقواها دليلاً، وأوفاها عرضاً وأبعدها عن التكلف والتعقيد، فإن لم يقنعه ما قدم من آراء، رأى فى المسألة راية، وأدلى بين الدلاء دلوه، مؤيداً رأيه بفيض من الآيات القرآنية وقراءاتها، والأحاديث الشريفة، والشعر العربى المعتد به وكلام العرب المنثور، فإن لم يجد نصاً اتجه إلى القياس متخذاً منه حجة ودليلاً، ملتزماً فى كل ذلك بالبعد عن التكلف فى التأويل، أو التعقيد فى إيراد الدليل، مؤثراً جانب السهولة واليسر[١]، أما شرح العمدة فهو كتاب تعليمى؛ مال فيه ابن مالك إلى التخفيف عن الدارسين فى أسلوب أكثر سهولة، مع إجمال بسّط فيه ابن مالك الأبواب النحوية المختلفة دون تفصيل للخلاف النحوى، وكأنه أراد فى هذا الكتاب أن يكون الدارس على دراية برؤس المسائل النحوية ومعرفة الرأى الراجح فى المسألة[٢] .

أيهما أسبق :

يرى أبو حيان [٣] أن شرح التسهيل هو آخر مؤلفات ابن مالك بدليل أنه لم يكمله وهذا ما أيده محقق الكتاب الدكتور/ عبد الرحمن السيد [٤] بينما يجزم الدكتور/ عبد المنعم هريدى محقق شرح العمدة أنه آخر ما جادت به قريحة الشيخ، وقد استدل على ذلك بعدة أمور[٥].

الأول: ما جاء فى كشف الظنون[٦] من أن ابن مالك أكمل شرح التسهيل، وكان عند تلميذه الشهاب الشاغورى، فلما مات المصنف، ظن أنهم

(١) ينظر : شرح شذور الذهب للجوجرى ٩٠/١.
(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ ٩١/١-٩٥.
(٣) ينظر : مقدمة التذييل والتكميل ٢/١.
(٤) ينظر : مقدمة شرح التسهيل ١/ 11- 19 شرح عمدة الحافظ ٥٥/١.
(٥) ينظر : شرح عمدة الحافظ ٥٥/١، ٥٦.
(٦) ينظر : كشف الظنون ٤٠٦/١.

يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة، تألم، فأخذ الشرح معه، وتوجه إلى اليمن، غضباً على أهل دمشق، وبقى الشرح مخروماً بين أهلها، ثم أكمله ولده بدر الدين محمد.

الثانى : إحالة ابن مالك القارئ فى شرح الكافية إلى شرح التسهيل كما جاء فى باب المعرف بأل، وباب المبتدأ والخبر، فهذا يدل على أن شرح التسهيل سابق لشرح الكافية، وإذا كان شرح الكافية قد استكمل أن يكون شرح التسهيل كان كاملاً، ويشهد لذلك وصف المصنف له بالكبر، ولما جاء فيه بالاستيفاء .

فالإحالة إلى شرح التسهيل تعتبر دليلاً على استكماله، فمن غير المقبول الإحالة على شئ غير تام، أو مجهول، كما أن المعهود أن الإنسان لا يبدأ فى تأليف كتاب ثم ينقلب إلى غيره فيؤلفه، ويكمله ويستغنى عن ذكر مواضع، أو استيفائها فى الكتاب الكامل لأنه استوفاها أو ذكرها فى الكتاب الذى لم يكمل بعد

الثالث : إن ابن مالك قد فرغ من كتابه شرح العمدة سنة ست وستين وستمائه؛ أى أنه قد نسخ فى آخر حياته، وقبل أن يلقى الله بست سنوات، اتجه ابن مالك بعد هذا التاريخ إلى التأليف فى اللغة؛ لا تصاله بحاكم (دمشق) الملك الناصر الذى كان مولعاً باللغة ، فألف كتابه (إكمال الإعلام فى تثليث الكلام) يشهد لذلك الإجازتان اللتان كتبهما المؤلف بخطه لتلميذه ابن جعوان فى نهاية الكتاب الأولى كتبت سنة أربع وستين وستمائه، والثانية سنة سبع وستين وستمائه[1].

وهنا أسأل

إذا كان ابن مالك قد فرغ من شرح العمدة سنة ٦٦٦هـ كما سبق وإذا كان ابن جعوان قد قرأ على ابن مالك كتابه (إكمال الإعلام فى تثليث الكلام)

(١) ينظر : شرح العمدة ٥٧/١.

مرتين إحداهما سنة ٦٦٤هـ، والأخرى سنة ٦٦٧هـ، أى أن الأولى كانت فى نفس الوقت الذى كان يؤلف فيه ابن مالك شرح العمدة ؛ إذن فابن مالك قد يبدأ فى كتاب ثم ينصرف عنه إلى غيره، أو أنه قد يؤلف كتابين فى وقت واحد، أو أنه قد ألف (إكمال الإعلام فى تثليث الكلام) وانتهى منه، ثم ألف كتابه (شرح العمدة) ما بين سنة ٦٦٤هـ إلى سنة ٦٦٦هـ، ثم عاد ابن جعوان وقرأ عليه كتابه (إكمال الإعلام.....) بعد فراغه من شرح العمدة، وإذا كان ابن مالك قد توفى سنة ٦٧٢هـ أى بعد شرح العمدة بست سنوات، وبعد (إكمال الإعلام فى تثليث الكلام) بخمس سنوات أليس مقبولاً أن يكون ابن مالك قد شرع فى شرح التسهيل فى هذه المدة، ولم يمهله الأجل لإتمامه؟

إذن فكل ما سبق احتمالات، واجتهادات لا تجزم بحقيقة قاطعة يمكن القول بها، وإن كان ما ذهب إليه الدكتور/ عبد المنعم هريدى هو الأقرب للقبول، ولكن ليس على سبيل القطع.

الفصل الأول

آراء ابن مالك بين السماع والقياس

وفيه :

أولاً السماع ويشمل :

- موقف ابن مالك من القراءات القرآنية
- الحديث الشريف وموقف ابن مالك منه
- كـلام العـرب والمقـاييس الزمانيـه والمكانيـة للشـاهد النحـوى، وموقف ابن مالك من هذه المقاييس

ثانياً : موقف ابن مالك من القياس النحوى، ويشمل :

- عندما يخالف السماع القياس
- مفهوم الكثرة والاطراد
- هل يصح القياس إذا لم يعضده سماع

أولا: الســـــماع

الســماع: هو مـا ثبت من كـلام من يوثق بفصـاحته، فيشمل كـلام الله تعالى وكـلام بنيـه، وكـلام العرب قبل بعثتـه وفـى زمنـه وبعده إلـى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين(١).

القرآن الكريم :

القرآن الكريم هو أعرب وأقوى في الحجة من الشعر كما يقول الفراء"(٢).

ووافقه ابن خالوية حيث قال : "وقد أجمع الناس جميعاً على أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهى أفصح مما في غيره"(٣).

وفى العصر الحديث يرى (ولفنسون) (٤) أن القرآن الكريم أولى بالنظر والبحث من غيره لأنه أقدم ما وصل إلينا من اللغة العربية المتداولة في شمال الجزيرة عامة والحجاز خاصة، لأنه قد دون قبل تدوين الشعر، وقد كان ابن مالك على يقين بأن القرآن الكريم اشتمل على الاستعمالات المختلفة لأساليب اللغة متسدلاً بقولة تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾(٥).

وقد تجلى ذلك في كل مؤلفاته والتى حوى الواحد منها مئات الشواهد حيث كان لا يقتصر على آية أو آيتين كشاهد وإنما كان يجمع كل الآيات أو أغلبها التى وردت في الموضع فكان الاستشهاد بالقرآن عنده مقدم على كل شاهد لذلك يقول الشيخ محمد الخضر حسين: (وأفضل ما يحتج به في تقريراً أصول اللغة القرآن الكريم، فإنه نزل بلسان عربى مبين ولا يمترى أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التى ليس بعدها مرتقى فنأخذ بالقياس

---

(١) ينظر : الاقتراح ص١٤.

(٢) ينظر : معانى القرآن للفراء ١٤/١.

(٣) ينظر : المزهر ٢١٣/١.

(٤) ينظر : تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ص ٢١٣-٢١٧.

(٥)النحل: من الآية٨٩

على ما وردت عليه كلمه وآيايه من أحكام القضية، ولا فرق عندنا بين أوافق الاستعمال الجارى فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنشورهم، وما جاء على وجه انفرد به" (١).

القراءات القرآنية وموقف ابن مالك منها :

يقول الزركشى: " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحى المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها"(٢).

ويقول ابن الجوزى: " علم القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو قائليها" (٣).

وقد تباينت مواقف النحويين من الاستشهاد بالقراءات القرآنية فسيبويه يستأنس بها لتقوية جانب السماع فيقول مثلاً عن إعمال (إن) المخففة : "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرءون: " ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٤) يخففون وينصبون كما قالوا :

كأن ثدييه حقان . . . . (٥).

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شئ لم يغير عمله

(١) دراسات في العربية وتاريخها، ص٣٠/٣١.
(٢) ينظر : الإتقان ١/٢٧٣.
(٣) منجد المقرئين، ص٦١.
(٤)هود من الآية:١١١، وهى قراءة نافع المدنى، ينظر: اتحاف فضلاء البشر ص٢٦٠.
(٥) البيت من الهزج بلا نسبة في الكتاب استدل به سيبوية بالقراءة على جواز إعمال (كأن) المخففة في المظهر وينظر أيضا الأصول ١/٢٤٦ – المنصف آمالى ١/٣٦٢ ابن الشجرى –الإنصاف ١/١٩٧ – ابن يعيش ٨/٧٢، الجنى الدانى ص٥٧٥– اللمحة البدرية ١/٥٤– الدرر اللوامع ١/١٢٠.

كما لم يغير عمل لم يك ولم أُبَلْ حين حذف"[١].

إلى غير ذلك من المواضع التى يذكر فيها سيبويه القراءة[٢] للاستشهاد بها في الموضع الذى أراده دون الحكم عليها بقوة أو ضعف، أما الفراء فقد يلجأ أحياناً إلى تخطئة القراءة أو وصف القارئ بالتوهم فيقول فيقول على سبيل المثال – فيمن خفض الياء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٣] وهما الأعمش ويحيى بن وثاب: "لعلها من وهم القراء وطبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم ...." [٤]، والى ذلك ذهب المازنى أيضا حيث قال:" فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهى خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت من نافع عن نعيم ولم يكن يدرى ما العربية" [٥].

فى حين يقر ابن جنى فى مقدمة كتابه المحتسب بفصاحة ما خرج عن قراءة السبعة وسمى بالقراءات الشاذة للثقة فى قرائها، وصحة روايتها واتصالها بالرسول –ﷺ– وأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [٦] وهو مع ذلك قد يحكم بضعف قراءة أحد السبعة يقول ابن جنى: "... فإنا نعتقد قوة هذه المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه ... نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً، وأنهض قياساً، إذا هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف، فإن كان هذا قادحاً فيه، ومانعاً من الأخذ به فليكونن من ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه

(١) الكتاب ١٤٠/٢.
(٢) ينظر : الكتاب ٢٩٠/١-١٤٧/٢- ٣١١، ٣٤٩-٣٩/٣.
(٣) سورة ابراهيم اية ٢٢.
(٤) معانى القرآن ٧٥/٢.
(٥) المنصف ٣٠٧/١.
(٦) سورة الحشر من الآية ٧.

حاله ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير (ضئاء) [١].بهمزتين مكتنفتى الألف وقراءة ابن عامر : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم. [٢].[٣].

أما ابن مالك فقد خالف هؤلاء السابقين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية فنراه يعتد بها من غير تفريق بين قارئ وآخر حتي الشواذ، بطريقة تظهر مدي اقتداره وبراعته في الاستشهاد بالقراءة وتوظيفها في مكانها الصحيح بما يوضح رأيه في المسألة، ولم يمنعه من السير في هذا الاتجاه رفض كثر من العلماء قبله بعض القراءات وعدم قبولها ورمي أصحابها بالخطأ واللحن .

ومن أمثلة ذلك:

١- قوله في قراءة: ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٤]: " وقد تكسر الياء المدغم فيها ومنه قراءة حمزة: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ بكسر الياء [٥] وقد جعل أبو عبيدة هذه القراءة غلطا، واعتبارها الزجاج رديئة والأخفش غير مسموعة.

٢- قوله في مسألة الفصل بين المتضايقين: "...وأقوي الأدلة علي ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) [٦] لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوه إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدي بهم في الفصاحة، كما يقتدي

(١) سورة يونس من الآية ٥ (هو الذى جعل الشمس ضياء
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٢٧.
(٣) المحتسب ٣٣/١.
(٤) سورة إبراهيم من الآية ٢٢.
(٥) شرح العمدة الحافظ /٤٠٢
(٦) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا علي ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عّول عليهم في قراءة القران عثمان بن عفان.

وابن مالك في تعريفه بابن عامر أراه يرد علي الزجاج[١] التي اعتبرها قراءة شاذة رديئة، وعلي الفارسي[٢] والأنبارى[٣] اللذين اعتبرا القراءة من وهم القاريء، وعلي ابن عطية [٤] الذي وصف القراءة بأنها ضعيفة، وعلي الزمخشري[٥] الذي يري بأن هذه القراءة لو كانت من ضرورات الشعر لكان سمجاً مردودا

٣- وقوله في الوقف علي ألف المقصور: " علي أن الأولي في نحو (رأيت فتي أن يعتقد كون الألف الموقوف عليها الألف التي يقدر عليها الإعراب، لا المبدلة من التنوين، إذ لو كانت المبدلة في التنوين لم تمل كوقف أبي بكر وحمزة علي قوله تعالي: (سدي) [٦][٧].

الحديث الشريف:

لقد أصبح الاستشهاد بالحديث الشريف مثار خلاف بين النحويين، منذ اعتراض أبي حيان ومن قبله ابن الضائع علي ابن مالك في استشهاده بالحديث الشريف، وتبعهما في ذلك السيوطي فحصروا الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها في الأحاديث القصار فقط علي قلتها لأن أكثر الأحاديث مروي

---

(١) ينظر : معانى القرآن ١٦٨/٣.
(٢) ينظر : الحجة ٤٥٤/٢.
(٣) ينظر الإنصاف : ٤٣٦/٢.
(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٣٥٠/٢.
(٥) ينظر : الكشاف ٤٢/٢.
(٦) سورة طه من الآية ٥٨.
(٧) شرح عمدة الحافظ ١١٠٧/٣.

بالمعني، كما أن رواة الأحاديث اغلبهم من الأعاجم والمولدين[١].

يقول أبو حيان " قد أكثر هذا المصنف، الاستدلال بما وقع في الأحاديث علي إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، علي أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسي بن عمرو، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي والفراء، والأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم علي هذا المسلك المتأخرون من الفريقين)[٢] إن أبا حيان بقوله السابق أراد أن يصور ابن مالك، وكأنه قد خالف الإجماع؛ لأنه سلك طريقا لم يسلكها غيره من النحويين المتقدمين أو اللاحقين، والحقيقة أن هذا القول من أبي حيان يجافي الواقع فيكفي أن نعرف أن الخليل قد استشهد بأربعة أحاديث في الصرف والأبنية واستشهد سيبويه بثمانية أحاديث في (الكتاب).واستشهد الفراء بالحديث في كتابه (معاني القران) ثمانية وستين موضعا، أبو حاتم السجستاني بخمسة عشر حديثا في كتابه (المذكر والمؤنث" واحتج ابن قتيبه في كتابه (أدب الكاتب) بتسعة وعشرين حديث، والمبرد في (الكامل) في مئة وتسعة وأربعين موضعاً، وذكر ابن السراج في الأصول ستة أحاديث، واحتج الفارسي بسبعة في (شرح الأبيات المشكلة، وخمسة في (الإغفال) وخمسة في (البصريات)[٣]

إذن فابن مالك لم يبتدع الاستشهاد بالحديث، وليس أول من قال به، فالاستشهاد بالحديث بدأه الخليل وتلميذه كما تقدم وإن كان ذلك بقلة، ولكن ابن

(١) ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف د. خديجة الحديثى – الحديث، ص٥.

(٢) ينظر الاقتراح، ص١٧.

(٣) قدم هذه الإحصائية أ.د/حاتم صالح الضامن في كتابة : الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ص ٤-٧.

مالك أول من وسع دائرة الاستشهاد بالحديث، كاسرا القاعدة التي وضعها بعضهم، متغاضيا عما شنه عليه معاصروه كابن الضائع، وابن مالك في موقفه هذا أراه فطن إلي أن هؤلاء المعترضين قد تناسوا أن رواية الحديث كانت في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد الألسنة، فغايته تبديل لفظ فصيح بلفظ آخر يماثله[١].

يضاف إلي ذلك أن الحديث لم يكن الشاهد الوحيد في القضية وإنما كان يعضده ببعض الآيات القرآنية أو بعض أبيات الشعر ولهذا وضع ابن مالك كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وكأنه أراد به أن يوسع بعض ما ضيقه النحاة أو يعمم بعض ما خصصوه[٢] فنراه في كثير من الأحيان يستدل بالحديث علي إثبات قاعدة كلية ربما تتعارض وما قرره النحاة من أقيسة استنبطوها مما اطرد في كلام العرب

ومن أمثلة ذلك:

ذهب ابن مالك في العمدة إلي وجوب توكيد جواب القسم ولكنه في التسهيل جعله غالبا وليس بواجب وعلل لذلك في شرح التسهيل بوروده في قول الرسول وكلام العرب حيث قال (وقلت في الغالب احتراز من قول الرسول (ﷺ) "ليرد علي أقوام أعرافهم ويعرفوني[٣].

ثم قال معلقا في شواهد التوضيح: " وفي ليرد علي أقوام" شاهد علي وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر.. والصحيح أنه كثير

(١) ينظر: الحديث النبوى في النحو العربى د. محمود فجال، ص٧-٨.
(٢) ينظر : أصول النحو العربى د. محمد عيد ص ٥٣- ٥٥.
(٣) شرح التسهيل ٧٦/٣. وينظر مسألة: (حكم توكيد جواب القسم بنونى التوكيد) داخل البحث.

في الشعر قليل في النثر[١].

فابن مالك بذلك أراد أن يلفت الانتباه إلي وجود مثل هذه المواد اللغوية وصحتها، دون أن يدعو إلي وجوب القياس عليها، فإهمال الحديث أمر لا يليق، لأن شانه شان كلام العرب فيه ما يوافق أقيسة النحويين وفيه أيضا ما قد يخالفها وهذا ما أقره مجمع اللغة العربية في عصرنا الحديث من الاستشهاد بالأحاديث المدونة في العصر الأول، والبعد عن الألفاظ الشاذة والغريبة ومن هنا نستطيع القول أن ابن مالك أول من وضع الاستشهاد بالحديث في مكانه الصحيح كيف لا؟! وهو كلام أفصح العرب جميعا صلي الله عليه وسلم.

وليت شعري من أولي من ابن مالك في عصره بتمييز صحيح الحديث وزائفة وهو الذي ذكر بين طبقات الشافعية، وروي له السيوطي بعض الأحاديث بسنده، وتلمذ له الإمام البوتيني وابن جماعة وغيرهما من كبار الأئمة، وهذا كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح خير دليل علي أن الرجل لم يجر في غير ميدانيه، ولم يتعلق بما ليس من شأنه، بل إنه الإمام الذي يُطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول حين يري الاستشهاد بشئ من هذه الأحاديث [٢].

كـلام العرب:

يقول السيوطي: " أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[٣]

وقد اختلف معيار الفصاحة، والعرب الثقة الذين تؤخذ عنهم اللغة فمن حيث المكان كان أبو عمرو بن العلاء يقول: " لا أقول: قالت العرب إلا ما

---

(١) شواهد التوضيح، ص١٦٥.

(٢) من حديث الأستاذ / محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه لكتاب تسهيل الفوائد، ص ٤٧-٤٨.

(٣) الاقتراح ص ١٩.

سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس، بل كان عثمان يقول: لا يميلين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف" [١] ونقل السيرافي[٢] عن الرياشى البصري قوله: (نحن نأخذ اللغة عن حرشه الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد وأصحاب الكواميخ [٣]، وأكله الشوازير) [٤].

وكانوا يقولون عن الكسائى: (إنه كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو) [٥].

ويعد الفارابى هو أول من وضع تصنيفاً للقبائل الموثوق بفصاحتها نقله عن السيوطى وجعله أساساً للقياس النحوى فيما بعد

يقول الفارابى "ولما كان سكان البرية من بيوت الشعر أو الصوف والخيام من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم، وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى أن لا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذى فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشد أنقياداً لتفهم ما لم يتعوده، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البرارى منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان ..... ثم من سكان البرارى من كان فى أوسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءاً وأبعدهم إذ عانا وإنقياداً وهم قيس

(١) ينظر: الصاحبى في فقة العربية وسنن العرب في كلامها ص٣٢- أصول النحو العربى د. محمد عيد، ص٢٤.
(٢) ينظر :أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص٦٨.
(٣) الكواميخ : نوع من الإدام .
(٤) الشوازير : لبن ثخن.
(٥) ينظر معجم البلدان ترجمة الكسائى ١٥٥/٣ .

وتميم وأسد وطيئ، ثم هذيل، فإذا هؤلاء هم معظم من نقل عنهم، لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شئ، لأنهم كانوا فى أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم [١].

ونقل أحمد بن فارس عن أبى عبيد عن شيخ له أنه سمع الكلبى يتحدث عن أبى صالح عن ابن عباس قوله: (نزل القرآن على سبعة أحرف أو قال بسبع لغات، منها خمس بلغة العجز من هوازن، وهم الذين يقال لهم عليا هوازن، وهى خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف)[٢].

وأما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثانى سواء أسكنوا الحضر أو البادية، وبناء على ذلك فقد صنفوا الشعراء أصنافاً أربعة[٣].

جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركو الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية، ومحدثين أولهم بشاربن برد ولا خلاف في صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية على الأرجح واختلف في الثالثة وذهب البغدادى في خزانة الأدب [٤].

إلى جواز الاستشهاد بها، أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها.

ويبدو أن المقياس الذى استخدمه النحويون فيمن يستشهد بكلامهم هو مقياس القدم، فكل قديم صالح للاستشهاد

يقول ابن رشيق في العمدة : " كل قديم فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من قبله، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى

---

(١) كتاب الحروف للفارابى، تحقيق محسن مهدى ص ١٤٦، ١٤٧.
(٢) الصاحبى في فقه العربية، وسنن العرب في كلامها، ص٣٢.
(٣) ينظر : أصول النحو العربى . د. محمد عيد ص ١٩-٢٠.
(٤) ينظر : خزانة الأدب ٢٨/١

هممت أن آمر صبيباننا بروايته، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله فما سمعته يحتج ببيت إسلامى، وكان هذا مذهب أصحابة) وقال الأصمعى: (جلست إلى أبى عمرو بن العلاء ثمانى حجج مما سمعته .....يحتج ببيت إسلامى وكان هذا مذهب أصحابه [١].

ومع ذلك فقد كان مقياس القدم غير كاف عند الاصمعى فهو لا يعتد بشعر عدى بن زيد وأبى دؤاو الايادى، وهما شاعران جاهليان، لأن ألفاظهما ليست نجدية، وكان ابن سلام يقول عن عدى بن زيد أنه كان يسكن الحيرة ويراكن الريف فلان لسانه وسهل منطقة.

كما كان يرى أن شعر الكميت – وهو شاعر إسلامى – ليس بحجة لأنه كان من أهل الكوفة فتعلم الغريب وروى الشعر، بالإضافة إلى ذى الرمة وعبد الله بن قيس الرقيات لاختلاطهم بالعجم[٢].

إذن فمقياس القدم ليس كافياً عند النحويين مالم يكن معه مقياس المكان، وأن هناك بعض الأحكام أطلقها النحاة على بعض المولدين لم يكن لها علاقة بالفصاحة، فنرى أن أبا عمرو الشيبانى يرد شعر أبى نواس لمعاقرته الخمر فيقول ولولاً أن أبا نواس أفسده بهذه الأقذار لا حتججنا به لأنه محكم القول لا يخطئ [٣].

وهذا الأصمعى يرد شعر بشار لتأخره فيقول: " بشار خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم [٤].

موقف ابن مالك مما تقدم

وبالنظر في مؤلفات ابن مالك المتعددة وتفاوتها طولاً وقصراً إيجازاً

(١) ينظر : العمدة لابن رشيق ٩٠/١.
(٢) ينظر : المرشح للمرزبانى ص ٩٢، ١٥٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٠.
(٣) ينظر : الشعر والشعراء لابن قتيبه، ص٧٥٧.
(٤) ينظر : المرجع السابق، ص٦٩.

وتفصـيلاً نـدرك أنـه لـم يعتـد بالمقـاييس الزمانيـة أو المكانيـة التـى وضـعها السابقون، فنراه يستشهد بقبائل لخم وقصاعة وتغلب، وثقيف وأهل اليمن [١].

وهى من القبائل التى حظر الفارابى الأخذ عنها أو الاستشهاد بلغاتها كما تقدم، ولهذا اعترض عليه أبو حيان لأنه نقل في كتبه عن لخم وقضاعة وغيرهم قائلاً :" ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن[٢] كما أستشهد ابن مالك بشعر أبى دؤاد الأيادى والكميت وأبى نواس والبحترى وجرير والفرزدق في مواضع كثيرة من كتابية شرح التسهيل وشرح العمدة، مما يؤكد أن لابن مالك وجهة نظر مخالفة لما قعده سابقية فالمقصد الأهم لدية هو صحة اللغة المستشهد بها وسلامتها دون النظر إلى قدم صاحبة أو حداثته ومما يدل على صحة مذهب ابن مالك في ذلك أن النحاة لم تصدر في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة فنجد في البحث قواعد عدة، فقاعدة تستند إلى كلام رجل من قبيلة أسد، أخرى إلى كلام رجل من تميم وهكذا، ثم نجد على القاعدة تفريعاً دعا إليه بيت لشعر جاهلى، أو استثناءً مبنياً على شاهد واحد اضطر إليه شاعر[٣].

يضاف إلى ذلك أن ابن مالك كان حريصاً على نسبة اللغة المستشهد بها إلى أصحابها، ولعله بذلك أراد أن يوضح موقفها من تصنيف السابقين قوة وضعفاً .

وبالنظر فيما سبق أقول :

لقد فطن ابن مالك إلى ضعف منهج السابقين، وعصبيته الواضحة، فالبصريون يرفضون الاستشهاد بأقوال أهل الكوفة لأخذهم اللغة عن الحضر، وهذا الأصمعى يرد أشعار عدى بن زيد وأبى دؤاد الأيادى مع أنهما من

(١)ينظر : شرح العمدة ص٤٨٧-٣٩٨-٦١٣-٨٨٣-١٠٠٥-١٠١٤-٦٢٢.
(٢) ينظر : الاقتراح ص٢٠.
(٣) ينظر : في أصول النحو، سعيد الأفغانى، ص٧٠.

شعراء العصر الجاهلى؛ لأن ألفاظهما ليست نجدية، ويصف شعر الكميت بأنه ليس حجة لأنه كان من أهل الكوفة تعلم الغريب وروى الشعر وكان معلماً فلا يكون مثل أهل البدو، ويقول أبو عمر بين العلاء عن شعر الفرزوق : " لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره" ،

إنها الحداثة والبعد عن البادية !!

ولهذا السبب يقف أبو حيان معترضاً على ابن مالك في استشهاده بلغات العرب من لخم وقضاعة لأنه ليس من عادة أئمة هذا الشأن، إذن فالأمر ليس العناية باللغة أو الحرص على فصاحتها، وإنما هو تقديس عادة القدماء وفى المقابل نجد ابن جنى يقول (لو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعرض شئ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر) " [١].

كما نجده أيضا يعضد قراءة إبراهيم النخعى ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [٢]. بقوله: " وقد مر به لفظاً البتة شاعرنا فقال:

وإنّـا إذا مَـا المـوت صّـرحّ فـى الـوغى ** لبسنا إلى حاجتنا الضرب والطعنا[٣]

فإما أن يكون الشاعر نظر إلى هذه القراءة، و إما أن يكون أراد المراد بها فسلك سنة قارئها، فاعرف ذلك ولا تقل ما يقوله له من ضعفت نحيزته وركت طريقته، هذا شاعر محدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله ؟ فإن المعانى لا يرفعها تقدم ولا يزرى بها تأخر، فأما الألفاظ ؛ فلعمرى إن هذا المعنى معتبر فيها، أما المعانى ففائقة بأنفسها إلى مغرسها"[٤].

إذن فالحكم والمرجع هو سلامة اللغة وفصاحة صاحبها وهو ما أقره ابن مالك عملياً وطبقة في مؤلفاته.

---

(١) الخصائص ٢/٧.
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.
(٣) للمتنبى في ديوانه ٢/٣٨٨.
(٤) المحتسب ١/٢٣١.

ثانياً : موقف ابن مالك من القياس النحوى

النحو بين السماع والقياس

وضع النحويون قواعدهم بناء على ما قد توفر لديهم من تراث لغوى.

لا حصر لـه، يصنفونه ويقعدون لـه من خلال القياس، يقيسون على الكثير ويهملون غيره طبقا لمصطلحات القياس التى حدودها والتى ترتبط فى المقام الأول بكمية النصوص؛ فالمطرد مصطلح يطلق على الذى لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل [١].

وهم فى ذلك متأثرون بعلم أصول الفقه، فكما كان القياس معتبراً فى الشرع فاعتباره فى علوم العربية أولى، وإنكار القياس هو إنكار اللغة، أو إنكار النحو لأن النحو هو القياس [٢].

فالقياس أحد الأركان وأهم الدعائم التى قام عليها النحو وصاحبه منذ نشأته، وهو الوسيلة الوحيدة لإنماء اللغة، وتلبية ما يحتاجه أصحابها من أغراض متجددة، والتى قد يعجز السماع عن الإيفاء بها أحياناً، لذلك اعتبر ابن جنى ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم [٣]، والقياس عند أهل البصرة له ضوابط وشروط لا يمكن مخالفتها فلا يقاس عندهم إلا على المطرد وماكثر سماعه وهم مع ذلك قد يرفضون السماع على كثرته عند مخالفته القياس فنجد ابن جنى يقول :" وقد يقل الشئ وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس والأول قولهم: في النسب إلى (شنوءة) شنئى) فلك أن تقول فـي الإضـافة إلـى (قتوبـه) (قتبـى) والـى (ركوبـه) (ركبـى) ...) [٤].

---

(١) ينظر : المزهر ٢٣٤/١ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة ص٩٥.

(٣) ينظر : الخصائص ١١٤/١.

(٤) ينظر : الخصائص ١١٤/١

فالبصريون قد يمنعون السماع مع كثرته إذا خالف النظير المطرد عندهم، وقد يقل سماع الشئ ويقيسون عليه، أما القياس على النادر أو القليل فقد اعتبروه من قبيل الشاذ أو التوهم [١].

وفى المقابل يتوسع أهل الكوفة فيقيسون على القليل والكثير وبين تقييد القياس وإطلاقه نرى ابن مالك يقف موقفاً متفرداً لايلتزم فيه سمتا واحداً ، ولا يتابع مذهباً يوافقه متعصباً لا يحيد عنه، ولكنه موقف ينبئ عن عالم أدرك حقيقة اللغة وماهيتها التى من أجلها وضع النحو ليحافظ عليها ويضبطها لا ليقيدها، ويحملها ما ليس منها فالسماع عنده أولاً وإن خالف القياس.

ومن أمثلة ذلك ؛ يقول ابن مالك في مسألة تقديم ضمير المفعول على الفاعل: " ومثال الضمير الذى يتقدم قليلاً قول حسان يرثى مطعم بين حد نافع بين جبير :

ولـو أن مجـداً أخلـد الـدهر واحـداً مـن النـاس أبقـى مجـده الـدهر مطعما [٢]

وقال غيره :

كاحلمـه ذا الحلـم أتـواب سـؤود ** **وزقّـى نـداه ذا النـدى فـى ذرا المجـد [٣]

وقال :

لمـا راى طـالبوه مصـعباً ذعِـروُا ** **وكـادَ لـو سـاعَدَ المقـدور ينتصـر [٤]

وقال :

لقد حاز من يعنى به الحمد إن أَبَى ** **مكافـأة البـاغين والسـفهاء [٥]

وأنشد أبو الفتح بن جنى

---

(١) ينظر : المرجع السابق ١/١١٥، ١١٦-٣/٢٠٦، ٢٧٧.

(٢) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه، ص٢٤٣.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في تذكرة النحاة، ص٣٦٤- مغنى اللبيب ٢/٤٩٢.

(٤) البيت من البسيط لأحد أصحاب مصعب بن الزبير في المقاصد النحوية، ٢/٥٠١.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٥٧.

ألا ليـت شِـعرى هلـى تِلُـو مَـنّ قومُـه ** زُهَـيراً علـى مـا جَـرّ مـن كـل جانـب [1]

وانشد أيضا

جـزى بنـوه أبـا الغـيلان عـن كـبر ** وحســن فعــل كمــا يجــزى ســنما [2]

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها" [3].

فقد أجاز ابن مالك عود الضمير على متأخر لسماعه عن العرب وإن خالف أقيسه النحاة وهو ما نص عليه ابن جنى في باب (نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) [4].

فقد تكثر الفروع وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصول بها [5].

فعندما يتعارض السماع والقياس نرى ابن جنى ينطق بالمسموع على ما جاء عليه ولا يقاس في غيره لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم [6].

وهنا أسأل : أليست الأبيات السابقة من كلام العرب فلم لا تقاس عليها؟ ولم نلجأ إلى تأويلها كما فعل بعض النحويين، أو نقول إنها من باب الضرورة كما قال البعض الآخر ؟ هل لأنها خالفت أقيستهم ؟ لمجرد مخالفة أقيسه وضعها النحويون لهذا أرى ابن مالك عندما أجاز تقديم الضمائر معتمداً على السماع قال بما قالته العرب ولم يلتفت إلى القياس.

---

(١) البيت من الطويل لأبى جندب الهزلى في ديوان الهزليين ١٧/٣- والخزانة ١٣٥/١.
(٢) البيت من البسيط لسليط بين سعد في شواهد العينى ١٥/٢ – آمالى الشجرى ١٥٢/١.
(٣) شرح التسهيل ١٥٧/١.
(٤) الخصائص ٢٩٤/١.
(٥) ينظر : تذكرة النحاة، ص ٣٦٥.
(٦) الخصائص ١١٨/١.

الكثرة والاطراد

عرف النحويون [١] المطرد بأنه الذى لا يتخلف فقاسوا عليها وجعلوه أساساً لقوانينهم أمّا الكثير فهو دون المطرد لأنه يتخلف فقد يوافق قواعداهم ومن ثم لا يقاس عليه وقد وافق ابن مالك ما أقره النحويون، فقاس على المطرد دون الكثير، فجعل النعت بالمشتق وما جرى مجراه مطرد وقياساً لا يتوقف فيه على السماع، بخلاف النعت بالمصدر، فلا يقاس عليه لعدم إطراده، وإن كان كثيراً فقال في شرح التسهيل : فالنعت بهذه كلها مطرد لا يتوقف على سماع، بخلاف النعت بالمصدر، وما ذكر بعده، فإن السماع فيه متبوع واطراده ممنوع[٢].

فمع كثرة النعت بالمصدر منع ابن مالك القياس عليه موافقا جمهور النحويين (البصريين والكوفيين) لما فيه من وصف الذات بالمعنى وهو مخالف للقياس[٣].

ولكن بالنظر إلى نصه في شرح العمدة جعل النعت بالمصدر مما يجرى مجرى المشتق حيث قال : " والمنعوت به المفرد المشتق والجارى مجرى المشتق نحو : (قرش) و(ذى مال) ونحو (أى) و (كل) ومنه المصادر المنعوت بها في نحو (رجل صوم) .....) [٤].

فالمصدر في شرح العمدة يجوز النعت به قياساً لأنه مما يرجى مجرى المشتق، وهو رأى انفرد به ابن مالك بعد موافقته للجمهور في شرح التسهيل، إن اختلاف رأى ابن مالك في مسألة النعت بالمصدر بين شرح التسهيل وشرح العمدة يرجع إلى اختلاف طريقة القياس، فعندما نظر إلى المصدر

(١) ينظر : المزهر ٢٣٤/١.
(٢) شرح التسهيل ١٧٦/٣.
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١٩١٩/٤- أو ضح المسالك ٢٧٨/٣
(٤) شرح العمدة ٤٤٤/٢.

باعتباره معنى اعتبره خارجاً عن القياس، لأنه لا يجوز وصف الذات بالمعنى، وعندما اعتبره مما يجرى مجرى المشتق وهو الأولى بالقبول – من وجهة نظرى – أجاز الوصف به قياساً فقد تتعارض الأقسية فيختلف الحكم نظراًلاختلاف المقيس عليه ومن هنا كان لابن مالك أحياناً في المسألة الواحدة رآيان نظراً لاختلاف طريقة القياس .

هل يصح القياس إذا لم يعضده سماع عند ابن مالك ؟

القياس النظرى الذى لا شاهد له ولا أصل منهج اتبعه الكوفيون في بعض آرائهم نقلها عنهم ابن مالك في بعض كتبه، موضحاً أن القياس لا يمنعه وإن كان الأصل منعها لعدم وجود ما يؤيده من السماع .

– ومن ذلك قوله في شرح العمدة في مسألة تثنيه (أجمع) و (جمعاء) من ألفاظ التوكيد (ولم يزد على (كلا) و(كلتا) نقل ولا مانع من القياس وقد استعمله الكوفيون) [١] وفى شرح التسهيل[٢] أيضا يوافق جمهور الكوفيين فى جواز القياس على موازن (فعال) و (مفعل) من عشرة إلى خمسة، وجعل ما دونهما سماعاً وما بينهما قياساً وإن لم يسمع، فغلب جانب القياس الذى عاد فرفضه في شرح العمدة[٣] حيث منع القياس على موازن (فعال) و (مفعل) من واحد إلى عشرة مستثنياً من ذلك (خماس) و(مخمس) لسماعه عن العرب، وكأن ابن مالك في هذه القضية قد أراد أن ينقلها إلى الناطق بالعربية؛ إن أراد أن يستعمل مثل هذه الألفاظ، ويعد هذا النوع من القياس في العصر الحديث ضرباً من الاجتهادات العقلية، لأن فيه إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل، أو

(١) ينظر شرح العمدة ٢/٤٦٩–٤٧٠–٤٧١–٤٧٢ وينظر المسألة داخل البحث
(٢) ينظر : التسهيل، ص٢٢٢.
(٣) ينظر : شرح العمدة ٣/٩٣٠–٩٣١.

نظير غير مسموع[١].

والقياس على ما لم يسمع شابه كثير من الخلط قبل ابن مالك؛

فبينما يتشدد الفارسى في القياس فيقول " لأن أخطئ في خمسين مسألة من الرواية أحب إلى من أخطئ في مسألة واحدة من القياس" [٢].

نجد تلميذه ابن جنى[٣] يسبق ابن مالك في جواز القياس على الشاذ والنادر ما دام القياس لا يأباه وكذلك أقر الكوفيون القياس النظرى الذى لا شاهد له [٤] وهو ما نقلهم عنه ابن مالك كما تقدم معتبراً إياه من باب الأصل الذى كان ينبغى أن يكون عليه الكلام، وهو ما ذكره سيبويه أحيانا كما في قوله : "وأما ثلثمائه أو تسعمائه فكان ينبغى أن تكون في القياس: مئه أو مئات [٥] .

وكأن ابن مالك أراد أن ينقل القضية في مثل هذه المسائل إلى الاستعمال فالمتكلم عنده هو المحكم، مادام القياس لا يأباه.

وبذلك يخالف البصريين في أصل من أصولهم، فالقياس عندهم مقيد

(١) ينظر : البحث اللغوى عند العرب، ص١٢٣– من قضايا اللغة والنحو الأستاذ/ على النجدى ناصف – مكتبة نهضة مصر، ص٩٨.

(٢) الخصائص ١/١٢٥.

(٣) يقول ابن جنى : " في إدخال (أن) بعد (كاد) نحو : (كاد زيد أن يقوم) فهذا قليل شاذ في الاستعمال، وليس مابياً في القياس وكذلك قولهم (أقائم أخوك أم قاعدهما) إلا أن العرب لا تقوله، فكلاً منها: (أقائم أخوك أم قاعدان، والقياس يتوجب فصله ليعادل الجملة الأولى، وكذلك لا يقال: (عسيت أخانا) ولا (عسى زيد قائما أو قياما) فهذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره " الخصائص ١/٩٧، وينظر أيضا، ص١٠٠، ١١٠، ١١٦.

(٤) يسمى أيضا القياس المتروك .

(٥) الكتاب ١/٢٠٩.

فلا يقاس إلا المطرد أو الغالب سماعه [١] فكل ما سبق يؤيد ما قاله السيوطى [٢].

مـن أن لابـن مالـك طريقـة فـي النحـو سـلكها بـين طريقـى البصـريين والكـوفيين فـإن كـان مـذهب الكـوفيين القيـاس علـى القليـل والنـادر، ومـذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر، فابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس أو تأويل.

وفـى قـول السـيوطى رد علـى الـذين يتهمـون ابـن مالـك بالاضـطراب أو تضـارب آرائـه، نتيجـة لمـا قد يبـدو مـن اختـلاف رأيـه فـي المسـألة الواحـدة مـن كتاب لآخر كما في التسهيل والعمدة، والحقيقة أن هؤلاء لم يدركوا ما فطن إليه الشـيخ ؛ إنهـا اللغـة العربيـة برحابتهـا، والتـى لا تقبـل ولا تقـف عنـد وجـه واحـد تلتزم بـه رغم محـاولات السـابقين اختـزال اللغـة علـى اتسـاعها فـي مجموعـة مـن المصـطلحات، وإخضـاع اللغـة لهـا قهـراً، لقـد رفـض ابـن مالـك أن يأخـذ قوانين النحويين دون أن يعمل فيها نظره، وليس عنده ما يمنـع لتغيير رأى قد أقره إلا ليؤكـد ويبـرهن علـى قبـول اللغـة لكـلا رأييـه فـي المسـألة الواحـدة، فعنـدما يحكـم للقياس مرة في المسألة وللسماع مرة في المسألة نفسها إنما يريد أن ينبه القارئ على أن اللغة تستوعب الأمرين وتقبلهما.

(١) ينظر: القياس في العربية، ص١٩-٢٠.

(٢) ينظر: الاقتراح، ص١٠٠.

الفصل الثانى

المسائل التى لابن مالك فيها رآيان بين التسهيل والعمدة

وفيها :

- حكم الابتداء بالوصف
- إعراب منذ ومذ إذا وليهما اسم مرفوع
- حكم جر تمييز الجملة بـ (من)
- شروط إعمال اسم الفاعل
- تثنيه (أجمع) و (جمعاء) من ألفاظ التوكيد
- حكم توكيد جواب القسم بنونى التوكيد
- ما يؤكد بـ (كلا) و (كلتا)
- معنى واو العطف
- إفادة (أو) معنى التقسيم
- العطف بـ (لكن)
- (لا) العاطفة بعد النداء
- العطف على ضمير الرفع المتصل
- حكم مجرور (رب)
- القياس على موازن (فعال) الممنوع من الصرف .
- العلة فى منع (جمع) من الصرف .
- الوقف على الاسم المقصور

حكم الابتداء بالوصف

المبتدأ ضربان: الأول مبتدأ له خبر ملفوظ أو مقدر.

الثانى: مبتدأ له فاعل أو نائب عنه يغنى عن الخبر وهو الوصف سواء أكان اسم فاعل أو اسم مفعول أو وصفة مشبهة أو غيره، فهو مبتدأ منزل منزلة الفعل فى رفع ما بعده مع استقلاله بالفائدة.

يقـول سـيبويه: (ومـن قـال ذهـب فلانـة قـال أذاهـب فلانـة وأحاضـر القاضى امرأة) [١].

وقد اشترط جمهور البصريين كالمبرد[٢] والفارسى[٣] والثمانينى[٤] وابن بابشاذ[٥] والزمخشرى[٦] والجزولى[٧] وابن الحاجب[٨] وابن عصفور[٩] وصححه ابن خروف[١٠] فى هذا الوصف أن يتقدمه نفى أو استفهام وإعمال الوصف بهذا الشرط راجع إلى اعتماد اسم الفاعل على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذى حال من نحو: زيد ضارب أخواه وجاءنى رجل ضارب زيداً. وعلة هذا الشرط عند العكبرى[١١] أن الوصف ضعيف فى العمل لكونه فرعاً فقوى بالاعتماد.

---

(١) الكتاب ٤٥/٢.
(٢) ينظر: المقتضب ١٢٧/٤.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدى ص ٣٥٢.
(٤) ينظر: القواعد والفوائد ١٦٢/١.
(٥) ينظر: شرح المقدمة النحوية ص ٣٥١.
(٦) ينظر: المفصل ص ٢٢٩.
(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٨٤/٢.
(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٥٤/٢.
(٩) ينظر: المقرب ص ١٨٨.
(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٠٢/١.
(١١) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٤٠/١.

ويرى ابن يعيش[١] أن هذه الأماكن للأفعال والأسماء فيها فى تقدير الأفعال، فالخبر فى الحقيقة إنما يكون بالفعل؛ لأنه هو الذى يجعله المخاطب، أما الاستفهام فهو فى موضع الأفعال؛ لأنك إنما تسأل عما تشك فيه وأنت إذا قلت: (أزيد قائم) فإنما تشك فى قيام زيد لا فى ذاته؛ لأن ذاته معلومة وكذلك النفى إنما يكون للأفعال فاسم الفاعل لضعفه فى العمل لا يعمل حتى يعتمد على شئ قبله، والفعل لقوته لا يفتقر إلى ذلك فالفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول.

واشترط الرضى[٢] الاعتماد لأنه فى أصل الوضع وصف، فإذا أظهرت صاحبه تقوى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه فيقدر على العمل.

ويرى ابن أبى الربيع[٣] أن الاستفهام يقوى جانب العمل، فالعرب راعت فى عمل اسم الفاعل تلك القوة. وقد وافق ابن مالك الجمهور فى وجوب اعتماد اسم الفاعل فى العمل، حيث قال فى باب اسم الفاعل فى شرح التسهيل: **(ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوى أو على نفى صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر)** [٤]. ولكنه فى باب المبتدأ جعل الوصف المبتدأ به لا ينزل منزلة الفعل باستحسان إلا بعد نفى أو استفهام خلافاً للأخفش[٥].

فأجاز عدم الاعتماد مع القبح وهو ما سبقه إليه ابن السراج، حيث قال: **(فإذا أردت أن ترفع زيداً بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح وهو جائز عندى على قبحه)** [٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٦/٧٩.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٠٠.
(٣) ينظر: البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢/١٠٢٥.
(٤) شرح التسهيل ٢/٤٠٠.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٣.
(٦) الأصول: ١/٦٠.

ويرى ابن مالك[١] وقبله ابن يعيش[٢] أن القول بقبح الابتداء بالوصف دون تقدم النفى والاستفهام قول سيبويه، **حيث قال:** (وزعم الخليل – رحمه الله– أنه يستقبح أن تقول: قائم زيد وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، و"عمرو" على "ضرب" مرتفع وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون "زيد" مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء مقدماً، وهذا عربى جيد وذلك قولك: تميمى أنا ... فإذا لم يردوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولك: يقوم زيد وقام زيد بقبح؛ لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه) [٣].

وذهب أبو حيان[٤] أن قول سيبويه المتقدم ليس فيه ما يدل على أنه يستحسن ذلك بعد استفهام أو نفى، بل فيه ان الخليل قد استقبح "قائم زيد" على أن لا يكون "قائم" خبر مقدما، ويرى أنه ادعاء غير صحيح من ابن مالك على سيبويه، وأرى أن نص سيبويه يوافق ما نسبه إليه ابن مالك، حيث نص على أنه إذا جعل "قائم" معنى "يقوم" قبح، وأنه لا يحسن أن يعمل إلا إذا اعتمد على شئ قبله.

بينما خالف الأخفش[٥] وجمهور الكوفيين[٦] قول الجمهور فأجازوا عمل الوصف مطلقاً على الاستحسان مستدلين على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: التسهيل ص ٤٤– شرح التسهيل ٢٦١/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٦/١.
(٣) الكتاب ١٢٦/٢–١٢٧.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٢/٣–٢٧٣– ارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضى ٨٧/١– حاشية الصبان ٩٢/١– شرح جمل الزجاجى لابن هشام ص ١٣٣– حاشية الخضرى ١٩٤/١.
(٦) ينظر: ائتلاف النصرة ص ٧٩– ارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣– الهمع ٣١٠/١.

خـبيرٌ بنـوُ لهـب فـلا تـكُ ملغيـاً ** مقالـــةَ لِهْبِـــي إذا الطـــيرُ مَـــرَّتِ[1]

ونسب ابن الحاجب[2] هذا الرأى للفراء خاصة ورده بأنه لم يثبت عن العرب قائم الزيدون وثبت أقائم الزيدون بالإجماع، كما ذهب ابن أبى الربيع[3] أنه ظاهر قول الزجاجى[4] فى الجمل، حيث إنه لم يؤيد مذهب جمهور البصريين.

أما ابن مالك: فقد جاز فى شرح العمدة عمل الوصف وإن لم يعتمد بقلة، والغالب أن يتقدمه النفى والاستفهام؛ لأن ما فى الوصف من معنى الفعل أغنى من النفى والاستفهام فقال: (... والثانى: مبتدأ منزل منزلة فعل فى رفع ما بعده واستقلال الفائدة به ولا يكون هذا الثانى فى الغالب إلا مسبوقاً باستفهام أو نفى كقول الشاعر: خبير بنو لهب .... البيت (فخبير) مبتدأ و "بنو لهب" فاعل سد مسد الخبر فى تحصيل الفائدة واستغنى بما فى "خبير" من معنى الفعل عن وجود ما يقويه من استفهام أو نفى إلا أن هذا قليل) [5].

ويرى أبو حيان[6] أن ما استدل به ابن مالك لا حجة فيه: فـ "خبير" خبر مقدم و "بنو لهب" مبتدأ ولا يحتاج إلى المطابقة فى الجمع؛ لأن "خبير" فعيل يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع.

---

(١) البيت من الطويل لرجل من طئ فى الكافية الشافية ١٤٣/١- بلا نسبة فى شرح التسهيل ٢٦١/١- شرح العمدة ٦٥/١- ائتلاف النصرة ص ٧٩- التذييل والتكميل ٢٧٤/٣- أوضح المسالك ١٧٣/١- الدرر اللوامع ٧/٢- همع الهوامع ٣١٠/١.

(٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٦٤١/١.

(٣) ينظر: البسيط فى شرح الجمل ١٠٢٥/٢.

(٤) ينظر: الجمل ص ٣٧.

(٥) شرح العمدة ٦٥/١-٦٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/٣.

أمـا قـراءة "ودانيـة علـيهم ظلالهـا" بـالرفع فـذهب ابـن عصـفور[١] وابـن هشـام[٢] أنـه لا حجـة فيهـا أيضـاً لجـواز أن تكـون مبتـدأ وخبـر علـى التقـديم والتأخير.

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن آراء الشيخ فى هذه القضية لا تناقض فيها كما هو الظاهر، فعندما قعد ابن مالك لباب اسم الفاعل ذكر شروط عمله بالنظر إلى حمله على الفعل فـى العمـل لتضـمنه معنـى الفعـل وزيـادة، لكونـه فرعـاً فـى العمـل قـال بوجـوب وجود شروط تقربه من الفعل وتقويه على العمل، فقال: (وليعلم أنه يعمل عمل فعلـه إن أريـد بـه الحـال والاسـتقبال، واعتمـد علـى صـاحب مذكور أو صـاحب منوى أو على نفى مؤول أو على استفهام موجود أو مقدر) [٣].

وعنـدما تحـدث عـن وقـوع هـذا الوصـف مبتـدأ أراه غلـب ورعـى جانـب الاسمية على الفعلية، فأجاز وقوعه مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام قبله، ولكنه لم يقل بذلك مطلقاً، وإنما أجازه مع عدم الاستحسان أو بقلة، وهو مـا ذهـب إليـه سـيبويه، وهـو فـى هـذا لـم يوافـق الأخفـش وجمهـور الكـوفيين أو يصحح مذهبهم، كما ادعى أبو حيان[٤] وابن هشام[٥]

وإنما قال: وقد يجوز نحو وفائز أو الرشد[٦].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٦/٢.
(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٩٠/٢.
(٣) شرح التسهيل ٤٠٠/٢.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٤/٣.
(٥) ينظر: أوضح المسالك ١٧٣/١– شرح اللمحة البدرية ٩٠/٢.
(٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن طولون ١٧٧/١.

إعراب "منذ" و "مذ" إذا وليهما اسم مرفوع

"منذ" و "مذ"(١) لابتداء الغاية فى الزمان كما أن "من" لابتداء الغاية فى المكان(٢)

وهى من المفردات المختلف فيها بين الاسمية والحرفية(٣) إذا جر الاسم بعدها، فمذهب سيبويه(٤) وجمهور النحويين كالرمانى(٥) وابن جنى(٦) المجاشعى(٧) والسهيلى(٨) وأبو حيان(٩) وابن هشام(١٠) أنها حرف جر لأنها توصل معنى الفعل إلى الاسم بعدها وهو ما تختص به الحروف دون الأسماء(١١).

وذهب بعض النحويين(١٢) إلى أنها اسم على كل حال مضاف لما بعدها، وقد رده السيوطى(١٣) بأنه لو كانت ظرفاً لـ "يوم" جاز استغناء الفعل

(١) يقول سيبويه: (هذا باب ما ذهبت عينه، من ذلك مذ يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم "مذ" فإذا أحقرته قلت: (منيذ)- الكتاب ٤٥٠/٣- وينظر أيضاً: آمال الزجاجى ص ١٤٥- المخصص ٥٣/١٤- التهذيب الوسيط ص ٧٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ص١٨٢- جواهر الأدب ص ٣٧٩- شرح جمل الزجاجى لابن هشام ص ٢١٩.

(٣) ينظر: الأصول ٤٣٩/١- كشف المشكل ص ١٥٦-٣٥٢- البديع فى علم العربية جـ١/ق٥٢/١- الكافى فى الإفصاح ٢٠٣/٢- مغنى اللبيب ٣٣٥/١.

(٤) يقول سيبويه: (والضم فى منذ فيمن جربها لأنها بمنزلة "من" فى الأيام) الكتاب ١٧/١.

(٥) ينظر: معانى الحروف ص ١٠٤.

(٦) ينظر: اللمع ص ٢٤٠.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب ص ٢٠٤.

(٨) ينظر: السهيلى ص٤٣.

(٩) ينظر: تذكرة النحاة ص ٩٠.

(١٠) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٥٣/٢.

(١١) ينظر: العوامل المائة ص ١٩٣.

(١٢) ينظر: الجنى الدانى ص ٥٠٠.

(١٣) ينظر: همع الهوامع ١٦٧/١.

بعدها عن العمل فيها بإعماله فى ضميرها، ويقال: مذ كم سرت فيه كما يقال: يوم الجمعة قمت فيه، ولم تتكلم العرب بذلك.

أما إذا وليها اسم مرفوع فقد اختلف النحويون فى إعرابها إلى أربعة مذاهب[١]:

المـــذهب الأول: ذهـب جمهـور البصـريين أمثـال المبـرد[٢] والفارسـى[٣] والأنبـارى[٤] وابـن الخبـاز[٥] وابـن يعيش[٦] وابـن خـروف[٧] والشـلوبين[٨] وابـن عصفور[٩] وغيرهم من النحويين[١٠].

أن "منذ" وما بعدها خبر ومعناها الأمد وإلى هذا القول ذهب ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (ولا يجر بـ "مذ" و "منذ" إلا الزمان ... وإن وليهما اسم مرفوع، فهما اسمان مبتدآن بمعنى أول المدة فى مثل: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" وبمعنى جميع للمدة فى مثل: "ما رأيته منذ ثلاثة أيام" والزمان المرفوع بعدهما خبر) [١١].

(١) ينظر: حاشية الدسوقى ١٩١/٢-١٩٢.
(٢) ينظر: المقتضب ٣٠/٣.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدى ص ٢٠٨- التعليقة على كتاب سيبويه ٢٣/١.
(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٢٧١.
(٥) ينظر: توجيه اللمع ص ٢٤٠.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٤٦/٨.
(٧) ينظر: شرح الجمل للزجاجى ٤٨٠/١.
(٨) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٩٢/١.
(٩) ينظر: المقرب ص ٢٦٦.
(١٠) ينظر: التعليقات الوفية ٣٩١/٢- شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٧٢.
(١١) شرح عمدة الحافظ ١٧٠/١.

المذهب الثانى: مذهب الأخفش[١] والزجاج[٢] والزجاجى[٣] وابن جنى[٤] أنها ظرف فى موضع الخبر والمرفوع بعدها مبتدأ والمعنى فى نحو: ما زرته مذ يومان أى: بينى وبين زيارته يومان.

ويرى العكبرى[٥] أن هذا المذهب بعيد؛ لأن "أنّ" تقع بعد "منذ" كقوله: ما رأيته منذ أن الله خلقنى و "أنّ" لا تقع مبتدأ.

ويـرى الرضـى[٦] غلط هذا المذهب حيث إن فيه إخبار عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وإن فسرها بظرف، كما تقول مثلاً فى "ما رأيته منذ (يوم الجمعة) أى مع انتهائها أى انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفى ما رأيته مذ يومان أى عقيبها وبعدها أى بعد الرؤية يومان، فله وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى.

ويرى ابن عصفور[٧] أن تقدير الاخفش ومن وافقه لا يسوغ فى نحو "ما رأيته منذ يوم الجمعة"، لأنك إذا قلت: بينى وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة، ورده البطليوسى[٨] قولهم بأنه ليس بمختار، وقال عنه ابن هشام: (ولا يخفى ما فيه من التعسف)[٩].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١- اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٧٢/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨- الهمع ١٦٦/٢.
(٣) ينظر: الجمل ص ١٤٠.
(٤) ينظر: اللمع ص ١٥٩-١٦٠+ توجيه اللمع ص ٩٧.
(٥) ينظر: اللباب ٣٧٢/١.
(٦) ينظر: شرح الكافية ١٨٨/١.
(٧) ينظر: شرح الحمل لابن عصفور ١٥٧/٢.
(٨) ينظر: إصلاح الخلل ص ٢٠٦.
(٩) ينظر: مغنى اللبيب ٣٣٥/١-٣٣٦.

المذهب الثالث: مذهب جمهور الكوفيين[١] واختاره السهيلى[٢] والمرادى[٣] أنها ظرف مضاف لجملة حذف فعلها والمرفوع بعدها فاعل الفعل المقدر والتقدير "مذ كان يومان" وذلك لأن "منذ" مركبه من "من" و "إذ" لأنه قد يقال: "منذ" فالكسر على الأصل والضم للتناسب وكسر الميم يدل على التركيب وإن كان مركب كان الرفع بعدها بتقدير "فعل" لأن الفعل يحسن بعد "إذ" وصحح ابن مالك هذا القول فى شرح التسهيل حيث قال:

(وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة فى مثل لم أره مذ الجمعة، وبمعنى جميعها فى مثل لم أره مذ يومان، وما بعده خبر والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان وهو قول المحققين من الكوفيين، وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير، ومن تنكير غير معتاد إن ادعى التعريف وفيه أيضا تخلص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر)[٤].

ويرى ابن يعيش[٥] أن القول بتركيب "منذ" باطل كما أن "إذ" تضاف إلى المبتدأ كما تضاف إلى الفعل، فليس تقدير المحذوف فعلا بأولى من أن

(١) ينظر: الإنصاف ٣٨٢/١- ائتلاف النصرة ص ١٤٦ ونسبة ابن عصفور الكسائى فى شرح الجمل ١٥٧/٢.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤١٨/٣.
(٣) ينظر: الجنى الدانى ص ٥٠٤.
(٤) شرح التسهيل ١٤٥/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٤٦/٨.

يكون اسماً مبتدأ، كما يرى ابن عصفور[١] فساد هذا المذهب لأنه يقال: (ما رأيته منذ أن الله خلقنى) والجملة لا تكون فاعلة وكذلك قولهم: "ما رأيته منذ زيد قائم".

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن الخلاف بين قولى ابن مالك فى إعراب "منذ" و "مذ" إذا وقع بعدهما اسم مرفوع يبدو واضحاً، ففى شرح العمدة وافق جمهور البصريين فى إعرابهما مبتدآن بمعنى "المدة" والمرفوع بعدهما "خبر" وهو ما ذهب إليه أيضاً فى شرح الكافية[٢].

أما فى شرح التسهيل فقد صحح ما ذهب إليه الكوفيون فى إعرابهما ظرفين مضافين إلى جملة حذف صدرها والتقدير: "مذ كان يوم الجمعة" و "مذ كان يومان"، **وقد علل اختياره لرأى الكوفيين بثلاثة أوجه:**

الأول: أن فيه إجراء "مذ" و "منذ" فى الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال.

الثانى: أن فيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف.

الثالث: أن فيه تخلص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر، وأرى أن الأسباب التى علل بها ابن مالك اختياره لرأى الكوفيين غير مقبولة وذلك لما يأتى:

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١٥٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٦٧/٢.

أولا: تعليله بأن فيه إجراء لمذ ومنذ على طريقة واحدة يجاب عنه بأنه منافاة لجواز كونه ظرفاً متصرفاً مع كونه مبتدأ، فكثيراً ما يخرج الظرف عن ظرفيته ويعرب مبتدأ(١).

ثانيا: تعليله بأن فيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ يجاب عنه بأن المسوغ هنا التعريف المعنوى(٢).

ثالثا: يلزم على قوله تقدير فعل لم يصرح به فى موضع سابق ولم يدل عليه دليل، كما أن إضمار الفعل ليس بقياس. يضاف إلى ذلك أن عدم التقدير أولى وهو ما ذهب إليه البصريون.

رابعا: لم يشر ابن مالك إلى أدلة الكوفيين مع وضوح فسادها كما تقدم.

وبذلك يتضح أن ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح العمدة هو الأولى بالقبول.

(١) ينظر: شرح الأشمونى ٢/٢٢٧.

(٢) ينظر: حاشية الخضرى ١/٢٣٣.

حكم جر تمييز الجملة بـ (من)

اختلف النحويون حول شروط التمييز بصورة عامة؛ فينما يرى سيبويه[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] أن التمييز يكون مفرداً وجمعاً نحو قوله تعالى:﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾[٤] وقوله: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[٥] يرى الثمانين[٦] والجزولى[٧] وابن معط[٨] أن من شروط التمييز أ، يكون مفردا؛ لأنه أخف من الجمع وبه يحصل البيان، ويرى الفارسى[٩] وابن بابشاذ[١٠] والواسطى[١١] أن الأصل فى التمييز الجمع ويقع المفرد موقعه. مذهب ابن مالك[١٢] وآراه الأولى بالقبول أن إفراد المباين بعد جمع إذا أمن اللبس أولى، فإن أوقع الإفراد فى محذور لزمت المطابقة كقولك: (كرم الزيدون آباءً) حيث إنه لو أفراد لتوهم كون أبيهم واحداً وهو غير مراد.

(١) ينظر: الكتاب ١/٢١٠-٢١١.
(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٤.
(٣) ينظر: الأصول ١/٢٢٣.
(٤) سورة النساء من الآية (٤).
(٥) سورة الكهف من الآية ١٠٣.
(٦) ينظر: القواعد والفوائد ١/٣٠٤.
(٧) ينظر: شرح الجزولية ٣/١٠٠٩.
(٨) ينظر: التعليقات الوفية ٢/٦٨٣.
(٩) ينظر: الإيضاح ص ١٧٤-١٧٥.
(١٠) ينظر: شرح المقدمة النحوية ص ٢٥٩.
(١١) ينظر: شرح اللمع ص ٧٦.
(١٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٨-٢٩٩- المساعد ٢/٦١.

كمـا اشـترط سـيبويه[١] وجمهـور البصـريين[٢] أن يكـون التمييـز نكـرة، وخالفهم فى ذلك الكوفيون[٣] وابن الطراوة[٤] فأجازوا وقوع التمييز نكرة.

أمـا عـن دخـول (مـن) علـى التمييـز. فقـد ذهـب سـيبويه[٥] وجمهـور النحويين[٦] إلـى عدم جواز دخول (مـن) علـى تمييز الجملـة وهـو مـا يسـمى المحول عن الفاعل نحو قولـه تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[٧] والمحول عن المفعول نحـو قولـه تعـالى:﴿وَفَجَّرْنَـا الْـأَرْضَ عُيُونـاً ﴾[٨] وعبـر عنـه ابـن عصـفور بالمنصـوب بعد تمـام الكـلام حيث قـال: "والـذى ينتصـب بعدم تمـام الكـلام لا يخلو أن يكون منقولاً، أو غير منقول، فإن كان منقولاً؛ لم يجز دخول (من) عليه؛ لأنه منقول من فاعل أو مفعول) [٩].

(١) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١.

(٢) ينظـر: المقتضـب ٣٤/٣-٣٥، الجمـل ص ٢٤٢- شـرح الجمـل لابـن هشـام ص ٣٢١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٣٣/٤- همع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٤) ينظر: ابن الطراوة وأثره فى النحو للدكتور محمد البنا ص ٩٣.

(٥) حيث لم ينص سيبويه على الجر بـ (من) سوى فى تمييز المفرد حيث قال: " (... هذا رقوادٌ خـلاً، وعليـه نحْـى سمناً، وإن شئت قلت راقود خـل، وراقودٌ مـن خـل) الكتـاب ١١٧/٢ أما فـى تمييز الجملـة فلم يتعرض سيبويه لجواز جره بـ (من) ينظر الكتـاب ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٦) ينظـر: المقدمـة النحويـة لابـن بابشـاد ص ٢٦٢- الفصـول الخمسـون ص ١٨٩ شـرح المقدمة الجزولية ١٠٠٧/٣- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق ٢، جـ٥٠٥/٢- ارتشاف الضرب ١٦٣٢/٤- شرح اللمحة البدرية ١٩٢/٢-١٩٣.

(٧) سورة مريم من الآية (٤).

(٨) سورة القمر من الآية (١٢).

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/٢- وينظر: المقرب ص ٢٣٠.

ومعنى تمام الكلام: أن يكون الفعل قد أخذ ما يقتضيه[١] وهو ظاهر قول ذهب ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال:

(ينصب التمييز بما قبله من فعل، أو شبهه، أو شبه شبهه وهو: النكرة الرافعة الإبهام فى نحو قوله تعالى:

﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[٢] وقوله: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾[٣] و(كفى بزيد قارئاً)، (ما أكرمه رجلاً)

و(امتلأ بيته رزقا)، (وهو حسن وجهاً، وأشجع الناس أمراً) وقوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾[٤] (وقلبه ممتلئ إيمانا)، (لله دره فارساً)، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً ﴾[٥]، و(يحه فتى)، و(حسبك به خليلا وقوله ﷺ (لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا) [٦] و (لنا مثلها إيلاْ ، وغيرها شاء)، و(عنده رطلٌ زيتاً وامداد براً، وذراعان نسيجاً)

وجر الثلاثة الأواخر، وشبهها بإضافة مميزاتها جائز، وكذلك دخول (من) عليها، وعلى (فارسا) وما بينهما؛ وعلى مسبوق بامتلاء، أو شبهه، أو بتعجب صريح أو مؤول [٧]

---

(١) ينظر: ترشيح العلل ص ١٢٢.

(٢) سورة مريم من الآية (٤).

(٣) سورة القمر من الآية (١٢).

(٤) سورة الكهف من الآية (٣٤).

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٤٢).

(٦) سنن أبى داود – كتاب السنة – باب النهى عن سب أصحاب الرسول (ﷺ) عن أبى سعيد قال قال رسول الله (ﷺ): (لا تسبوا أصحابى فو الذى نفسى بيده لو انفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) صحيح البخاري رقم ٣٦٧٣ ، باب فضائل أصحاب النبى .

(٧) شرح العمدة ٣٤٩/١- ٣٥٠.

فالشيخ قد أجاز الجر فيما سوى تميز الجملة

ويرى ابن جنى[١] أنه لابد فى جميع التمييز من معنى (من) وإليه ذهب ابن الدهان[٢] وخطأه ابن الخباز[٣] لأنا لا نقول: طاب زيد من نفس، ولا هو أحسن الناس من وجه.

ويرى ابن الأثير[٤] أن الضابط فى ذلك؛ أن كل ما كان الثانى فيه هو الأول لم تدخل فيه (من) وما كان غيره دخلته نحو: أحد عشر درهماً، وقفيز من بر، ولله دره فارساً أى من الدراهم، ومن البر، ومن فارس لأن هذه الأشياء المميزَة غير المميزِة، ولا تدخل على نحو: (طاب زيد نفساً) ولا (ضقت به ذرعا) لأن المميز هو المميز. وظاهر كلام ابن مالك فى شرح التسهيل جواز جر التمييز بـ (من) حيث قال فى التسهيل: "ويجوز إظهار (من) مع ما ذكر فى هذا الفصل ما لم يميز عدداً، ولم يكن فاعلاً فى المعنى[٥] ثم قلت: "وإن دل الثانى على هيئة وغنى به الأول جاز كونه حالاً" فنبهت بذلك على أنه إذا قيل: كرم زيد ضيفاً، والمراد أنه ضيف كريم جاز لك أن تجعل ضيفاً حالاً لدلالته على هيئة، وجاز أن تجعله تمييزا فصلاحيته أن يقترن بمن، والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعاً لتوهم الحالية[٦].

(١) ينظر: اللمع ص ١٤٩.
(٢) ينظر: الفصول فى العربية لابن الدهان ص ٢٥.
(٣) ينظر: توجيه اللمع ص ٢١٢.
(٤) ينظر: البديع فى العربية لابن الأثير ٢٠٣/١ – ٢٠٤.
(٥) التسهيل ص ١١٥.
(٦) شرح التسهيل ٢٩٨/٢.

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن ابن مالك لم يجز الجر بـ (من) مطلقاً كابن جنى، ولكنه يرى أن الأجود أن يجاء بمن عند توهم الحالية، وإن كان ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح العمدة موافقاً فيه الجمهور هو الأولى بالقبول وذلك للتنبيه على وجود فرق بين تميز الجملة وتميز المفرد فخليق أن يأخذ كل ما استقر له ولاسيما وإن كان تمييز الجملة ليس فى أصله فضلة فكيف يتحول إلى الجر، يضاف إلى ذلك عدم وجود سماع يؤيد ما أجازه ابن مالك فى شرح التسهيل.

شروط إعمال اسم الفاعل

اسم الفاعل؛ يعمل عمل الفعل، وذلك لجريانه على فعله فى عدد حروفه وفى حركاته وسكناته[١]، ولا يخلوا اسم الفاعل من أن يكون مقروناً بـ (أل) أو مجرداً منها، فإذا كان مقروناً بـ (أل) عمل مطلقاً[٢] فى الحال والاستقبال والمعنى؛ وذلك لوقوعه موقع الفعل، وقوة شبهه به، أما إذا كان اسم الفاعل مجرداً من (أل) فقد اشترط جمهور النحويين لعمله عدة شروط.

الشرط الأول: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، نحو: هذا ضارب زيداً الآن أو غداً، فإذا قيل: زيد ضارب غلامه عمراً أمس، لم يجر إلا إذا أريد به حكاية حال ماضية، فإن كان بمعنى الماضى فمذهب جمهور النحويين[٣] ألا يعمل لأن اسم الفاعل لا يشبه الماضى، فلم يحمل علته فى العمل، كما لم يحمل الماضى على الاسم فى الإعراب خلافا للكسائى[٤] وهشام[٥] فى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى مطلقاً.

الشرط الثانى: أن يعتمد على أداة نفى أو استفهام[٦]، أو يقع خبراً نحو: زيد ضارب عمراً، أو صلة لموصول، نحو: هذا الضارب زيداً، أو صفة

---

(١) ينظر: المقتضب ١١٧/٢، ١١٨.

(٢) يقول سيبويه: (هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار فى معنى هذا الذى ضرب زيداً وعمل عمله؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام)الكتاب ١٨١/٢، ١٨٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٧١/١- المقتضب ١٥٤/٤- الأصول ١٢٥/١- الإيضاح ص ١٤١- المقتصد ٥١٢/١- شرح الألفية للمرادى ١٥/٣، ١٦.

(٤) ينظر: رأى الكسائى فى: الجمل ص ٨٤ – الإيضاح فى شرح المفصل ٦٤٠/١.

(٥) ينظر: المساعد ١٩٧/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدى ص ٣٥٢- القواعد والفوائد ١٦٢/١- شرح المقدمة النحوية ص ٣٥١- المفصل ص ٢٢٩.

لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمراً، أو حالاً نحو: جاء زيد ضارباً عمراً، وعلة ذلك عند النحويين[١] أن الاعتماد على النفى والاستفهام يقوى جانب الفعلية.

الشرط الثالث: أن يكون مكبراً[٢] فلا يجوز: هذا ضويرب زيداً لتغليب جانب الاسمية، فالتصغير من خواص الأسماء[٣] خلافاً للكسائى[٤] وأبى جعفر النحاس[٥].

وقد اقر ابن مالك فى شرح العمدة كل ما تقدم من مذهب البصريين حيث قال: (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مكبراً، فى إفراد وغيره – مطلقا – إن قرن بـ (أل) الموصولة، وإلا فبشرط كونه حالاً، أو مستقبلاً، ومعتمداً على نفى، أو استفهام، أو على صاحب خبر، أو حال، أو على منعوت ظاهر، أو مقدر)[٦]، ولكنه فى التسهيل زاد شرطاً رابعاً وهو: ألا يكون موصوفاً حيث قال: "يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفرداً وغير مفرد عمل فعله مطلقا"[٧].

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٠١- اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٤٤٠- شرح المفصل "لابن يعيش ٦/٧٩.

(٢) يقول سيبويه: "واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويربُ زيد" الكتاب ٣/٤٨٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٨٣١.

(٤) ينظر: رأى الكسائى فى: التصريح ٢/٦٥.

(٥) ينظر: رأى أبى جعفر فى ارتشاف الضرب ٥/٢٢٦٨.

(٦) شرح العمدة ٢/٦٤٧-٦٤٨.

(٧) التسهيل ص ١٣٦.

ثم بين العلة فى ذلك فى شرح التسهيل فقال: "وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً"(١).

وبالنظر فيما سبق أقول:

لم يشر إلى هذا الشرط (ألا يكون اسم الفاعل موصوفاً) أكثر النحويين قبل ابن مالك فى التسهيل، وإن كان نص سيبويه فى ذلك واضحا حيث جعل إعمال اسم الفاعل الموصوف قبيحاً فقال: (ألا ترى أنك لو قلت مررت بضارب ظريف زيداً، وهذا ضارب عاقل أباه كان قبيحاً؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تضيفه"(٢).

ويرى ابن عصفور(٣) وابن أبى الربيع(٤) جواز الوصف بعد الإعمال نحو: هذا ضارب زيداً عاقل، فإن وصف قبل الإعمال لم يجز، ومذهب الكسائى(٥) وجمهور الكوفيين(٦) عدا الفراء(٧) جواز الإعمال وإن تأخر معموله عن الوصف.

أما جمهور النحويين فقد ذهبوا إجمالاً أن كل ما يبعد اسم الفاعل عن شبهه بالفعل ويقوى فيه جانب الاسمية لا يجوز معه إعمال اسم الفاعل، وهذا ما أقره ابن مالك فى شرح العمدة، ولكنه أكده وزاده تفصيلا فى شرح التسهيل، فزاد ألا يكون موصوفاً وكأنه بذلك أراد أن يرد ما ادعاه ابن عصفور وابن أبى الربيع من جواز إعماله مع الوصف إذا تأخر عن الإعمال.

---

(١) شرح التسهيل ٤٠٢/٢.
(٢) الكتاب ٢٩/٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٧/٢.
(٤) ينظر: البسيط ١٠٠٠/٢.
(٥) ينظر: رأى الكسائى فى: شرح التسهيل ٤٠٢/٢.
(٦) ينظر: رأى الكوفيين فى: ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥.
(٧) ينظر: رأى الفراء فى : شرح الكافية الشافية ١٤٢/٢- التصريح ٦٥/٢.

تثنية (أجمع) و (جمعاء) من ألفاظ التوكيد

التوكيد[١] لفظ يراد به تمكين المعنى فى النفس، وإزالة اشك عن الحديث أو المحدث عنه.

وينقسم إلى قسمين[٢]:

الأول: توكيد لفظى؛ ويكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم، ويكون فى المفرد والجملة قال تعالى: ﴿ دكّاً دكّاً﴾[٣]، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُون ﴾ [٤].

الثانى: توكيد معنوى وينقسم إلى قسمين: أحدهما: قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث، وهو التوكيد بالمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[٥].

الآخر: قسم يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه وهو التوكيد بالألفاظ التى وضعتها العرب، فيؤكد الواحد بالنفس والعين ويؤكد الاثنان بـ (كلا) و (كلتا).

والجمع بـ (كل) و (جميع) و (عامة) و (أجمع/ أكتع/ أبصع/ أبتع) ومؤنثة: (جمعاء/ كتعاء/ بصعاء/ بتعاء) وفى جمع (أجمع) وتابعه:

(١) ينظر: المقرب ص ٣١٦ – معجم المصطلحات النحوية ص ٢٤٦.
(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١، ١١/٢-١٢- شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١: ٢٣٣.
(٣) سورة الفجر من الآية ٢١.
(٤) سورة التكاثر الآية ٣، ٤.
(٥) سورة النساء من الآية ١٦٤.

(أجمعون أكتعون أبصعون/ أبتعون) وفى جمع (جمعاء) وتابعه: (جُمَع كُتَع بُصَع بُتَعَ) [١].

وقد اختلف النحويون[٢] فى تثنية هذه الألفاظ إلى مذهبين:

المذهب الأول: مذهب جمهور البصريين [٣] أنه لا يجوز تثنية (أجمع) وتابعه لاستغناء العرب عن أجمعْين أكتعْين أبصعْين بكليهما، وعن جمعاوين كتعاوين بصعاوين بكلتيهما، كما استغنوا بـ (ترك) أن يقولوا: (ودع) و(وزر) ووافقهم فى ذلك جمهور النحويين كابن السيد[٤] والجزولى[٥] والعكبرى[٦]والشلوبين[٧] وابن الحاجب[٨] وصححه ابن هشام[٩] وهو ما ذهب إليه ابن مالك فى التسهيل حيث قال: " ولا يثنى أجمع ولا جمعاء خلافاً للكوفيين ومن وافقهم"[١٠].

وقال فى الألفية:

واغن بكلتا فى مثنى وكلا ** عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

---

(١) يقول سيبويه: " ... فلذلك قال النحويون صفة، وذلك قولك: مررت بهم كلهم أى: لم أدع منهم أحداً ... ومثله أيضا: مررت بهم أجمعين التعيين، ومررت بهم جمع كتع، ومررت بهم أجمع أكتع، ومررت بهم جميعهم، فكذلك هذا ما أشبهه، الكتاب ١١/٢

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١ – الارتشاف ١٩٥٠/٤.

(٣) ينظر: شرح الأشمونى ٧٨/٣ – شرح المرادى ١٧٠/٣ – حاشية الخضرى ١٣٥/٢.

(٤) ينظر إصلاح الخلل ص ١٩٥–١٩٦.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية ص ٧٤ – شرح المقدمة الجزولية للأبذى ص ٦٧٠.

(٦) ينظر: اللباب ٣٩٥/١.

(٧) ينظر: التوطئة ص ٢٠٠.

(٨) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٧/١.

(٩) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢٩٢/٢.

(١٠) التسهيل ص ١٦٥– شرح التسهيل ١٥٢/٣.

المذهب الثانى: مذهب الأخفش[١] والزجاجى[٢] وجمهور الكوفيين[٣] أنه يجوز فى القياس أن يؤكد المثنى فى التذكير بـ (أجمعْين). وفى التأنيث بـ (جمعاوين) وما يتبعهما من ألفاظ، مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب.

ووافقهم فى ذلك ابن خروف[٤] حيث يرى أن من منع التثنية؛ تكلف وادعى ما لا دليل عليه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس.

وهو ما أقره ابن مالك فى شرح العمدة، حيث قال: (ولم يزد على (كلا) و (كلتا) نقل، ولا مانع من القياس، وقد استعمله الكوفيون ووافقهم الواحدى وأبو حاتم وابن خروف فيقولون: "جاء الزيدان أنفسهما كلاهما أجمعان أكتعان، أبعصان، جاءت الهندان أنفسهما أعينهما وكلتاهما جمعاوان، كتعاوان، بصعاوان، بتعاوان)[٥].

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن ما ذهب إليه الأخفش والزجاجى وجمهور الكوفيين غير صحيح وذلك لما يأتى:

أولا: اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب فالقياس وإن كان لا يأبى تثنية (أجمع) و (جمع) فالسماع قد عارضه بأن تركه العرب ولم يستعملوه والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس[٦].

---

(١) ينظر: رأى الأخفش فى: شرح الرضى ٣٣٤/١، شرح التسهيل ١٥٣/٣.

(٢) يقول الزجاجى: "والأسماء التى يؤكد بها الواحد لمذكر كله، ونفسه، وعينه، وأجمع أكتع أبصع وللأثنين: كلاهما، وأنفسهما، وأعينهما، وجمعاوان، وكتعاوان، وبصعاوان" الجمل ص ٢١.

(٣) ينظر رأى الكوفيين فى: البسيط ٢٦٧/١-٢٦٨، شرح الجمع لابن هشام ص ١١٩، شرح الألفية لابن طولون ٥٦/٢-٦٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٨/١.

(٥) شرح العمدة ٤٦٩/٢ -٤٧٢.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٦٧٨/٢-٦٧٩.

ثانيا: إن من شروط استعمال المثنى؛ جواز تجريده من علامة التثنية، وعطف مثله عليه وعلى هذا ينبغى أن يجوز: جاء زيد وعمرو أجمعان، كما أنه لا يصح أن يقول: "جاء أجمع وأجمع"(١).

أما ابن مالك؛ فآراه لم يجز ما ذهب إليه الكوفيون مطلقاً، حيث إنه صدر عبارته فى شرح العمدة بعدم وجود نقل يؤيد تثنية هذه الألفاظ- بما يشير إلى عدم استعمالها- ثم قال: "ولا مانع من القياس" ثم عزا هذا القول إلى جمهور الكوفيين ومن وافقهم دون أن يصححه أو يؤيده، فهو يريد أن يوقف القارئ على كل جوانب المسألة .

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٣٦١.

حكم توكيد جواب القسم بنونى "التوكيد"

نونا التوكيد [١] ثقيلة وخفيفة، تدخلان على المستقبل؛ فتؤكدا فيه معنى الاستقبال؛ لأن الماضى والحال ثابتان[٢] والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت، وهو المستقبل[٣].

ويرى ابن مالك[٤] أن الماضى قد تلحقه نونا التوكيد إن كان مستقبل المعنى، بدليل سماعه عن العرب كما فى قول الشاعر:

دَا مــنَّ سَــعدُكَ إنَ رحَمــتَ مُتَيمّــا ** **لــولاَك لمْ يَـكُ للصـبابة جانجـاً[٥]

لأنه دعاء والدعاء لا يكون إلا فى المستقبل، وقول الرسول ﷺ: (فإما أدركن أحد منكم الدجال)[٦]؛ لأن دخول (إما) عليه جعله مستقبلاً.

أما المستقبل الذى فيه معنى الطلب فيدخل فى ثمانية مواضع هى:

الأمر ومنه قول الشاعر :

واستقْدر اللهّ خَيرْا وارضيَّن به ** **فبيْنمَا العسرُ ازْدادتَ مياسيرُ[٧]

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٠٨/٣.

(٢) يقول سيبويه: "فالنون لا تدخل على فعل قد وقع، وإنما تدخل على غير الواجب" الكتاب ١٠٥/٣.

(٣) ينظر: المقتصد ١١٢٩/٢، التوطئة ص ٣٥٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢١/١.

(٥) بيت من الكامل، بلا نسبة فى شرح التسهيل ٢١/٢، التذييل والتكميل ٦٥/١، الجنى الدانى ص ١٤٣، معنى اللبيب ٣٣٩/٢، همع الهوامع ٥١٣/٢، معجم شواهد العربية ص ١٠٠، معجم الشواهد النحوية ص ١٨٨.

(٦) ينظر: صحيح مسلم، كتاب الفتن ١٦١/١٨.

(٧) البيت من البسيط وهو لحديث بن جبلة فى الدرر اللوامع ١٠٠/٣ معجم الشواهد النحوية ص ٢١٧- بلا نسبة فى الكتاب ٥٢٨/٣ – سر صناعة الإعراب ٢٢٧/١ – اللمع ص ٢٧٤ – آمالى الشجرى ٥٠٤/٢ – شرح التسهيل ١٣٧/٢ – لسان العرب (قدر).

والنهى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١).

ومنه قول الشاعر:

فإيـــاك والميتـــات لا تَقْربنَّهـــا ** ولا تعُبْد الشّيطان واللّهَ فاعْبُدا(٢)

والدعاء نحو قول ابن رواحة:

فانزلن سكينة علينا(٣).

والاســتفهام نحــو قولــك: هل تقولنّ؟ وأتقولنّ ذاك؟ والتمنى نحو: ليتك تخرجن، والتحضيض نحو: وهلا تقولنّ وألا تقولنّ.

والشرط المؤكد ب (ما) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾(٤).

وجواب القسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾(٥).

وقد ذهب جمهور النحويين(٦) أن كل المعانى السابقة يجوز فيها التوكيد وعدمه عدا جواب القسم، فقد ذهب سيبويه إلى وجوب توكيد جواب القسم حيث قال:

---

(١) سورة يونس من الآية ٨٩.

(٢) البيت من الطويل للأعشى فى ديوانه ص ١٨٧- الكتاب ٥١٠/٣ – المقتضب ١٢/٣ – شرح أبيان الكتاب للسيرافى ١٦٩/٢ – الأزهية ص ٢٧٥ – تذكرة النحاة ص ٧٢ – وبلا نسبة فى اللمع ص ٢٧٣ – الإنصاف ٦٥٧/٢- جواهر الأدب ص ١٠٨- رصف المبانى ص ٣٢ – مغنى اللبيب ٣٧٢/٢.

(٣) البيت من الرجز فى الكتاب ٥٢٨/٣.

(٤) سورة مريم من الآية ٢٦.

(٥) سورة الأنبياء من الآية ٥٧

(٦) ينظر: الكتاب ٥٠٩/٣-٥١٧- شرح الأنموذج ص ٢١١- شرح الكافية للرضى ٤٠٣/٢-٤٠٤- شرح المرادى ١٠٦/٤ – تقريب المقرب ص ١٠٥.

(اعلم أن القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفى لم يقع لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة فى آخر الكلمة وذلك قولك: "والله لأفعلنّ) [١]

وقد وافق سيبويه فى ذلك جمهور النحويين كالمبرد[٢] وابن الشجرى [٣] والجزولى[٤] وابن يعيش[٥] والشلوبين[٦] وابن الحاجب[٧] وابن هشام[٨].

ويرى الواسطى[٩] وابن عصفور[١٠] أن علة لزوم النون فى جواب القسم المثبت أنها لو حذفت التبس بخبر (إن) فى قولك: (إن زيدا ليقوم) فيلتبس الحال بالاستقبال فلزمت للفرق بينهما، وهو ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (وينبغى أن يعلم أن التوكيد بالنون على ضربين: واجب، وجائز، فالواجب توكيده؛ ما كان جواب قسم، مثبتا، مستقبلا، عارياً من السين وسوف، ومن تقدم متعلق به كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[١١].[١٢].

(١) الكتاب ١٠٤/٣.
(٢) ينظر: المقتضب ٣٣٣/٢.
(٣) اينظر : آمالى ابن الشجرى ١٤١/٢.
(٤) ينظر: آمالى ابن الجرى ١٤١/٢.
(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٩٩/٣ – المقدمة الجزولية ص ٢٨٥.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩.
(٧) ينظر: التوطئة ص ٣٥٧–٣٥٨.
(٨) شرح المقدمة الكافية ١٠١٤/٣.
(٩) هو: القاسم بن محمد الواسطى الضرير، من علماء القرن الرابع الهجرى، صنف: شرح اللمع، وشرح جمل الزجاجى، لم تنص كتب التراجم تاريخاً لوفاته. ينظر: بغية الوعاة ٢٦٣/٣، وينظر رأيه فى شرح اللمع ص ٢٣٩.
(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٨٦/٣.
(١١) ينظر: التعليقات الوفية فى شرح الدرة الألفية للشربيشى ٤٧٤/١.
(١٢) شرح العمدة ٢٢٠/١–٢٢١.

وذهب الكوفيون[١] إلى أن توكيد جواب القسم غالب وقد وافقهم فى ذلك ابن مالك التسهيل حيث قال: (وإن كان أول الجملة مضارعاً، مثبتاً، مستقبلاً، غير مقارن حرف تنفيس، ولا تقدم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون التوكيد"[٢].

ثم قال شارحاً ذلك فى شرح التسهيل: "وقلت فى الغالب احترازاً من نحو قول النبى ﷺ : "ليردُ علىّ أقوام أعرفهم ويعرفونى"[٣].

ومن قول الشاعر:

تـــألّى ابـــنُ أوس حلفـــةً ليردّنـــى ** علـــى نِســـوةٍ كـــأنَّهن مفائِـــدُ[٤]

ومثله قول ابن رواحة ﷺ :

فـــلا وأبـــى لنأتيَهـــا جميعـــا ** ولـــو كانـــت بهـــا عـــربٌ ورُوم[٥]

فأفردت اللام، والاستقبال مراد مع عدم حرف تنفيس، وتقدم معمول)[٦].

والحق أن ابن مالك لم يكن النحوى الوحيد الذى له رأيان فى هذه القضية، فقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسى، فعندما تحدث عن حكم إلحاق نون التوكيد بجواب القسم فى الإيضاح جعله كثيراً فقال: (وقد يجوز أن لا

---

(١) ينظر: شرح المرادى ٩٦/٤- الهمع ٧٨/٢- حاشية الخضرى ٢١٦/٢.

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٥٢.

(٣) ينظر: صحيح البخارى – كتاب الفتن – باب ما جاء فى قول الله تعالى: "وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً" – ٧٠٥٠- ٧٠٥١ جـ٨/٤٢١.

(٤) بيت من الطويل لزيد الفوارس بن حصين فى خزانة الأدب ٥٦/١٠- معجم شواهد العربية ص ١٢٧ وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن خروف ٥٠٢/١- المقرب ص ٢٨٠- رصف المبانى ص ٢٠.

(٥) بيت من الوافر له فى ديوانه ص ١٠٣- معجم شواهد العربية ص ٤٥٧ وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٤٤٨/٢.

(٦) شرح التسهيل ٧٦/٣.

تلحق النون هذا الفعل لتلقى القسم نحو: (والله لتعلمن) وقد يجوز أن لا تلحق النون هذا الفعل ولحاق النون معها أكثر"[١]، ولكنه فى شرحه على الكتاب لم يخالف سيبويه فى جعله لازماً، حيث قال: (... لأن اللام إنما أُلزمت اليمين كما لزمت النون اللام"[٢] وكذلك تلميذه ابن جنى فقد نص فى اللمع[٣] على أن إلحاق النون جواب القسم هو الأكثر، ولكنه فى المحتسب[٤] فى قراءة (لأقسم بهذه البلد) [٥] جعل حذف النون عند إرادة الاستقبال ضعيفا خبيثاً.

أما ابن مالك فعندما قال: "غالبا" فى شرح التسهيل بين السبب فى ذلك وهو: السماع؛ مستدلاً على ذلك بالحديث الشريف وبكلام العرب.

إذن يمكن القول بأن ابن مالك عندما توافر له من السماع ما جاء خالياً من النون مع كونه جواب قسم مثبت قال: "غالباً" حيث لم يأت فى القرآن الكريم إلا مؤكداً، ولم يوجبه مطلقاً احتراماً لما تكلمت به العرب.

وأراه قد حسم هذه القضية حين قال معلقاً على حديث: "ليرد علىّ أقوامً: (وفى" ليرد علىّ أقوام" شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا فى الشعر... والصحيح أنه كثير فى الشعر قليل فى النثر)[٦].

---

(١) الإيضاح ص ٢٥٣.
(٢) التعليقة على كتاب سيويه ٢٠/٤.
(٣) ينظر: اللمع ص ٢٧٣.
(٤) ينظر: المحتسب ٣٤١/٢.
(٥) ينظر: القراءة فى: السبعة ص ٦٦١. مشكل إعراب القرآن ٧٧٦/٢- آمالى ابن الشجرى ١٤١/٢- البيان ٢٧٤/٢.
(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٦٥.

ما يؤكد بـ (كلا) و (كلتا)

تنقسم ألفاظ التوكيد المعنوى إلى أقسام ثلاثة[١]:

قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو: (كلا) و (كلتا)، وقسم يؤكد به غير المثنى وهو: (كل) و أجمع) و (أتبع) و (أبصع)، وقسم يؤكد به الجميع وهو: النفس العين.

وألفاظ التوكيد المعنوى تدل فى مجملها على الإحاطة والعموم كما نص على ذلك ابن السراج[٢] والفارسى[٣] والزمخشرى[٤] وابن الحاجب[٥] وهو ظاهر قول سيبويه[٦]، كما أنه لا خلاف بين الجمهور[٧] فى أن (كل) تختص بتوكيد ما كان ذا أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً كقولك: (جاء القوم كلهم) و (اشتريت العبد كله).

أما (كلا) و (كلتا) فلا خلاف فى أنهما يؤكدان المثنى نحو (رأيت الرجلين كليهما)، فإذا كا ن المثنى لا يصلح فى موضعه واحد؛ كما فى نحو (اختصم الرجلان) أو (اقتتلا)، ونحوهما من الأفعال التى تدل على المشاركة بين اثنين، فهل يجوز توكيد مثل هذه الأفعال بـ (كلا) و (كلتا)؟

---

(١) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٤٣٨/١.

(٢) ينظر: الأصول ٢١/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح ص ٢٧٣.

(٤) ينظر: المفصل ص ١١٢.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٥٠/٢.

(٦) يقول سيبويه: "... وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه، وأتانى هو نفسه، ورأيته هو نفسه، وإنما تريد بهن ما تريد بالنفس إذا قلت: مررت به هو هو، ومررت به نفسه، ولست تزيد أن تحليه بصفة ولا قرابة "الكتاب ٣٨٥/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٨١/٣- الجمل ص ٣٣- شرح ابن يعيش ٤٤/٣- البسيط ٣٧٠/١- الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٦٠.

ذهب الأخفش[١] ذهب الفراء[٢] وهشام[٣]. وأبو على الفارسى [٤]. وابن عصفور[٥] إلى منع توكيد ما لا يصلح فى موضعه بعضه نحو (اختصم الرجلان كلاهما) و (المال بين الرجلين كليهما) إذ لا يتصور أن يختصم الزيدان وأنت تعنى أحدهما؛ لأن الاختصام لا يتصور من واحد، فلم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما، وصححه أبو حيان[٦]؛ لأنه لم يحفظ عن عربى شئ من تلك الصور.

وإلى هذا الرأى ذهب ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (ولا يؤكد بـ (كلا) و (كلتا) ما لا يصلح فى موضعه بعضه)[٧].

وقال أيضا فى شرح الكافية: ولا يؤكدان ما لا يقع موقعه فرد ولا يؤكدان ما لا يقع [٨].

بينما ذهب المبرد[٩] وجعله قول كثير من النحويين- جواز التوكيد بـ (كلا) إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد التبعيض ولا يحتمله.

---

(١) اختلف النحويون فى النقل عن الأخفش فى هذه المسألة فنقل عنه المبرد فى المقتضب ٢٤٢/٣ وابن مالك فى شرح التسهيل ٥٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٧٩/٢ المنع ونقل عنه ابن عصفور فى شرح الجمل ٢٤٠/١ والرضى فى شرح الكافية ٣٣٥/١ الجواز ونقل عنه أبو حيان فى الارتشاف ١٩٤٨/٤ القولين.

(٢) ينظر: المساعد ٣٨٦/٢ – حاشية الخضرى ١٣٢/٢.

(٣) ينظر: التصريح ١٢٣/٢.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٨٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢٤٠/١.

(٦) ينظر: الارتشاف ١٩٤٨/٤.

(٧) شرح العمدة ٤٨١/٢.

(٨) الكافية الشافية ١١٧٩/٢.

(٩) ينظر: المقتضب ٢٤٢/٣-٢٤٣.

هو ما أجازه ابن مالك فى التسهيل وشرحه حيث قال: (ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بـ (كلا) و (كلتا)، وقد يؤكدان ما لا يصح فى موضعه واحد، خلافاً للأخفش)[١]. فابن مالك قد منع توكيد ما لا يصلح فى موضعه بعضه فى شرح العمدة، ولكنه فى التسهيل وشرحه ذهب إلى جواز ذلك وإن كان بقلة، فقال: "وقد يؤكدان"، ورأيه فى شرح العمدة أولى بالقبول، فقولنا: (اختصم الزيدان كلاهما) وغيره من الأفعال من باب (افتعل) لا يصح افتراق فاعلاها فيعتقد أنه واحد، إذ إن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين؛ إذن فالتوكيد لا معنى له، يضاف إلى ذلك عدم السماع[٢] لذلك عندما أجازه ابن مالك فى شرح التسهيل جعله قليلاً.

(١) شرح التسهيل ٣/١٥٢-١٥٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضى.

معنى واو العطف

(الواو) أصل حروف العطف لكثرة الاستعمال، ودورها فى الكلام، كما أن الواو لا توجب إلا اشتراك شيئين فى حكم واحد وسائر حروف العطف توجب معنى زائد على ما توجبه (الواو) كالفاء فإنها توجب بالإضافة إلى التشريك الترتيب والتعقيب.

فلما كانت هذه الحروف فيها معنى زائد على الواو صارت الواو بمنزلة المفرد والمفرد أصل للمركب[١].

وقد اختلف النحويون فى إفادة واو العطف الترتيب إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٢] وابن السراج[٣] والزجاجى[٤] والفارسى[٥] والرمانى[٦] وابن جنى[٧] والثمانين[٨] وابن بابشاد[٩].

(١) ينظر: الصاحبى ص ٨٠ – علل النحو ص ٣٧٧– شرح المفصل ٩٠/٨ – شرح شذوذ الذهب ص ٤٤٥– همع الهوامع ١٥٥/٣.

(٢) يقول سيبويه:(فالواو التى فى قولك: مررت بعمرو وزيد إنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعها وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر)، الكتاب ٢١٦/٤.

(٣) ينظر: الأصول ٥٥/٢–٥٦.

(٤) ينظر: الجمل ص ١٧.

(٥) ينظر: الإيضاح ص ٢٢١ – المسائل المنثورة ص ٤١.

(٦) ينظر: معانى الحروف ص ٥٩.

(٧) ينظر: اللمع ص ١٧٨.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد ٣٧٧/١–٣٧٨.

(٩) ينظر: شرح المقدمة النحوية ص ٢٠٣.

أن الواو العاطفة لمطلق الجمع فتعطف متأخراً فى الحكم كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾[١] أو متقدماً نحو ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[٢] أو مصاحباً نحو: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[٣].

وهو ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (والمعطوف بالواو إما لاحق – أى متأخر بالزمان ..، وإما سابق – أى متقدم بالزمان ... وإما مصاحب – أى هو متنوعة فى وقت واحد) [٤].

المذهب الثانى: مذهب قطرب[٥] والكسائى[٦] والفراء[٧] وثعلب[٨] وهشام[٩] والدينورى[١٠] أنها للترتيب فالمقدم فى الزمان مقدم فى اللفظ ولا يجوز أن يتقدم المتأخر.

المذهب الثالث: ذهب ابن مالك فى شرح التسهيل أن الواو تنفرد بكون متبوعها فى الحكم محتملاً للمعية برجحان وللتأخير بكثرة وللتقدم بقلة حيث قال: "وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة"[١١].

---

(١) سورة الحديد من الآية ٢٦.
(٢)سورة الحديد من الآية ٣.
(٣)سورة الحديد من الآية ١١٩.
(٤) شرح العمدة ٥٣٩/٢.
(٥) ينظر رأيه فى: الجنى الدانى ص ١٥٨.
(٦) ينظر رأيه فى: شرح الدرة الألفية لابن القواس ٧٧٦/١.
(٧) ينظر رأيه فى: شرح المرادى ١٩٥/٣ – الجنى الدانى ص ١٥٨.
(٨) ينظر رأيه فى: البسيط فى شرح الجمل ٣٣٤/١.
(٩) ينظر رأيه فى: شرح التصريح ١٣٥/٢.
(١٠) ينظر رأيه فى: همع الهوامع ١٥٥/٣.
(١١) التسهيل ص ١٧٤.

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن ما ذهب إليه ابن مالك فى شرحه على العمدة هو ما ذهب إليه جمهور النحويين[١] – كما تقدم– فالواو لمطلق الجمع بلا قيد[٢] وقد استدل على ذلك الجمهور بأدلة من السماع والقياس فمن السماع قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[٣] وقوله: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [٤] وقوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[٥] فقدم السجود على الركوع.

وقول الشاعر:

أغْلى السباءَ بكلِّ أدكنَ عاتقٍ ** أو جُونةٍ قُدحت وفُضَّ خِتَامُها[٦]

والقدح من الجونة وهو دِنّ الخمر بعد فضّ الختام، أما القياس فلأنها تستعمل فى موضع لا يصح فيه الترتيب نحو (المال بين زيد وعمرو) ولأنه يقال: (اختصم زيد وعمرو) و(تقاتل بكر وخالد) ولو كانت للترتيب للزم وقوع الفعل من فاعل واحد، وهو محال؛ لأن الافتعال والتفاعل لا يصلح من فاعل واحد، بدليل امتناع دخول الفاء.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٦٦٥/٢ – توجيه اللمع ص ٢٨٤ – شرح الجمل لابن خروف ٣٢١/١.

(٢) العبارة لابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٥٤/٢.

(٣) سورة البقرة من الآية ٥٨.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١١٦.

(٥) سورة آل عمران من الآية ٣٧.

(٦) البيت من الكامل للبيد بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٣١٤ – سر صناعة الإعراب ١٧٧/٢– أسرار العربية ص٣٠٣– شرح المفصل ٩٢/٨– اللسان (قدح) الخزانة ١٠٥/٣.

وأما عبارة ابن مالك فى التسهيل فهو تفصيل لمعنى الجمع الذى أقره فى شرح العمدة ولكن ليس على الإطلاق، حيث إن معنى الجمع يفهم منه المعية من غير ترتيب وهو ما جعله ابن مالك راجحا.

ولكنه فى شرح التسهيل رجع عن قوله إنها تفيد التأخر كثيراً، فجعله متوسطاً حيث قال: "والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر متوسط، والتقدم احتمالاً قليلاً؛ لذلك يحسن أن يقال: قام زيد وعمرو قبله، وقام زيد وعمرو معه، وقام زيد وعمرو قبله"(١).

إذن يمكن القول بأن ابن مالك لم ينكر إفادتها الجمع المطلق فى شرح التسهيل بدليل أنه لجأ إلى القرائن عند إرادة الترتيب، فلو كانت للترتيب لما قال بالقرائن، فللواو عنده مراتب ثلاث:

الأولى: المعية وهو الأرجح، والثانى: التأخر جعله فى مرتبة متوسطة، والثالث: التقدم وهو ما جعله قليل، وإن كان الأولى ما ذهب إليه فى شرح العمدة موافقا فيه جمهور النحويين من إفادتها مطلق الجمع لكثرة الشواهد التى تؤيد ذلك، ولما شاب رأيه فى التسهيل من الخلط .

(١) شرح التسهيل ٣/٢٠٧.

إفادة (أو) معنى التقسيم

(**أو**) مـن حـروف العطـف الثنائيـة[١] ومـذهب الجمهـور[٢] أنهـا لأحـد الشيئين أو الأشياء.

يقـول سـيبويه: "وأمـا (أو) فإنمـا يثبـت بهـا بعـض الأشـياء"[٣] تفيـد الاشتراك فـى اللفظ لا فـى المعنـى عند أكثر النحـاة[٤]، وخـالفهم فـى ذلك ابن مالـك[٥] حيـث يـرى أنهـا تفيـد الاشـتراك فـى اللفظ والمعنـى، ولمـا كـان قـول المتقدمين أيضاً لأحد الشيئين أو الأشياء معنى عاماً، فقد ذكر لها النحويون[٦] معانى أخرى أكثر تفصيلا. يرى ابن هشام[٧] أن ما ذكره المتقدمون هو معناها الحقيقى، والمعانى الأخرى مستفادة من غيرها.

ومن هذه المعانى التقسيم ذكره ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال:

(.... ومثال التقسم قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[٨][٩]

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢٢٠، ٤/٢٦١.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٤٨- الأصول ٢/٢١٣- الإيضاح ص ٢٢٣ معانى الحروف للرمانى ص ٧٧- شرح المقدمة الكافية ٣/٩٨١.

(٣) الكتاب ٣/١٦٩.

(٤) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٤٢٢- الارتشاف ٤/١٩٨٩- الجنى الدانى ص ٢٢٧.

(٥) ينظر: الكافية الشافية ٣/١٢٠٣- شرح الكافية للرضى ٢/٣٧٠.

(٦) ينظر: الصاحبى فى فقه العربية ص ٨٨- التوطئة ص ١٩٩- المقرب ص ٣٠٧.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب ١/٦٧.

(٨) سورة النساء من الآية ١٣٥.

(٩) شرح العمدة ٢/٥٦٢- ٥٦٣.

وقال فى ألفيته :

خير أبح قسم بت (أو) وأبهم[1]

ولكنه فى التسهيل وشرحه رأى أن الأولى من التعبير بـ (التقسيم) أن يسمى بـ (التفريق المجرد)

فقال فى التسهيل: "و (أو): لشك، أو تفريق مجرد، أو إبهام، أو إضراب، أو تخيير"[2].

ثم قال فى شرح التسهيل: (والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الشك والإبهام والتخيير، فإن كل واحد منهما تفريق مصحوب بغيره، والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال (أو) [3] ومثل له بنحو قوله تعالى: ﴿لاأُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾[5].

والحقيقة أن أقوال النحويين لم تتفق على تسمية واحدة لهذا المعنى. فقد عبر العكبرى[6] والشلوبين[7] وابن عصفور[8] وأبو حيان[9] عن هذا المعنى بالتفصيل، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾[10].

---

(١) الألفية ص ٤٨.
(٢) التسهيل ص ١٧٦.
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٠
(٤) سورة آل عمران من الآية ١٩٥.
(٥) سورة النساء من الآية ١٢٥.
(٦) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ١/٤٢٣.
(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٦٧٣- التوطئة ص ١٩٩.
(٨) ينظر: المقرب ص ٣٠٧.
(٩) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٩٠.
(١٠) سورة البقرة من الآية ١١١.

وذكـر الرضـى[١] أن التفصـيل إذا لـم تشـك، ولـم تقصـد الإبهـام علـى السـامع كقولـك: (هـذا إمـا أن يكـون جـوهرا أو عرضـاً) إذا قصـدت الاسـتدلال على أنه جوهر لا عرض أو على أنه عرض لا جوهر أو على أنـه لا هذا ولا ذاك. وعبر عنه ابن الناظم[٢] وابن هشام[٣] بالتقسيم.

ويرى المرادى[٤] أن تعبير ابن مالك عن هذا المعنـى بـالتفريق المجرد، أولـى مـن التعبيـر بالتقسـيم؛ لأن اسـتعمال الـواو فيمـا هـو تقسـيم أجـود مـن استعمال (أو).

وعبـر عنـه ابـن السـيد[٥] بـالتنويع كقولـك: (لا يخلـو الجسـم أن يكـون متحركاً أو ساكناً).

وأرى أن ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل من التعبير عن هذا المعنى بالتفريق المجرد يعكس مدى دقة الشيخ فى اختياره لألفاظه، فهو تعبير انفرد بـه ابـن مالك، ونقلـه عنـه المرادى وابـن هشـام – كمـا تقدم– ولا شـك أن التقسيم هو معنـى أصـلى من معانـى الـواو؛ لأنـه أكثـر استعمالاً منـه فـى (أو) كما نص على ذلك ابن هشام[٦]، والتعبير بالتفريق المجرد يقصد بـه ابن مالك المجرد عن المعانى الأخرى لـ (أو) كالشك والتخيير والإباحـة وهـى المعـانى الأكثر استعمالاً لـ(أو)، وكأنـه أراد أن يبعد القارئ والمتعلم عن هذه المعـانى المتداخلة، ويلفت نظره إلى أنه قد انتقل إلى معنى آخر يغايرها.

(١) ينظر: شرح الكافية للرضى ٣٧٠/٢.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٣٧٩.
(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٦٥/١.
(٤) ينظر: الجنى الدانى ص ٢٨٨.
(٥) ينظر: إصلاح الخلل ص ٨٧.
(٦) ينظر: مغنى اللبيب ٦٥/١، ٣٥٨/٢.

العطف بـ (لكن)

تنقسم حروف العطف إلى قسمين[١]:

حروف متفق على مجيئها للعطف وهى: الواو، والفاء، وثم، وأو، وبل، ولا.

وأخرى مختلف فى إفادتها العطف، ومن هذه الحروف (لكن) ولا خلاف بين جمهور النحويين[٢] فى أن الاستدراك معنى ملازم لـ (لكن) سواء أكانت مخففة أم ثقيلة؛ كأن المتكلم أخبر عن الأول بخبر خاف أن يتوهم من الخبر الثانى مثل ذلك، فتداركه بـ (لكن).

ويرى ابن الطراوة[٣] أنها نقيضة (لا) توجب للثانى ما نفى عن الأول فتقول: (ما قام زيد لكن عمرو) فالمعنى: أن عمرأ هو الذى قام أما عن مجيئها للعطف.

أما عن مجيئها للعطف؛ فقد ذهب جمهور النحويين إلى مجيئها عاطفة[٤] إن وليها مفرد بشرطين[٥]:

الأول: أن يتقدمها نفى أو استفهام للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها؛ لأن ذلك هو معنى الاستدراك. وبهذا الشرط قال سيبويه[٦] والمبرد[٧] وابن السراج[٨]

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٥/٤- همع الهوامع ١٨٤/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٤٣٥/١. الفوائد والقواعد للثمانينى ٣٨٢/١- والعوامل المائة ص٢١٦- شرح المقدمة الكافية ٩٨٤/٣.

(٣) ينظر: رأى ابن الطراوة فى: البسيط فى شرح الجمل ٣٤٠/١.

(٤) يقول سيبويه: "واعلم أن بل، ولا بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو، والفاء، وثم ..." الكتاب ٤٣٥/١.

(٥) ينظر: مغنى اللبيب ٢٩٢/١.

(٦) يقول سيبويه: "فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهو محال؛ لأن لكن لا يتدارك بهما بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفى" الكتاب ٤٣٥/١.

(٧) ينظر: المقتضب ١٥٠/١.

(٨) ينظر: الأصول ٥٧/٢.

والزجاجى[١] والفارسى[٢] والرمانى[٣] وابن جنى[٤] والجرجانى[٥] ووافقهم ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (ويعطف بـ (لكن) مفرد مثبت بعد نهى أو نفى نحو: لا تمرر بزيد لكن عمرو)[٦].

وعلة ذلك عند ابن الوراق[٧] والجرجانى[٨] والأنبارى[٩] أن عدم تقدم النفى والاستفهام يوجب الغلط، وقد استغنى فى ذلك بـ (بل)، إذ لا تحتاج العرب أن تكثر الحروف الموجبة للغلط فإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها؛ ليكونا خبرين مختلفين.

وخالفهم فى ذلك جمهور الكوفيين[١٠] فأجازوا وقوعها عاطفة بعد الإيجاب قياساً على (بل) وهى عند جمهور البصريين[١١] حينئذ حرف ابتداء عاطفة ومنعه الرضى[١٢] وابن عصفور[١٣] لأنه لم يحفظ عن العرب.

---

(١) ينظر: الجمل ص ١٧.
(٢) ينظر: الإيضاح ص ٢٢٤.
(٣) ينظر: معانى الحروف ص ١٣٣.
(٤) ينظر: اللمع ص ١٨٠.
(٥) ينظر: الجمل ص ٦٤.
(٦) شرح العمدة ٥٧٨/٢.
(٧) ينظر: علل النحو ص ٣٧٩.
(٨) ينظر: المقتصد ٩٤٧/٢-٩٤٨.
(٩) ينظر: أسرار العربية ص ٣٠٤.
(١٠) ينظر: الإرتشاف إلى علم الإعراب ص٤٠٠، اللباب ٤٢٧/١، توجيه اللمع ص ائتلاف النصرة ص ١٤٩.
(١١) ينظر: الكتاب ٤٣٥/١.
(١٢) ينظر: شرح الكافية ٣٧٩/٢.
(١٣) ينظر: شرح الجمل ١٩٩/١.

الشرط الثانى: أن لا تقترن بالواو بعد المفرد فإن اقترنت بها فمذهب الثمانينى[١] وابن خروف[٢] والعكبرى[٣] وابن عصفور[٤] وابن أبى الربيع[٥] وابن هشام[٦] أنها لمجرد الاستدراك والعطف بالواو.

ونقل المرادى[٧] وابن هشام[٨] عن ابن عصفور بأن العطف بـ (لكن) والواو زائدة لازمة وكلام ابن عصفور فى كتبه يخالف ذلك[٩].

وذهب ابن كيسان[١٠] والمالقى[١١] أن العطف بـ (لكن) والواو زائدة غير لازمة لأنه لو جعل العطف للواو لكانت تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والمعنى وليس كذلك فبطل أن يكون العطف لها وإنما يكون العطف بـ (لكن).

وظاهر قول سيبويه أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات و(لكن) للابتداء والعطف للواو حيث قال: "... وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالح..." [١٢].

---

(١) ينظر: القواعد والفوائد ٣٨٣/١.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٢٤/١.
(٣) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٢٧/١.
(٤) ينظر: شرح الجمل ١٧٥/١.
(٥) ينظر: البسيط ٣٤٩/١.
(٦) ينظر: المغنى ٢٩٢/١، ٢٩٣.
(٧) ينظر: الجنى الدانى ص ٥٨٧.
(٨) مغنى اللبيب ٢٩٣/١.
(٩) ينظر: المقرب ص ٣١٠.
(١٠) ينظر: رأى ابن كيسان فى الارتشاف ١٩٧٥/٤، الهمع ١٨٤/٣.
(١١) ينظر: رصف المبانى ص ٢٧٦.
(١٢) الكتاب ٤٣٥/١.

ومذهب يونس[١] أن (لكن) فى جميع مواقعها السابقة ليست حروف عطف وإنما هى مخففة من الثقيلة يليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول حرف العطف عليها.

وقد وافقه فى ذلك ابن مالك فى التسهيل حيث قال فى باب حروف العطف: "وليس منها (لكن) وفاقا ليونس"[٢].

ثم قال شارحا هذه العبارة فى شرح التسهيل:

" ... فنفيت أن يكون منها (لكن) موافقاً ليونس، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف، فإن وليها مفرد معطوف، فعطفه بواو قبلها لا يستغنى عنها إلا قبل جملة مصرح بجزأيها، نحو: ما قام سعد، ولكن سعيد، ... ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو، كما استغنى ببل وغيرها، وما يوجد فى كتب النحويين من نحو: ما قام سعد لكن سعيد ... فمن كلامهم لا من كلام العرب؛ ولذلك لم يمثل سيبويه فى أمثلة العطف إلا بـ (ولكن)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل بـه لئلا يعتقد أنـه ممـا استعملته العرب، ومـع هذا ففى المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو مع أنه مخالف لما قبلها، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل ويضمر له عامل"[٣].

وبالنظر فيما سبق يتضح ما يلى:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى مجئ (لكن) حرف عطف بعد المفرد، وإن اختلفوا فى شروطه – كما تقدم–، وهذا ابن مالك فى شرح العمدة

---

(١) ينظر: رأى يونس فى شرح ابن يعيش ٨١/٨ – شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/١– شرح ابن الناظم ص ٣٨٢– شرح الكافية للرضى ٣٧٩/٢– الجنى الدانى ص ٥٨٨.

(٢) التسهيل ص ١٧٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٠٥/٣.

يشترط لمجيئه عاطفاً شروطاً ثلاثة، أن يأتى بعد مفرد، مثبت، بعد نفى أو نهى، وهو بذلك يرى أن (لكن) بعد الجمل لا تكون عاطفة وهو ما ذهب إليه ابن معط[١] والشلوبين[٢] وابن عصفور[٣]. ولكنه فى التسهيل وشرحه وافق يونس فأنكر مجئ (لكن) للعطف وإنما هى مخففة من الثقيلة والعطف للواو قبلها زاعماً أنها لم تستعمل إلا على صورة (ولكن) وأن ما جاء على غير ذلك فليس من كلام العرب كما ذهب إلى أن (لكن) لا يأتى بعدها مفرد وإن جاء ما ظاهرة ذلك فهو على تأويل الجملة والعامل محذوف. إذن فالتناقض بين النصين واضح فبعد إقراره بمذهب جمهور البصريين فى شرح العمدة يخالفهم مخالفة تامة فى شرح التسهيل محتجاً لذلك بثلاثة أمور:

أولا: عدم السماع عن العرب وأن ما جاء فى كتب النحو فمن كلام النحويين وليس من كلام العرب.

ثانيا: أن سيبويه لم يمثل لـ (لكن) إلا مقترنة بالواو.

ثالثا: أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما نحو: (قتام زيد ولم يقم عمرو)؛ لذلك فما بعد (ولكن) من قبيل الجملة. وأرى أن ما احتج به ابن مالك يمكن رده من عدة أوجه:

الأول: إن دعوى عدم السماع عن العرب مردودة بنحو قوله تعالى: ﴿ لكن اَلرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾[٤]. يقول أبو حاتم السجستانى: "إذا كانت لكن بغير واو فى أولها فالتخفيف فيها هو الوجه ... لأنها بمنزلة (بل) من جهة

(١) ينظر: الفصول الخمسون ص ٢٣٧.
(٢) ينظر: التوطئة ص ١٩٧.
(٣) ينظر: المقرب ص ٣١٠.
(٤) سورة آل عمران من الآية ٧.

أنها لا تدخل عليها الواو لأنها من حروف العطف"[١].

الثـانى: قول ابن مالك: "إن سيبويه لم يمثل لـ (لكن) إلا مقترنة بالواو قول يخالف الحقيقة فأول مثال لـ (لكن) فى كتاب سيبويه جاء خاليا من الواو حيث قال: (ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه فى بل)[٢].

الثالث: القول بأن الواو لا تعطف مفرداً مخالف له فى الإيجاب والسلب قول صحيح لا ينكر؛ لأن هناك من حروف العطف ما يؤدى هذا المعنى وهو (لا)، بخلاف الواو فمعناها مطلق الجمع، وأما (لكن) فالمعنى اللازم لها وهو الاستدراك – كما تقدم– جعلها تفيد معنى يزيد على معنى الواو، فعندما نقول (جاء زيد ولكن عمرو) أصبح للجملة معنى مختلف وهو استدراك الخبر الأول وإثبات الخبر الثانى، ولا شك أن البون شاسع بين المعنيين، والذى لم يكن للواو أن تؤديه منفردة.

الرابع: القول بوجوب تقدير عامل؛ ظاهر التكلف إذ إنه إنما يلجأ إلى تقدير عامل حتى يستقيم المعنى، وأرى أن المعنى ظاهر لا حاجة فيه إلى التأويل.

يقول الرضى رداً على رأى يونس: (ويشكل ذلك عليه إذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو، فالأولى كما قال الجزولى إنها فى المفرد عاطفة إن تجردت من الواو وأما مع الواو فالعاطفة الواو و(لكن) لمجرد معنى الاستدراك)[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٠.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

(٣) شرح الكافية ٢/٣٩٧-٣٨٠.

(لا) العاطفة بعد النداء

(لا) حرف موضوع للنفى[١] تتعدد أنواعه، وتختلف وظائفه اللغوية، وتتغير حالاته بين الإعمال والإهمال، ومن هذه المعانى مجيئها للعطف، فمذهب سيبويه[٢] وجمهور النحويين[٣] أن (لا) العاطفة تنفى عن الثانى ما ثبت للأول نحو: (قام زيد لا عمرو).

لذلك اشترطوا[٤] لمجيئها عاطفة ألا يعطف بها إلا بعد إيجاب؛ لأن فيها توكيداً لإيجاب الأول، فتقول: (قام زيد لا عمرو)، وكأن قائلاً قال: (قام عمرو)، فقلت: (قام زيد لا عمرو) أى زيد هو الذى قام لا تظن غيره[٥].

أما مجيئها بعد النداء فظاهر كلام سيبويه جواز مجئ (لا) العاطفة بعد النداء حيث قال: "وتقول: يا زيد وعمرو، وليس إلا لأنهما قد اشتركا فى النداء فى قوله: يا، وكذلك يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر كما تدخل فى الأول، وليس ما بعدها بصفة ولكنه على يا"[٦]، وهو ما ردّه ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (ويعطف بـ (لا) منفى بعد أمر، أو خبر مثبت نحو: (زر محمداً لا بشراً)، و

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ص ٢٣٤- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق٢ جـ٧٥٩/١.

(٢) يقول سيبويه: "ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، اشتركت بينهما لا فى الباء، وأضفت المرور للأول، وفصلت بينهما عند من التبسا عليه فلم يدر بأيهما مررت" الكتاب ٤٣٩/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع ص ١٢٣- آمالى الشجرى ٥٣٥/٢- الفصول الخمسون ص ٢٣٧- التوطئة ص ١٩٧- شرح ابن عصفور ١٩٧/١.

(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ١٠٤/٨- شرح المقدمة الكافية ٩٨٤/٣- المقرب ص٣١١- توجيه اللمع ص ٢٨٧.

(٥) ينظر: البسيط فى شرح الجمل ٣٣٨/١.

(٦) الكتاب ١٨٦/٢.

(جاء سعد لا سعيد)، وأجاز قوم أن يعطف بها على المنادى نحو: (يا زيد لا عمرو)، ولم أر ذلك مستعملا فى كلام من يحتج به، وممن أنكر استعماله ابن سعدان[١]، وهو من الحفاظ المتتبعين الموثوق بهم)[٢].

فابن مالك فى شرح العمدة يرى أن العطف بـ (لا) بعد النداء غير جائز؛ لأنه ليس من كلام العرب بدليل إنكار ابن سعدان له وهو من الموثوق بعربيتهم، ولكنه فى شرح التسهيل خالف ما ذهب إليه فى شرح العمدة، كما أنه اعترض على ابن سعدان فقال: (والمعطوف بـ (لا) منفى بعد أمر، أو خبر مثبت، أو نداء نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وهذا محمد لا عمرو، ويا سالم وسلمان، وزعم ابن سعدان أن العطف بلا على منادى ليس فى كلام العرب شاهد على استعماله"[٣].

(١) هو: أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير، الكوفى، النحوى، المقرئ، صنف كتاباً فى النحو، وآخر فى القراءات، توفى سنة ٢٣١هـ ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ١/١١١ وينظر رأيه فى: أوضح المسالك ٣/٣٤٤- الجنى الدانى ص ٢٩٤ – المساعد ٢/٤٦٨.

(٢) شرح العمدة ٢/٥٨١.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٨.

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن المتتبع لآراء النحويين فى هذه القضية يجد أنهم قد انقسموا قسمين: فالمتقدمون من جمهور البصريين كالمبرد[١] وابن السراج[٢] والزجاجى[٣] والرمانى[٤] وابن جنى[٥] والهروى[٦] والثمانينى[٧] وابن بشاد[٨] والزمخشرى[٩] لم يشترطوا لمجئ (لا) عاطفة إلا شرطاً واحداً، وهو أن تسبق بخبر مثبت.

ولم يخالفهم فى ذلك سوى الفراء[١٠] فأجاز العطف بـ (لا) على اسم لعل نحو: (لعل عمراً لا زيداً منطلق)

أما مجيئها بعد النداء فلم يشر إلى جوازه سوى سيبويه – كما تقدم– وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله: "وأجاز قوم أن يعطف به على المنادى..." مع أن هذا القول لسيبويه وحده مما يدل على رفض ابن مالك له، وزاد على ابن خروف[١١] والرضى[١٢] على هذا مجيئها بعد الأمر، ومنع الرضى مجيئها بعد الاستفهام، والتمنى، والعرض، والتحضيض، والنهى، وأما جمهور

(١) ينظر: المقتضب ١٤٩/١.
(٢) ينظر: الأصول ٥٦/٢.
(٣) ينظر: الجمل ص ١٧.
(٤) ينظر: معانى الحروف ص ٨٤.
(٥) ينظر: اللمع ص ١٧٩.
(٦) ينظر: الأزهية ص ١٥٠.
(٧) ينظر: القواعد والفوائد ٣٨١/١.
(٨) ينظر: شرح المقدمة النحوية ص ٢٠٧.
(٩) ينظر: المفصل ص ٣٠٥.
(١٠) ينظر: رأى الفراء فى المساعد ٤٦٨/٢.
(١١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٢٥/١.
(١٢) ينظر: شرح الكافية ٣٧٨/٢.

المتأخرين كابن الناظم[١] وأبو حيان[٢] والمرادى[٣] وابن هشام[٤] فقد وافقوا ابن مالك فى شرح التسهيل فأجازوا مجئ (لا) عاطفة بعد النداء بل وزاد ابن هشام شرطين آخرين على ما ذكره المتقدمون من النحويين هما:

الأول: ألا تقترن بعاطف كـ (الواو) و (بل).

الثـانى: أن يتعانـد متعاطفاهـا، فـلا يجـوز (جـاءنى رجـل وزيـد) بخـلاف (جاءنى رجل وامرأة).

كما أجاز الخضرى فى حاشيته[٥] مجئ (لا) بعد الدعاء والتحضيض.

أما عن موقف ابن مالك فأراه قد وافق جمهور المتقدمين فى شرح العمدة وخالفهم فى شرح التسهيل وغيره من مؤلفاته حيث قال فى الألفية[٦]:

وأول (لكن نفياً أو نهياً و (لا) نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا

وهذا ما وافقه فيه المتأخرون كما تقدم، ودليل ابن مالك فى الرأيين واحد وهو السماع، فعندما اعترض على ما أجازه سيبويه من مجئ (لا) بعد النداء احتج على ذلك بأنه ليس مستعملا عند العرب، ولكن عندما أتيح له ما يؤيد مجئ (لا) بعد النداء أجازه لوجود ما يؤديه من السماع وهو ما أراه صحيحاً لأن قولهم: (يا سعد لا سعيد) لا يوجد فيه ما يمنع ذلك، بل إن العطف بـ (لا) هنا أفادت التأكيد ورفع الالتباس.

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩٦/٤.

(٣) ينظر: الجنى الدانى ص٢٩٤.

(٤) ينظر: الجامع الصغير ص ١٩٧ – مغنى اللبيب ٢٤١، ٢٤٢.

(٥) ينظر: حاشية الخضرى ٥٢/٢.

(٦) ينظر: الألفية ص ٤٨.

العطف على ضمير الرفع المتصل

لا خلاف بين النحويين فى جواز عطف الأسماء بعضها على بعض، فيعطف الظاهر على الظاهر، وعلى المضمر الظاهر منفصلا نحو: إياك وزيداً رأيت، أو متصلاً نحو: رأيتك وزيداً[١].

أما العطف على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع؛ فهو من قضايا الخلاف بين جمهور البصريين والكوفيين[٢].

فمذهب جمهور البصريين[٣] كالمبرد[٤] وابن السراج[٥] وابن جنى[٦] والثمانينى[٧] إلى أنه لا يجوز العطف على ضمير الرفع إلا على قبح، فإذا كان هناك توكيد للضمير، أو فصل بينه وبين المعطوف، فإنه يجوز معه العطف من غير قبح، نحو قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[٨]، ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا ﴾ [٩].

يقول سيبويه: (وإن حملت الثانى على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح؛ لأنك لو قلت: اذهب وزيد كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيد)[١٠].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٢/٤.

(٢) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف: (٦٦) ٤٧٥/٢- ائتلاف النصرة ص ٦٣- همع الهوامع ١٨٨/٣-١٨٩.

(٣) ينظر: آمالى ابن الشجرى ١٧٧/٣.

(٤) ينظر المقتضب ٢١٠/٣- ١١٢/٤.

(٥) ينظر: الأصول ٧٩/٢.

(٦) ينظر: اللمع ١٨٤.

(٧) ينظر: القواعد والفوائد ٣٨٨/١.

(٨) سورة البقرة من الآية ٣٥.

(٩) سورة المائدة من الآية ٢٤.

(١٠) الكتاب ٢٧٨/١- ٢٩٨.

ويـرى ابـن الحاجـب[١] والنيلـى[٢] أن علـة قـبح العطـف علـى الضـمير المتصـل أنـه فـى حكـم الجـزء مـن الفعـل فيصـير كـالعطف علـى لفـظ الفعـل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، فأتوا فى الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظاً؛ فإن لم يأت بتوكيد وأتى بكلام يفصل بينهما أغنى طول الكلام عن التوكيد وسد مسده.

ويرى ابن يعيش[٣] أن الفصل بقولهم: (قمنا وزيد) أقل قبحاً من (قمت وزيد) لأن الضمير فى (قمت على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الأسماء، والضمير فى (قمنا) على حرفين فهو أقرب إلى الأسماء، فكلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبحاً، والعطف بعد التوكيد عند ابن أبى الربيع[٤] أحسن من العطف مع الفصل.

وقد وافق ابن مالك جمهور البصريين فى شرح العمدة فجعل العطف على الضمير المرفوع قليلاً ضعيفاً حيث قال: "ويقل العطف على ضمير الرفع المتصل دون فصل كقول بعض العرب: (مررت برجل سواء والعدم) وكقول عمر بن أبى ربيعة:

(١) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٤٥٥/١- شرح المقدمة الكافية ٦٣٧/٢.

(٢) هو : أبو إسحاق تقى الدين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله الطائى البغدادى ، المعروف بالنيلى نسبة إلى نيل ، وهى بلدة على الفرات ألف : الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لابن معط ، وشرح الشافية في شرح الكافية لابن الحاجب ولم تنص التراجم على سنة وفاته .

ينظر : كشف الظنون ١٣٧٦/٢ – بغية الوعاة ٤١٠/١.

وينظر رأيه فى: الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق ٢/ جـ٧٦٥/١-٧٦٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧٦/٣، ٧٧.

(٤) ينظر: البسيط ٣٤٤/١.

قلـتُ إذْ أقبلـتْ وزُهْـرٌ تَهـادى ** كنِعَـاجِ المَـلا تعسَّـفْنَ رَمْـلا[1]

فـ "العدم معطوف على الضمير المستكن فى (سواء) و(زهر) معطوف على الضمير المستكن فى (أقبلت) فهذا قليل ضعيف)[2].

قال أيضاً فى التسهيل: (ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره)[3]. أما مذهب جمهور الكوفيين[4] فجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام واحتجوا لذلك بالسماع فى نحو قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾[5].

يقول الفراء: "قوله عز وجل (فاستوى) استوى هو وجبريل عليه السلام بالأفق الأعلى لما أسرى به ... فأضمر الاسم فى (استوى) ورد عليه (هو) وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه ولا يكادون يقولون: (استوى وأبه) وهو جائز لأن فى الفعل مضمر"[6].

وقول الشاعر:

---

(١) بيت من الخفيف لعمر بن أبى ربيعة فى: الكتاب – ٣٧٩/٢ ، ٨٥/٢– اللمع ص ١٨٤– المقتصد ٩٥٩/٢– شرح اللمع للواسطى ص ١٢٩– توجيه المع ص ٢٩٣– شرح ابن يعيش ٧٦/٣– شرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٢– شرح المرادى ٢٢٩/٣– وبلا نسبه فى: الأنصاف ٤٧٥/٢– شرح الحمل لابن عصفور ٢٠٠/١، (زهر) جمع (زهراء) وهى البيضاء ، (تهادى) أصلها (تتهادى) تميل في مشيتها ، (الملا) الصحراء ، تعسفن) ملن عن الطريق

(٢) شرح العمدة ٦٢٤/٢–٦٢٦.

(٣) شرح التسهيل ، ص١٧٧.

(٤) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٤٣١/١– حاشية الخضرى ١٥٥/٢.

(٥) سورة النجم الآيتان ٦، ٧.

(٦) معانى القرآن للفراء ٩٥/٣.

وَرجَـا الأخُيْطِـل مـن سـفاهَة رأيـه ** مـا لم يكـن وأبٌ لـه لينـالا[1]

فعطف (وأبٌ) على الضمير المرفوع فى (يكن) فدل على جوازه.

ورد جمهور البصريين[2] أدلة الكوفيين بأن ما ورد من الشعر فى ذلك ضرورة لا يقاس عليها.

وجعل الأنبارى[3] الواو فى قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[4] للحال لا للعطف.

وقد وافق ابن مالك جمهور الكوفيين فى جواز العطف على ضمير الرفع المتصل فى شرح التسهيل حيث قال: "ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: (مررت برجل سواء والعدم) فعطف العدم دون فصل – ولا ضرورة– على ضمير الرفع المستتر فى سواء، ومنه قول جرير: ورجا الأخيطل ... البيت[5]، وهذا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولاً معه ومثله قول عمر بن أبى ربيعة: قلت إذ أقبلت وزهر ... البيت[6]، فرفع (زهراً) عطفاً على الضمير فى أقبلت، مع تمكنه من جعله بعد نصبه.

وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر بن الخطاب ﷺ : (وكنت وجار لى من الأنصار)، وقول على ﷺ : كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: "كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر").

---

(١) البيت من الكامل، لجرير فى ديوانه ص ٥٧– وبلا نسبة فى الإنصاف ٤٧٦/٢– شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/١ – أوضح المسالك ١٨٨/٣ .

(٢) ينظر: اللمع ص ١٨٤ – شرح الكافية للرضى ٣١٩/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٧٧/٢.

(٤) سورة النجم الآيتان ٦، ٧.

(٥) سبق تخريج البيت ص ٧١ .

(٦) سبق تخريج البيت ص ٧٢ .

وبالنظر فيما سبق يتضح ما يلى:

إن قضـية العطـف علـى الضـمير المرفـوع المتصـل قضـية مـن قضـايا السماع والقياس، كشأن أكثر قضايا الخلاف بين البصريين والكوفيين، والتى يغلـب فيهـا ابـن مالـك مـرة القيـاس، وأخـرى السـماع، فالضـمير المرفـوع هـو الفاعل، والفاعل جزء من الفعل يلازمه خاصة إذا كان ضمير متصلاً فما بالنا وإن كـان مسـتتراً؟ بخـلاف ضـمير النصـب؛ لأنـه مفعـول فهـو علـى تقـدير الانفصال وإن كان فى اللفظ متصلاً؛ لذلك فالمختار والصحيح عند ابن مالك ألا يعطف على ضمير الرفع حتى يؤكد، أو يفصل بينه وبين المعطوف كلام، وكلما طال الفصل كان أحسن حتى لا يتوهم عطف الاسم على الفعل وإلا فالعطف ضعيف، ولكن عندما يتوافر لابن مالك من الشواهد لاسيما النثر ما فيه دليل على جواز العطف على الضمير المرفوع نراه يقول: (ولا يمتنع).

لذلك أرى أن ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح التسهيل هو الصحيح، فالأصل ألا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد أو الفصل طرداً للقاعدة، ولكن إذا جاء فى الكلام ما عطف فيه على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل فلا مانع مع التنبيه على الأصل.

حكم مطابقة مجرور "رب" المضمر لمميزه

"رب" حرف جر عند جمهور البصريين[١] خلافاً للأخفش[٢] والكوفيين[٣] وابن الطراوة[٤]، حيث قالوا باسميتها حملا على "كم" وقد اختلف النحويون فى معانيها بين التقليل[٥] والتكثير[٦].

أما مجرورها فهو قسمان ظاهر ومضمر، فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأن التقليل والتكثير لا يكون فى المعرفة[٧].

وأما المضمر فقد اختلف النحويون فى تعريفه، فذهب الزمخشرى[٨] والجزولى[٩] وابن الخباز[١٠] والشلوبين[١١] وابن الحاجب[١٢] وابن عصفور[١٣]

(١) ينظر: الكتاب ١٦١/٢- المقتضب ٦٥/٣-١٣٩/٤- معانى الحروف للرمانى ١٠٦-١٠٧- الصاحبى ص٢٠٠- آمال السهيلى ص٧٠-٧٢- رصف المبانى ص ١٨٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣٣١/٢- الجنى الدانى ص ٤٣٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٣١/٢- شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٨

(٤) ينظر: البسيط فى شرح الجمل ٨٦٠/٢-٨٦١- المساعد ٢٨٤/٢.

(٥) التعليل مذهب جمهور النحويين ينظر: حروف المعانى للزجاج ص ١٤- المسالك البغداديات ص٢٣٩- اللمع ص ١٥٧- نظم الفرائد ومصدر الشرائر ص٢٣٤- الإتقان للسيوطى ٢٣٢/٢.

(٦) نسبه ابن خروف والشلوبين وابن أبى الربيع وأبو حيان هذا المعنى للخليل ، ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٤٧/١- شرح المقدمة الجزولية ٨٢١/٢- البسيط ٨٥٩/٢- الارتشاف ١٧٣٨/٤- وبه قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٣/٣- وابن هشام فى المغنى ١٣٤/١.

(٧) يقول سيبويه: (فـ "لا" لا تعمل إلا فى نكرة كما أن "رب" لا تعمل إلا فى نكره) الكتاب ٢٧٤/٢.

(٨) ينظر: المصل ص ٢٨٦.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٢١/٢.

(١٠) ينظر: توجيه اللمع ص ٢٣٢.

(١١) ينظر: التوطئة ص ٢٤٥.

(١٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ١٥٠/٢.

(١٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٥٢٣/١.

والرضـى[١] وابـن ابـى الربيـع[٢] إلـى أن هذا الضـمير نكرة فـى المعنـى لكونـه مفسراً بنكرة بعده، فهو ضمير مبهم. ويرى ابن الشجرى[٣] أن علة ذلك أن الهاء ليست بضمير شئ جرى ذكره ولو كانت ضمير شئ جرى ذكره لكانت معرفة، ولم يجزأن تلى "رب" ولكنها ضمير مبهم فأشبه النكرات، كما أنه مفسر بنكرة بعده.

وذهب الفارسى[٤] إلى أن هذا الضمير معرفة أجرى مجرى النكرة فى دخول "رب" كما أشبهها فى أنه غير معين لكن تعريفه أنقص؛ لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهما.

يقول الرضى: (وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف؛ لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف إليه) [٥].

أما حكم مطابقة مجرور "رب" المضمر لمميزه فهو محل خلاف أيضاً بين البصريين والكوفيين[٦].

فمذهب جمهور البصريين كابن الشجرى[٧] وابن يعيش[٨] والشلوبين[٩] وابن الحاجب[١٠] وابن هشام[١١] وجوب إفراد هذا الضمير وتذكيره على كل حال سواء

(١) ينظر: شرح الكافية ٣٣٢/٢.
(٢) ينظر: البسيط فى شرح الجمل ٧٥٨/٢.
(٣) ينظر: آمال ابن الشجرى ٤٧/٣.
(٤) ينظر: الإيضاح العضدى ص ٢٠١.
(٥) شرح الكافية ٥/٢.
(٦) ينظر: الخلاف فى: الإنصاف ٨٣٢/٢- نظم الفوائد وحصر الشرائر ص٢٤٧- الجنى الدانى ص ٤٤٩.
(٧) ينظر: آمالى ابن الشجرى ٤٧/٣.
(٨) ينظر: شرح المفصل ٢٨/٨.
(٩) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٢١/٢-٨٢٢.
(١٠) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣.
(١١) ينظر: المغنى ١٣٦/١.

أكان مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً فيقال: ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً بها امرأة وربهما امرأتين وبهن نساء وهو ما ذهب إليه ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال فى حديثه عن "رب": وقد تدخل على مضمر يلزم الإفراد والتذكير كقول الشاعر:

واهٍ رأيْتُ وشِيكاً صُرع أَعظمه ** وُربَّه عَطِباً أُنْقِذتُ من عَطِبه[1][2]

بينما ذهب جمهور الكوفيين[3] إلى مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهما رجلين وربهم رجلاً ورها امرأة وربهن نساء.

ويرى ابن السراج[4] والنيلى[5] والشريشى[6] أن من وحد فلأنه كناية عن مجهول ومن لم يوحد فكأنه رأى سؤالاً تقدم فقال له: مالك جوار؟ فقال: ربهن جوار قد ملكت.

ورد ابن عصفور[7] قول الكوفيين: بأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عن تثنية الضمير وجمعه كما استغنوا بـ "ترك" عن "وذر" و "ودع".

ويرى ابن الحاجب[8] أن كلاً من مذهبى البصريين والكوفيين مشكل، أما قول البصريين فيلزمهم جواز (رب رجل) كما جاز (ربه) إذ لا فرق بينهما، أما الكوفيون فيلزمهم أن يجروا ربه وربهما وحدها ولا حاجة إلى التمييز فإنه

---

(١) البيت من البسيط بلا نسبة فى: شرح التسهيل ١/١٥-٢/٩٩- شرح الكافية الشافية ٢/٣٥٦- شفاء العليل ١/٢٠٢- المساعد ٢/٢٩٠- ارتشاف الضرب ٤/١٧٤٧.

(٢) شرح العمدة ١/١٦١.

(٣) بنظر: رأى الكوفيين فى: الأزهية ص ٢٧٠- رصف المبانى ص ١٩٠- شرح المفصل ٨/٢٨- حاشية الأمير ١/١٢٠- حاشية الدسوقى ١/٣٧٠-٣٧٣.

(٤) ينظر: الأصول ١/٤٢٢.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ١/٣٠٦.

(٦) ينظر: التعليقات الوفية ٢/٤٢٩.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١/٥٢٣.

(٨) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/١٥٠.

مضمر لتقدم الذكر ويلزمهم أيضاً جواز (رب الرجل) من طريق الأولى؛ لأن المضمر أعرف فإذا جاز هذا معه جاز مع المعرف بالألف واللام.

ثم يجيب عن البصريين بأن الضمير وإن مبهماً يرمى به من غير قصد فلابد أن يتقدم ما يرشد إلى المفسر له ألا ترى أنك لو قلت: (جاءنى زيد) فقيل: (نعم رجلاً) كان كلاماً مستقيماً وإن حكم بأن الضمير الذى فى نعم غير مقصود فهو مع هذا قد أرشد المذكور إلى حذف المخصوص الذى هو تفسير له فى المعنى.

وما أجاب به ابن الحاجب عن البصريين هو ما ذهب إليه سيبويه[١].

وقد أجاز ابن مالك فى شرح التسهيل المذهبين المتقدمين ولكنه جعل الأشهر ما ذهب إليه جمهور البصريين فقال: (... ثم نبهت على إن المجرور بها قد يكون ضميراً لازماً تفسيره مميز مؤخر مطابق للذى يقصده المتكلم من إفراد وتذكير وغيرهما، وأن الضمير على أشهر المذهبين لا يكون إلا بلفظ الإفراد والتذكير، فيقال: ربه رجلاً وربه رجلين وربه رجالاً وربه امرأة، ومثال رب رجلاً قول الشاعر:

رُبَّ امـرأً بـك نَـالَ أمْنـعَ عِـزةٍ ** وغِنـى بُعيـدَ خَصاصـةٍ وهَـوَان[٢]

ومثال ربه رجلاً قوله:

ربَّـه فتيـةً دعـوتُ إلى مَـا ** يُـورثُ المجـدَ دائبـاً فأجَـابُوا[٣]

وحكى الكوفيون: ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأةً وإلى هذا الوجه والذى قبله أشرت بقولى: (ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه أشهر من المطابقة) [٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٧٦/٢.

(٢) بيت من الكامل بلا نسبة فى: همع الهوامع ٣٥١/٢- الدرر اللوامع ١٢٥/٤.

(٣) بيت من الخفيف بلا نسبة فى: ارتشاف الضرب ١٧٤٧/٤- أوضح المسالك ١٩/٣- معجم شواهد العربية ص ٦٣.

(٤) شرح التسهيل ٥٢/٣.

وبالنظر فيما سبق أقول:

إن الخلاف فى إفراد مجروره رب، المضمر أو مطابقته للتمييز بعده تعود إلى أمرين:

الأول: أنه ضمير لمقدر ذهنى فيجب إفراده وتذكيره كضمير "نعم" وهو ما ذهب إليه سيبويه[١] وجمهور البصريين كما تقدم.

الثانى: أنه إضمار لمتقدم سبق ذكره فتجب المطابقة وهو ما ذهب إليه جمهور الكوفيين.

وابن مالك فى ذلك أراه عندما قال بقول البصريين فى شرح العمدة ولم يشر إلى مذهب الكوفيين فى ذلك إنما أراد أن يوجه إلى القول الصحيح فى هذه المسألة؛ لأن التمييز إنما يجاء به للإبهام ولا إبهام على مذهب الكوفيين لكون الضمير يعود على معلوم تقدم فى الكلام، كما أنه لو صح مذهب الكوفيين لصح "رب الرجل" إذ المضمر بتقدير وجود المرجع أعرف المعارف، فإذا جاز دخول "رب" على الأعرف فعلى المعرف بـ "أل" أجود[٢].

أما عندما فصل الخلاف بين البصريين والكوفيين فى شرح التسهيل جعل الأشهر عدم المطابقة لقوة أدلة البصريين فى ذلك، كما أشار أن هذا ليس مذهب الكوفيين وإنما هى مجرد حكاية أو لغة عن العرب ذكرها الكوفيون؛ لذلك جعل الأشهر ما ذهب إليه البصريون، ومن ثم فلا تناقض بين قولى ابن مالك فى الكتابين.

---

(١) يقول سيبويه فى باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمراً: (وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا ... وما انتصب فى هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب فى باب حبك به وويحه وذلك قولهم: نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبد الله؛ لأن المعنى واحد ومثل ذلك: ربه رجلاً)- الكتاب ٢/١٧٥-١٧٩.

(٢) ينظر: العوامل المائة ص ١٨٠.

القياس على موزان (فعال) و(مفعل) من العدد ومنعه من الصرف

من العلل المانعة من الصرف الوصف والعدل كأخر ومثنى وثلاث، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فهو: الخروج عن صيغة إلى أخرى، أو الانصراف عن صيغة إلى أخرى مشاركة لها في الحروف الأصلية والمعنى(١).

والعدل على ضربين(٢):

أحدهما: عدل عن معرفة؛ وهو ما كان على وزن (فُعَل) ويسمى عند ابن الحاجب(٣) عدل غير متحقق، وإما صير إليه لضرورة كونه وقع غير منصرف.

الآخر: عدل عن نكرة نحو: مثنى وثلاث، وهو ما يسمى عنده عدل متحقق، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (٤) وقوله: ﴿ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾(٥). وقوله: ﷺ : "صلاة الليل مثنى مثنى" (٦).

(١) ينظر: اللمع ص ٢٣٦ – المفصل ص ١٦ – شرح المقدمة النحوية ص ١٤٤– إصلاح الخلل ص ٢٤٢– الفصول الخمسون ص ١٥٧.
(٢) ينظر: الإيضاح للفارسى ص ٢٣٤ – شرح اللمع للواسطى ص ٢٠٣.
(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢٦٤/١.
(٤) سورة النساء من الآية ٣.
(٥) سورة فاطر من الآية (١).
(٦) الحديث فى صحيح البخارى، كتاب المساجد، باب الحلق والجلوس فى المسجد رقم ٤٦٠–٤٦١ وسنن الترمذى ٤٩١/٢ رقم ٥٩٧.

ومذهب سيبويه[١] وجمهور النحويين[٢] أن أسماء العدد المعدولة إنما منعت الصرف للعدل والصفة؛ لأن أصل مثنى: اثنان اثنان، فعدل عن هذا الأصل، وجعلت هذه الألفاظ مفيدة للتكرار.

ويرى ابن السراج[٣]وابن الوراق[٤] والجرجانى[٥] أن علتى منع الصرف فى أسماء العدد إنما هما عدله فى اللفظ والمعنى فصار كأن فيه عدلين، فالأول عدل اللفظ من (اثنين) إلى (ثناء ومثنى)، وأما الثانى فعدل المعنى بتغيير العدة المحصورة بلفظ (اثنين) إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى، ولتدل بذكر المعدود على الترتيب[٦].

وذهب الأخفش[٧] والفراء[٨] والفارسى[٩] وابن كيسان وجمهور الكوفيين[١٠] أن منع هذه الأسماء من الصرف إنما هو للعدل عما فيه الألف واللام.

---

(١) يقول سيبويه: "..... وسألته عن (أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع) فقال: هو بمنزلة (أُخر) إنما حده واحداً احداً، واثنين اثنين، فجاء محدداً عن وجهه فترك صرفه" الكتاب ٢٢٥/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٨٠/٣-٣٨١- الإيضاح للفارس ص ٣٠١ ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤- شرح ابن يعيش ٦٢/٢- شرح العمدة ٩٣٤/٣.

(٣) ينظر: الأصول ٨٨/٢.

(٤) ينظر: علل النحو ص ٤٦١.

(٥) ينظر: المقتصد ١٠١٠/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ٣١٠.

(٧) ينظر: معانى القرآن للأخفش ٢٢٥/١. ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١.

(٨) ينظر: معانى القرآن للفراء ٢٥٤/١.

(٩) ينظر: المسائل المنثورة ص ٢٩٠ مسألة رقم ٣٧٩ ورأيه فى الإيضاح يوافق مذهب سيبويه كما تقدم.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضى ٤١/١.

وقد اختلف النحويون فى ما وازن (فعال) و (مفعل) من واحد إلى عشرة، أهما مسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما بقى مقيس على ما سمع؟ إلى ثلاثة مذاهب(١):

المذهب الأول: ذهب الكوفيون(٢) والزجاج(٣) إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس لوضوح طريق القياس، وهو ظاهر قول ابن مالك فى التسهيل حيث قال: (العدل المانع من الوصفية متصور على (أخر) مقابل (آخرين) وعلى موازن (فعال) و (مفعل) من عشرة وخمسة فدونهما سماعاً، وما بينهما قياساً، وفاقا للكوفيين والزجاج)(٤).

المذهب الثانى: ذهب البصريون(٥) إلى عدم جواز القياس عليها؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، وقد وافقهم ابن مالك فى أكثر ذلك فى شرح العمدة حيث قال: "وجملة ما منع الصرف للعدل وأصالة الوصفية (أخر) وموازن (مفعل) وموزان (مفعل) من خمسة، وأجاز الزجاج والكوفيون (خماس ومخمس) و (سداس ومسدس) و (ثمان ومثمن) و (تساع ومتسع) ولا أوافقهم إلا فى (خماس)؛ لأن (مخمس) مسموع ولم تستعمل (مفعل) فى غير الخمسة إلا واستعمل (فعال) فجمعت بينهما فى الخمسة لوجود أحدهما و (عشرة) بخلاف صوغ (مفعل) و (فعال) مما لم يضع منه أحدهما"(٦).

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٩٢/١.
(٢) ينظر: رأى الكوفيين فى: الصفوة الصفية ق١/جـ١/٣٥٣- شرح الكافية للرضى ٤١/١.
(٣) ينظر: ما لا ينصرف ص ٤٤.
(٤) التسهيل ص ٢٢٢.
(٥) ينظر: رأى البصريين: شرح اللمحة البدرية ص ٣٥٦/٢- شرح ابن الناظم ص ٤٥٥.
(٦) شرح عمدة الحافظ ٩٣٠/٣-٩٣١.

المـذهب الثالـث: يقاس علـى مـا سمع من (فعال) لكثرتـه دون (مفعل) لقلته[١].

وبالنظر فيما سبق يتضح ما يلى:

إن موقف النحويين من القياس على موزان (فعال) و (مفعل) من واحد إلى عشرة، ليس خلافاً بصرياً كوفيا كما هو الشأن فى أكثر مسائل الخلاف، بل إن المسألة تختلف من نحوى إلى آخر، وإن كان مذهب الكوفيين فى ذلك ثابت كما تقدم من جواز القياس على المسموع، فظاهر قول المبرد[٢] جواز القياس على (مثنى و ثلاث ورباع) وما بعده، وإن لم يمثل إلا بما هو مسموع كثير من نحو قول الشاعر:

مَنَـتْ لَـكَ أنَ تُلاَقِينِـى المَنَايَـا ** أُحَـادَ أُحَـادَ فِـى شَـهرٍ حَـلالِ[٣]

وقول الآخر:

ولكنّمـا أهلـى بـوادٍ أنيسُـه ** ذِئـابٌ تبَغِـى النـاسَ مَثْنَـى وَمَوْحَـد[٤]

أما الزجاج فقد نسب إليه ابن مالك[٥] وغيره من النحويين[٦] موافقة رأى الكوفيين ولكن بالرجوع إلى نصه يتبين أنه يجيز القياس على (فعال) دون

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٣٥٦/٢- شرح الألفية لابن طولون ١٨٣/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٨٠/٣.

(٣) البيت من الوافر، لعمرو ذى الكلب فى شرح أشعار الهذلى ٥٧٠/٢ وبلا نسبة فى: إيضاح الشعر ص ٥٦٦- المقتضب ٣٨١/٣ الإعفال ١٥١/٢ شرح ابن يعيش ٦٢/١- تذكرة النحاة ص ١٧- همع الهوامع ٩١/١- لسان العرب (منى) معجم شواهد العربية ص ٤١٠.

(٤) البيت من الطويل لساعدة بن جويّة فى الكتاب ٢٢٦/٣- شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٦٣/٢- شرح اللمع لابن الخباز ص ٤٢٢- معجم شواهد العربية ص ١٢٦ وبلا نسبة فى: المقتضب ٣٨١/٣- اللمع ص ٢٣٨ – شرح ابن عصفور ٣٤٠/٢- شرح الرضى ٤١/١- شرح ابن الناظم ص ٤٤٥.

(٥) ينظر: التسهيل ص ٢٢٢- شرح العمدة ٩٣٠/٣.

(٦) ينظر: الصفورة الصفية فى شرح الدرة الألفية ق١/جـ/٣٥٣.

(مفعل) فيقتصر فيه على السماع حيث قال: (... وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو: (عشار) و (تساع) أو (خماس) و (سدادس)، ولكن (مثنى) و (موحد) لم يجئ فى مثل (معشر) تريد به (عشار) وكذلك (متسع) تريد به (تساع) إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب)[١].

ويوافق ابن جنى الزجاج فى جواز مجئ العدد على (فعال) قياساً حيث قال: "ألا ترى أن (فعالاً) أيضا مثال قد يؤلف العدل منه نحو: أحاد وثناء وثلاث ورباع، وكذلك إلى عشار قال:

ولم يَسْتَرِيثُوك حتى ** رميْت فوقَ الرجالِ خِصَالاً عشاراً[٢][٣].

وظاهر قول الزجاجى[٤] مجئ العدد على (فعال) و (مفعل) معاً وهو ما ذهب إليه الثمانينى[٥] أيضا.

ويصحح ابن الحاجب[٦] وابن عصفور[٧] قول جمهور البصريين؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس، كما يرى الرضى[٨] موافقة مذهب البصريين باستثناء (فعال) من (عشرة) لسماعه فى قول الكميت السابق.

أما أبو حيان[٩] وابن هشام[١٠] فالأصح جواز البناءين لسماع ذلك من العرب فقد حكى البناءين أبو عمرو الشيبانى[١١] كما حكى أبو حاتم ويعقوب

---

(١) ما لا ينصرف ص ٤٤.
(٢) البيت من المتقارب للكميت فى ديوانه ص ١٩١- شرح الرضى ٤١/٢ وبلاح نسبة فى الخصائص ١٨١/٣- الإيضاح فى شرح المفصل ١٣٣/١- اللسان (عشر).
(٣) الخصائص ١٨١/٣.
(٤) ينظر: الجمل ص ٢١٩.
(٥) ينظر: القواعد والفوائد ٥٩٩/٢.
(٦) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٨٠/٢- شرح المقدمة الكافية ٢٦٧/١.
(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/٢.
(٨) ينظر: شرح الكافية ٤١/١.
(٩) ينظر: اتشاف الضرب ٨٧٤/٢.
(١٠) ينظر: أوضح المسالك ١١٢/٤.
(١١) ينظر: الأشمونى ٢٤٠/٣.

ابـن السكيت[١] مـن (أحـاد) إلـى (عشـار) فـلا ضـير إذن أن يختلـف رأى ابـن مالك بين العمدة والتسهيل، ففى شرح العمدة وافق ابن مالك جمهور البصريين ولـم يخـالفهم إلا فـى (خمـاس ومخمـس) لسـماعه، وإن كـان وافـق جمهـور البصريين فى ألفيته قولاً واحداً حيث قال:

وزن مثنـــى وثـــلاث كهمـــا ** مـــن واحـــد لأربـــع فليعلمـــا[٢]

ولكنـه فـى التسـهيل يخـالف مـا أقره فـى العمدة موافقاً جمهور الكوفيين، فأجاز مـا وازن (فعال) و (مفعل) من (عشرة) و (خمسة)، وجعل مـا دونهما سماعاً وما بينهما قياساً، ورأى أن المحكم فى هذه القضية هو الاستعمال مادام القياس لا يأباه؛ لأن الاقتصار على وزن (فعال) دون (مفعل) أمر يأباه العقل، يقول الشيخ محيـى الدين عبد الحميد: (وذهب قوم إلـى أنـه لا يقاس إلا وزن (فعال) فأما (مفعل) فلا، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى)[٣].

ولعلهم قالوا بذلك لأن (فعال) أخف من (مفعل).

(١) ينظر: همع الهوامع ١/٩٢-٩٣.
(٢) الألفية ص ٥٦.
(٣) أوضح المسالك ٤/١١٢.

لماذا منعت (جمع) وأخواتها مما كان على وزن (فُعَل) من الصرف؟

لا خلاف بين النحويين فى منع (جمع) وأخواتها (كتع، بصع، بتع) من ألفاظ التوكيد من الصرف[١] ولكنهم اختلفوا فى العلتين المانعتين لهذه الألفاظ من الصرف.

فأما العلة الأولى فهى العدل ولكنهم اختلفوا فى اللفظ المعدول عنه: فمذهب الأخفش[٢] والمازنى[٣] والسيرافى[٤] والأنبارى[٥] أنها معدولة عن (فعل) بسكون العين، فجمع معدولة عن (جمع)، حيث إن (أجمع، جمعاء) من باب أحمر حمراء، وهذا الباب قياس جمعه (فعل) كحمر وصفر، واختاره ابن خروف[٦] وابن الحاجب[٧] والرضى[٨] وصححه ابن عصفور[٩].

وذهب الفارسى[١٠] إلى أن (جمع) معدولة عن (فعالى) مثل (صحارى)؛ لأن (جمعاء) ليس كحمراء فيلزم أن يجمع على (أحمر)، وإنما جمعاء مثل (طرفاء، وصحراء)، كما أن (أجمع) يجمع بالواو والنون.

وهو الصحيح عند أبى الربيع[١١] لأن القول بأنها معدولة عن (فُعْل) منه كونها صفة نحو: (حمراء وحُمْر)، فإن كان (فعلاء) اسماً نحو: صحراء

(١) ينظر: الجمل ص ٢٢.
(٢) ينظر: رأى الأخفش فى: شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣- الارتشاف ٨٦٨/٢.
(٣) ينظر: رأى المازنى فى آمالى ابن الشجرى ٣٤٩/٢.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافى ١١٠/٥-١١١- هامش الكتاب لسيبويه ٢٢٤/٣.
(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٢٨٥-٢٨٦.
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٣٩/١.
(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢٧٢/١.
(٨) ينظر: شرح الكافية ٤٣/١.
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١.
(١٠) ينظر: الإغفال ١٥٣/٢.
(١١) ينظر: البسيط فى شرح الجمل ٢٤١/٣.

بالألف والتاء نحو صحروات، وجمع على صحارى وجمعاء وأخواتها أسماء، فيجب أن تجمع على جمعاوات أو على جماعى، لكن العرب لم تفعل هذا وعدلوا عن هذا إلى (جمع)، أما (جمعاوات) فلا يعدل عنها؛ لأنها جمع سالم؛ لأنه قصد فيه سلامة الواحد، فصح أنها معدولة عن جماعى كصحارى.

وذهب ابن مالك[١] أنها معدولة عن (فعلاوات) وصححه ابن الناظم[٢] وابن هشام[٣] لأن جمعاء مؤنث أجمع فكما أن جمع المذكر بالواو والنون، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاءوا به على (فُعل) علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو (جمعاوات).

أما العلة الثانية المانعة لـ (جُمَع) وأخواتها من الصرف فلا خلاف بين النحويين فى أنها التعريف ولكنهم اختلفوا فى نوع المعرفة فمذهب سيبويه[٤] والسهيلى[٥] وابن الشجرى[٦] وهو ظاهر قول المبرد[٧] والفارسى[٨] إلى تعريفها بنية الإضافة، وأن الأصل فى نحو (مررت بالهندات جمع كتع) (جمعهن، كتعهن) فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وصارت معرفة بلا علامة ملفوظة وهو مذهب ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: (السابع من السبعة الممنوع من الصرف للتعريف والعدل وهو أربعة أقسام أحدها (فعل) التّوكيد، نحو: (رأيت الهندات جمع) فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل، وتعريفه

(١) ينظر: شرح العمدة ٩٦٦/٣- شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣.
(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٦.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ١١٨/٤.
(٤) يقول سيبويه: "... وسألته عن جمع وكتع فقال: همتا معرفة بمنزلة كلهم- الكتاب ٢٢٤/٣.
(٥) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٨٩.
(٦) ينظر: آمال ابن الشجرى ٣٥٠/٢.
(٧) ينظر: المقتضب ٣٤٢/٣.
(٨) ينظر: الإغفال ٦٠٦/٢.

بالإضافة المنوية، فإن أصل (رأيت الهندات جمع) (رأيت الهندات جمعهن)، فاستغنى بنية المضاف إليه عن ذكره وصار (جمع) لتعريفه بغير علامة ملفوظ بها كأنه علم، وليس علماً؛ لأن العلم إما شخصى وإما جنس ... و (جمع) بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل) [١].

وذهب ابن بابشاذ[٢] وأبو سليمان السعدى[٣] أن (جمع) وأخواتها معرفة بالعلمية، فألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة، بدليل جمعهم مذكرها بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم. وهو ما صرح به ابن مالك فى الألفية حيث قال:

والعلـم امنـع صـرفه إن عـدلا ** كـ (فُعَـل) التوكيـد أو كـ (ثُعـلا)[٤]

ثم قال فى التسهيل: "والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية فى (فعل) توكيد"[٥].

وبالنظر فيما سبق يتضح ما يلى:

يرى ابن مالك فى شرح العمدة أن العدل فى (جمع) وأخواتها عن (جمعاوات)؛ لأن المذكر يجمع على (أجمعون)، وأراه محقاً فيا ذهب إليه، فالأولى فيما يجمع مذكره بالواو والنون أن يكون مؤنثه بالألف والتاء وليس على (فعل) الذى هو جمع لـ (أفعل)، (فعلاء).

---

(١) شرح العمدة ٩٦٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٥/١.

(٣) هو داود بن يزيد أبو سليمان الغرناطى السعدى أخذ عن أبيه الباذش وروى عنه توفى سنة ٥٧٣هـ تنظر: ترجمته فى بغية الوعاة ٥٦٣/١. وينظر: رأيه فى الارتشاف ٨٦٨/٢.

(٤) الألفية ص ٥٦.

(٥) التسهيل ص ٢٢٢.

وأرى أن ظاهر قول سيبويه فى هذه المسألة يوافق ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال سيبويه: "... وسألته عن جمع وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء، وهما منصرفان فى النكرة"[(١)]. فمن الثابت أن الاسم المختوم بالألف الممدودة كصحراء وحسناء عند جمعه جمعاً سالماً تقلب فيه الألف الممدودة واواً وجوباً، فيقال صحراوات وحسنوات، وهذا ما أخذ به ابن مالك، لاسيما وإن كان المذكر يجمع بالواو والنون فيقال: (أجمعون)، وهذا عكس ما فسر به السيرافى[(٢)] قول سيبويه كما تقدم.

وابن مالك فيما ذهب إليه من العدل عن (فعلاوات) غير مسبوق، وإن كان قد تابع سيبويه فى العلة الثانية وهى التعريف بنية الإضافة مع التنبيه ببطلان القول بعلمية (جمع)، ولكنه فى الألفية صرح بأن العلمية والعدل هما العلتان فى منع (جمع) من الصرف، أما فى التسهيل فنراه يطالعنا برأى ثالث وهو: شبه العلمية أو الوصفية مع العدل.،

وأرى فى القول بشبه العلمية رجوعاً لما قرره فى شرح العمدة من القول بالتعريف بنية الإضافة، فشبه العلمية وهو التعريف بغير أداة لفظية ظاهرة، وهو ما عبر عنه ابن عصفور[(٣)] أيضا بالتعريف المشبه لتعريف العلمية: لأن (جمع) لا يتصور أن يكون علماً لكونه جمعا، فالجموع لا تكون أعلاماً، فهى معرفة بنية الإضافة. أما القول بشبه الوصفية فهى علة أيضاً انفرد بها ابن مالك.

(١) الكتاب ٣/٢٢٤.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافى ٥/١١٠-١١١.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٢.

يقول أبو حيان: (تجويز ابن مالك أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له سلفاً)[١].

إذن فمذهب ابن مالك فى شرح العمدة هو أصح آرائه فى هذه المسألة؛ لأن العلمية الصريحة التى قال بها فى الألفية غير متحققة فى (جمع)، أما شبه الوصفية التى ذكرها فى التسهيل لكنها من باب (أفعل، فعلاء) مناقض لما ذكره فى العمدة حيث رفض أن تكون معدولة عن (أفعل).

(١) ارتشاف الضرب ٨٦٩/٢.

الوقف على الاسم المقصور

للوقف على الاسم المقصور حالتان:

الحالة الأول: غير المنصرف وما لا يدخله التنوين من نحو (سكرى)، و (حبلى)، و (القفا)، و (العصا) فألفه ثابتة، وهى الألف الأصلية التى كانت فى الوصل، وهناك قوم من العرب يبدلون هذه الألف ياء، ومنهم من يجعلها واو، وحكى سيبويه فى الوقف (هذه حبلأ) [١].

الحالـة الثانيـة: المنصرف وهو ما سقطت ألفه فى الوصل، لسكونها وسكون التنوين بعدها نحو: (عصا، ورأيت عصا، ونظرت إلى عصا) فإذا وقف عليها عادت الألف لخفتها بخلاف الياء فى نحو (القاضى) لثقلها، وقد اختلف النحويون[٢] فى هذه الألف:

المذهب الأول: أن الالف عوض من التنوين فى الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب أو خفض؛ لأن التنوين فى الأحوال الثلاثة قبله فتحة فأشبه (زيداً) فى حال النصب، فكما يبدل من التنوين فى (زيد) المنصوب الألف، فكذلك الاسم المقصور، يبدل من تنويه ألف إذا وقف عليه فى جميع الأحوال. وهو مذهب الاخفش[٣] والمازنى[٤]. والفراء[٥] ونسبه أبو حيان[٦] للفارسى.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٦٧/٤-شرح ابن يعيش ٧٧/٩- المقرب ص ٤٢٥- شرح المقدمة الجزولية ١٠٦٩/٣.

(٢) ينظر: اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٠٦/٢.

(٣) ينظر: رأى الأخفش فى: همع الهوامع ٣٨٧/٣.

(٤) ينظر: رأى المازنى فى الإيضاح فى شرح المفصل ٣١٠/٢.

(٥) ينظر: رأى الفراء فى : التسهيل ص ٢٢٨- شفاء العليل ١١٢٩/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٠١/٢.

المـذهب الثـانى: أن ألـف المصـور فـى جميـع الأحـوال ألـف أصـل وهـو مذهب الكسائى[١] ونسبه ابن الحاجب[٢] للمبرد ونسبه أبو حيان[٣] لسيبويه والخليل فيما قاله ابن الباذش[٤] ونسبه وابن يعيش[٥] وابن مالك للسيرافى[٦] واختاره ابن مالك فى شرح العمدة حيث قال: "ونبهت بقولى: "ما لم يكن تنويناً يلى فتحة ظاهرة" على أن الأول فى نحو: (رأيت فتى) أن يعتقد كون الألف الموقوف عليها الألف التى يقدر فيها الإعراب، لا المبدلة من التنوين وإذ لو كانت المبدلة من التنوين لم تمل كوقف أبى بكر، وحمزة، والكسائى على قوله تعالى: ﴿سُوَىً﴾[٧]. وقوله ﴿سُدىً﴾[٨]. ولم يعتد بها روياً كقول الراجز:

فَقْـت الـوَرى يـا سـعدُ حِلمـاً ونَـدى ** فليس لى إلاَّ لدَيْك مُبْتَغى[٩][١٠]

وهو مذهب الفارسى فى التكملة[١١].

المذهب الثالث: المقصور كالاسم الصحيح، فالألف فى حالى الرفع والخفض ألف الأصل وفى حال النصب بدل من التنوين، فكما يحذف التنوين فى الوقف على

(١) ينظر: رأى الكسائى فى: شرح الشافية للرضى ٢/٢٨٤- التصريح ٢/٢٣٨.
(٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٣١٠ ولم ينص عليه المبرد فى المقتضب.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٠١.
(٤) هو أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى أبو جعفر المعروف بابن الباذش إمام نحوى، ألف الإقناع فى القراءات، توفى سنة ٥٤٠ هـ ينظر ترجمته فى بغية الوعاة ١/٣٣٨.
(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ٩/٧٦.
(٦) ينظر: الشافية الكافية.
(٧) سورة طه من الآية ٥٨. قرأ بالإمالة حمزة والكسائى وأبو عمرو وورش وخلف وكذلك آما لوا جميع فواصل سورة طه ينظر: الإتحاف ص ٣٠٢ النشر ٢/٣٥- غيث النفع ص ٢٨٩.
(٨) سورة القيامة من الآية ٣٦.
(٩) لم أعثر للبيت على قائل
(١٠) شرح العمدة ٣/١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩.
(١١) ينظر: التكملة ص ١٩٩.

(زيد) فى حال الرفع والخفض، وكما يبدل من التنوين ألفاً فى حال النصب فكذلك الاسم المقصور ونسبه أكثر النحويين[١] إلى سيبويه، وهو مذهب الفارسى فى التكملة[٢] وإليه ذهب ابن مالك فى التسهيل حيث قال: "إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله، إلا أن يكون مهملاً فى الخط فيحذف، إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء، فيبدل ألفاً فى لغة غير ربيعة، ويحذف تنوين المضموم، والمكسور بلا بدل فى لغة غير الإفرد، وكالصحيح فى ذلك المقصور"[٣].

وبالنظر فيما سبق يتضح ما يلى:

إن الخلاف فى هذه المسألة هو خلاف على الأفصح وقول ابن مالك فى شرح العمدة يوافق ما ذهب إليه الكسائى، فى اعتبار ألف المقصور المنون ألف أصل، وهذا ما أقره وفصله فى شرح الكافية، حيث قال معقباً على مذهب الكسائى: "... وهذا مذهب أقوى من غيره، وهو موافق لمذهب ربيعة فى حذفهم تنوين الصحيح دون بدل، والوقوف عليه بالسكون – مطلقا– وهذا الذى حكاه ابن برهان عن أبى عمرو، والكسائى، واختيار السيرافى وبه أقول"[٤].

وأما قول ابن مالك فى التسهيل فهو موافق لمذهب سيبويه، حيث نص أن المقصور كالصحيح، وهذا ما رجحه كثير من النحويين أيضاً كابن معط[٥] وابن يعيش[٦] وابن الحاجب[٧] وابن عصفور[٨] وابن هشام[٩].

---

(١) ينظر: الايضاح في شرح المفصل ٣١١/٢–شرح الجمل لابن عصفور٦/٣، ٧.
(٢) ينظر : التكملة ص ١٩٩.
(٣) شرح عمدة الحافظ ١١٠٧/٣.
(٤) شرح الكافية الشافية.
(٥) ينظر: الفصول الخمسون ص ٢٦٧.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٧٧/٩.
(٧) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٣١١/٢.
(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦/٣، ٧.
(٩) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٣٨٦/٢.

ويرى الرضى[١] أن نص سيبويه لا يعطى ما نسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً، وذهب إلى أن مذهب سيبويه فى ذلك موافق لمذهب السيرافى؛ لأنه إذا حذفت التنوين رددت اللام التى حذفت لأجله مع عروض حذف التنوين، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة وهو الأولى عنده بالقبول، والرضى فى ذلك يستشهد بقول سيبويه: "وأما الألفات التى تذهب فى الوصل، فإنها لا تحذف فى الوقت؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم"[٢].

لكن بالرجوع إلى مواضع أخرى من الكتاب نجد أن نص سيبويه واضح فى أن ألف المقصور كألف الصحيح، حيث قال: (واعلم أن كل ياء أو أواو كانت لاماً، كان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف فى الوقف، وحالها فى التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل)[٣].

وأقـول:

إن جميع الآراء فى ذلك مقبولة، ولا تبعد – كما قال ابن الحاجب–[٤] فهو خلاف على الأقوى أو الأفصح؛ لأن كل مذهب من هذه المذاهب يمثل لغة من لغات العرب، إذ إن من العرب من يميل (رحى) فى الأحوال الثلاث فيلزم أن يكون الأمر فى ذلك ما ذهب إليه الكسائى، واحتاره ابن مالك فى شرح العمدة ومنهم من لا يميله أصلاً فيلزم أن يكون الأمر على مذهب المازنى، ومنهم من يميله فى حالتى الرفع والجر، ولا يميله فى حال النصب فيلزم أن يكون الأمر على مذهب سيبويه، وأقره ابن مالك فى التسهيل.

---

(١) ينظر: شرح الشافية ٢/٢٨٣-٢٨٤.
(٢) الكتاب ٤/١٨٧.
(٣) الكتاب ٣/٣٠٩.
(٤) ينظر شرح الشافيه ٢/٢٨٣-٢٨٤

الخاتمـــــة

وفيما يلى أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث :

أولاً: إن الذين يتهمون ابن مالك بالتضارب أو الاضطراب فى بعض آرائه لم يدركوا الحقيقة التى فطن إليها الشيخ وأراد أن ينبه قارءه إليها، وهى أن اللغة لا تقف علي وجه واحد تلتزم به ولا تغادره وإنما تتسع لتقبل هذا الرأى وذاك

وهو بذلك أراد أن يرد محاولات بعض السابقين اختزال اللغة على اتساعها فى مجموعة من المصطلحات وإخضاع اللغة لها قهراً .

ثانيا: لم يقدس ابن مالك آراءه ويصر عليها إذا تبين له قبول اللغة لغيرها فيؤيد السماع مرة، ويوافق القياس أخرى وهذا ما تقضيه سلامة المنهج.

ثالثاً : استطاع ابن مالك الرد على منكرى الاستشهاد بالحديث الشريف رداً عملياً من خلال توظيف السماع والقياس لخدمة نص الحديث فى ربط وثيق ومقنع بين الحديث وغيره من النصوص و تطبيقها على القاعدة محل الاستشهاد تطبيقاً عملياً مشيراً أن ذلك مما خفى على النحويين.

رابعاً: لم أر من المعاصرين لابن مالك من عول على جهود اللغويين السابقين واستعان بها كما فعل ابن مالك فقد ضمنت مؤلفاته كثيراً مما قاله الأقدمون والمعاصرون له

خامساً: الرواية عند ابن مالك دائماً أولى من الرأى ما دامت الرواية عن ثقة.

سادساً: السماع المتمثل فى الشواهد الشعرية هو المحكم الأول لدى ابن مالك وكان لهذا الأثر فى تغير حكم ابن مالك فى المسالة الواحدة .

سابعاً: قد يضع ابن مالك مصنفاً ثم يرى مع مرور الزمن أنه لا يفى بالغرض الموضوع لأجله فيتركه كما هو، ويصنف كتاباً آخر يضمنه بعض ما فى الأول ويزيد عليه.

ثامناً: لا خلاف فى أن تسهيل الفوائد وشرح العمدة دليل شاهد على عقلية نحوية قل أن يجود الزمان بمثلها .

تاسعاً: الهدف من تصنيف كتاب شواهد التوضيح هو استدلال على صحة أسلوب بعض الأحاديث التى تبدو فى ظاهرها مخالف للقواعد النحوية.

عاشراً : أحياناً يحاول ابن مالك أن يرجع الأمر فى القضية محل الخلاف إلى الناطق بالعربية المستعمل لها والى ذوقه وحسه اللغوى إن أراد أن يستعمل مثل هذه الألفاظ ليكون على بينة من موقف اللغة – ما دام القياس لا يأباه .

الحادية عشرة : عند ما يقف السماع من جميع الآراء على مسافة واحدة فابن مالك يختلف رأيه حول الأفصح

الثانية عشرة : قد يكون لابن مالك فى المسالة الواحدة رآيان نظراً لاختلاف المقيس عليه فى كل مرة فاختلاف طريقة القياس تؤدى دائما إلى اختلاف النتائج .

ثبت المصادر والمراجع :

- أبو الحسن ابن الطراوة وأثره فى النحو د/ محمد البنا دار أبو سلامة للطباعة، ط الأولى، ١٤٠-١٩٨٠م
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد بن محمد البنا تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – دار الكتب – ط. الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى- تحقيق / رجب عثمان، د/رمضان عبد التواب ط، أولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨ – مكتبة الجانجى – القاهرة – مطبعة المدنى.
- أسرار العربية للأنبارى تحقيق/ محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمى بدمشق – لا ط.
- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى، تحقيق د/ حمزة النشرتى – دار الكتب العلمية – بيروت ط، الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث د. محمد عيد -٦٩٨٩، عالم الكتب، ط الرابعة.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ت ٦٩٥هـ – تحقيق د/ عبد الله الحسينى بركات – د/محسن سالم العميرى – دار إحياء التراث – ط، الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م.
- الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق/ عبد المعين الملوحى ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الأشباه والنظائر – للسيوطى – وضع حواشيخ / فريد الشيخ – دار الكتب العلمية – بيروت – ط، الأولى -١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين القتلى مؤسسة الرسالة – ط الرابعة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

- الأغفال لأبى على الفارسى تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم أبو ظبى الأمارات، ١٤٢٤-٢٠٠٣م.
- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى- تحقيق د/ أحمد قاسم.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف الإنبارى، تحقيق د/ محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا
- الإيضاح العضدى لأبى مالك على الفارسى تحقيق د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط. الثانية ١٤١٦هـ|، -١٩٩٦.
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بنارى العليلى – الجمهورية العراقية وزارة الشئون الدينية – دار إحياء التراث.
- البحر المحيط فى التفسير لأبى حسان بعناية / صدقى محمد جميل – دار الفكر ١٤١٢م هـ- ١٩٩٢م .
- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق د/ أحمد أبو ملحم، د/ على نجيب، دار الكاتب العليمة بيروت، ط الثالثة ١٤٠٧هـ.
- البديع فى علم العربية لابن الأثير ت ٦٠٦ تحقيق صالح حسين العبد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٠ ط الأولى.
- البديع فى علم العربية لابن الاثير ت ٦٠٦هـ، تحقيق صالح حسن صادقة الإمام محمد بن سعد، ط الأولى .
- البسيط لابن الربيع فى شرح جمل الزجاجى تحقيق د/ عياد بن عبيد الثبيتى ط. الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٦م – دار الغريب الإسلامى
- البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن ابراهيم الكوفى تحقيق د/ علاء الدين حموية – دار عمار – ط الأولى .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين الكوفيين للعبكرى تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار العرب الإسلامى – بيروت لبنان – ط الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- التخمير للخوارزمى تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكة المكرمة – دار الغرب الإسلامى – بيورت، ط . الأولى ١٩٩٠م.
- التذليل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حسان الأندلسى تحقيق د/ حسن هنداوى – دار القلم – ط. الأولى –١٤١٨هـ–١٩٩٧م، ١٤١٢هـ–٢٠٠٠م.
- التعليقات الوفية فى شرح الدرة الألفية للشريشى – الجزء الأول – تحقيق د/ محمد سعيد – رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسى تحقيق د/ عوض بن حمد القرزيط . الأولى ١٤١٢هـ –١٩٩٢م.
- التهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعانى تحقيق / فخر صالح، دار الجيل، بيروت.
- التوطئة لأبى على الشلوبين تحقيق د/يوسف أحمد المطوع – ط. الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٩٨م.
- الجمل فى النحو للجرجانى تحقيق / فتح اله صالح المصرى ١٩٩٢م.
- الجمل فى النحو للزجاجى تحقيق / على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة لات .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى. تحقيق د/ فخر الدين قباوه أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت –١٩٨٣م.
- الحديث النبوى في النحو العربى د. حمد حجال، ط الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧–
- الحروف للفارابى تحقيق محسن مهدى، الرياض، أضواء السلف .
- الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار دار الكتاب العربى – بيروت لا ط – لا ت .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية للشنقيطى تحقيق وشرح / عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت – ط. الاولى ١٩٨١م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبه، ط الثالثة، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.
- الصاحبى فى فقه العربية وسنن العرب فى كلامها لابن فارس علق عليه احمد حسن يسيح، ط الأولى، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى تحقيق د/ محسن سالم العميرى – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
- العوامل المائة النحوية للجرجانى ومعه شرح العوامل المائة للشيح خالد الأزهرى تحقيق د/ البدراوى زهران – دار المعارف ط الأولى ١٩٨٣م.
- الغرة المخفية فى شرح الدرة ألألفية لابن الخباز تحقيق حامد العبدنى، مطبعة العانى – دار الأنبار – بغداد الرمادى .
- القياس فى النحو، محمد حسن عبد العزيز، ط الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥، دار الفكر العربى .
- الكافى فى الإفصاح لابن أبى الربيع الأندلسى تحقيق د/ فيصل الحفيانى الرياض– ط الاولى –١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الكتاب لسيبوية، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التنزيل للزمخشرى، دار الفكر، ط الأولى .
- اللباب فى علل البناء والإعراب للعبكرى تحقيق / غازى مختار طليمان– دار الفكر– ط الأولى ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م.
- اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف ط .الأولى ١٩٧٩.
- المحتسب فى تبين وجوه شاذ القراءات لابن جنى، تحقيق على نجدى ناصف وآخرون ١٣٨٦هـ .

- المحرر والوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- المخصص لابن سيدة، دار الكتاب الإسلامى
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات جامعة أوالقرى ط الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م – المزهر .
- المسائل البعدايات للفارسى تحقيق / صلاح السلكاوى، مطبعة العانى – بغداد .
- المسائل المنثورة للفارسى د/ يحيى مراد، ط الأولى ١٤٢٤هـ.
- المفصل فى علم العربية للزمخشرى – دار الجيل –بيروت.
- المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى تحقيق / كاظم بحر المرجان – مطبوعات وزارة الثقافة العراق -١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد تحقيق أ.د/ عبد الخالق عضيمة – ط الثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المقدمة الجزولية فى النحو، تحقيق شعبان عبدالوهاب –أم القرى، ط الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- المقرب لابن عصفور تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
- المنصف لابن جنى لكتاب التصريف للمازنى، تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى، ط الأولى، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين بن تغرى بردى، وزارة الثقافة والأرشاد ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- النشر فى القراء العشر لابن الجزرى صححه على محمد الصباغ – دار الفكر .
- النهاية فى عريث الحديث والأثر لابن الإيثر، تحقيق / طاهر أحمد الزاوى، محمود الطناحى، دار إحياء الكتب العربية.

- الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى ، ضمن الموسوعة الشاملة.
- أم القرى، ط أولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ الفصول فى العربية لابن الدهان النحوى ت ٥٦٩ ت ، فائر فارس، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٠٩– ١٩٨٨م.
- آمالى ابن الشجرى تحقيق د/محمود محمد الطناحى – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط . الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٢م.
- آمالى الزجاجى تحقيق وشرح د/عبد السلام هارون – دار الجبل – بيروت، ط . الثانية ١٤٠٧هـ ،١٩٨٧م
- آمالى السهيلى تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا – المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٢م .
- إملاء ما من به الرحمن للعبكرى تحقيق/ إبراهيم عطوه، ط الثانية، ١٣٨٩– ١٩٦٩م.
- أنباه الرواه على أنباه النحاه للقفطى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكفر العربى، ط . الأولى
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق د/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط. ١٤١٧هـ ١٩٩٩م.
- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبى بكر الزبيدى تحقيق د/ طارق الجنانى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط . الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- إيضاح الشعر على الفارسى تحقيق د.حسن هنداوى – دار القلم، ١٤٠٧–١٩٨٧م.
- بغية الوعاه فى طبقات اللغويات والنحاة للسيوطى، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت .
- تاريخ اللغات السامية لأسرائيل والفنسون مطبعة لجنة التكاليف والترجمة والنشر.

- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ عفيفى عبد الرحمن مؤسسة الرسالة – بيروت –١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق / محمد كامل بركات ١٤٨٧هـ – ١٩٦٧، دار الكتاب العربى .
- توجيه اللمع شرح اللمع لابن الخباز تحقيق أ.د/ فايز دياب دار السلام ط. الأولى ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية – ط. الأولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب العرب للإربلى قدم له د/إميل بديع يعقوب. دار النفائس – ط. الأولى ١٤١٢هـ –١٩٩١م.
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على لنية ابن مالك شرحها وعلق عليها/ تركى فرحات المصطفى . ط . الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م– بيروت – دار الكتب العلمية .
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام ضبط وتصحيح عبد السلام محمد أمين – دار الكتب العلمية –بيروت – ط الأولى ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك دار الفكر – لا ط – لا ت .
- ديوان الأعشى، شرح د/ يوسف شكرى فرجات دار الجيل – بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ –١٩٩٢.
- ديوان المتنبى، المكتبة الثقافية، بيروت – السنبلة .
- ديوان الهذليين (شرح أشعار الهذليين بأبى سعيد السكرى تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى – القاهرة.

- ديوان جرير، دار صادر – بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ن تحقيق د/ سيد حنفى حسين، دار المعارف .
- ديوان لبيدين أبى ربيعه تحقيق إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط الثانية .
- رصف المبانى للمالقى. تحقيق/ أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى قدم له د/ فتحى عبد الرحمن حجازى تحقيق / أحمد فريد أحمد – المكتبة الوفيقية
- سنن الترمذى حبيطة وراجعة أحمد شاكر وآخرون – دار الفكر.
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك تحقيق د/ عبدالحميد السيد – دار الجبل – بيروت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تحقيق د/ عبدالحميد السيد عبد الحميد دار الجبل – بيروت .
- شرح أبيات سيبوية للسيرافى تحقيق/ محمد الريح هاشم، دار الجبل ط، الأولى ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.
- شرح أبيات سيبوية للنحاس، تحقيق د/ زهير غازى زاهد . ط. الأولى ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.
- شرح الأشمونى تحقيق حسن حد، إشراف أميل يعقوب، ط . الأولى ١٩٩٨م – دار الكتب العلمية – بيروت .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق محمد عبد الظاهر عطا– طارق فتحى السيد ط. الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م دار الكتب العلمية .
- شرح الجمل لابن خروف تحقيق / سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

- شرح الجمل لابن عصفور / قدم له ووضع هوامشه / فواز الشعار إشراف إميل يعقوب – دار الكتب العلمية ط . الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح الجمل لابن هشام دراسة وتحقيق د/ على محسن عيسى – عالم الكتب ط. الثانية ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.
- شرح الدرة الألفية لابن القواس تحقيق د/ على موسى الشروملى مكتبة الخريجى – الرياض – ط . الأولى –١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن طولون تحقيق د/ عبد الحميد جاسم الكبيس ط. الاولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- شرح ألفية بن مالك لابن طولون تحقيق، د/ عبدالحميد جاسم الكبيسى الأولى ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.
- شرح الكتاب للسيرافى – الجزء الأول – تحقيق د/ رمضان عبد التواب و د/ محمود فهمى حجازى، / محمد هاشم عبدالدايم – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لابن هشام تحقيق د/ صلاح راوى، ط الثانية .
- شرح اللمع فى النحو للواسطى قدم له د/ رمضان عبدالتواب تحقيق د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجى– القاهرة– ط الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠م.
- شرح اللمع للأصفهانى الباقولى ٥٤٣هـ ت/ إبراهيم بن محمد أبو عبادة ١٤١١–١٩٩٠.
- شرح اللمع للأصفهانى تحقيق /ابراهيم محمد أبو عبادة ١٤١٧–١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبى – لا ط – لات.
- شرح المقدمة الجزولية الكبيرة للشلوبين تحقيق د/ تركى بن سهو العتيبى مؤسسة الرسالة ط. الثانية ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.

- شرح المقدمة الكافية فى علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق / جمال عبد العاطى مخيمر – مكة المكرمة – الرياض – ط الأولى ١٤١٨-١٩٩٧م.
- شرح المقرب لابن عصفور تأليف الدكتور/ على محمد فاخر – الأولى ١٤١١هـ /١٩٩٠ – مطبعة السعادة.
- شرح شذور الذهب . تحقيق / محمد سيد كيلانى، ط، الأولى ١٢٨٠هـ -١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق د/ محمد عبد المنعم هريدى .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٥ -١٩٩٥م.
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى دراسة وتحقيق د/ الشريف عبدالله الحسينى المكتبة الفيصلية ط الأولى ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق فؤاد دار الكتب، بيروت.
- طبقات الشافعية للسبكى، تحقيق/ محمود الطناحى، جار إحياء الكتب العربية .
- علل التثنية لابن جنى دراسة وتحقيق د. محمد أبوا لمكارم قنديل، سلاسل للطباعة – طنطا – ط ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.
- علل النحو لابن الوراق تحقيق / محمد جاسم الجرويش – مكتبة الرشيد الرياض – ط الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجوزى
- غريب الحديث والأثر لابن الأثير، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- غيث النفع فى القراءات السبع للصفاقسى بدوى ضبطه محمد عبد ا لقادر – دار الكتب
- فى أصول النحو / سعيد الأفغانى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لـ رجاجى خليفة، دار الفكر ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.
- كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان الحيدرة، تحقيق د/ هادى عطية مطر، دار عمار، ط١ الأولى ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م.
- لمع الأدلة للأنبارى، تحقيق د/ سعيد الأفغانى ،مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج تحقيق / هدى قرابة، ط الثالثة، ١٤٢٠هـ –٢٠٠٠م.
- محاضرات فى النحو تأليف أ.د/ محمد أبو المكارم قنديل ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ م .
- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تحقيق / حاتم صالح الضامن ط الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة .
- معانى الحروف للرمانى تحقيق / عبدالفتاح شلبى – مصر – ١٩٧٣م.
- معانى القرأن للأخفش تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط الأولى ١٤١١هـ –١٩٩٠.
- معانى القرآن للفراء – تحقيق د/ أحد يوسف نجاتى، و د/ محمد النجار – دار الكتب المصرية .
- معجم شواهد العربية – عبد السلام هارون، ط الثالثة
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة المدنى .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د/محمد محيى الدين عبدالحميد – مطبعة المدنى .
- مقدمة ابن خلدون – مكة المكرمة – المكتبة التجارية .
- من قضايا اللغة والنحو والأستاذ / على العنزى ناصف – مكتبة نهضة مصر .
- موقف النحاة من الإستشهاد بالحديث الشريف د/ خديجة الحدينى – بغداد .
- نتائج الفكر للسهيلى تحقيق د/ محمد البنا، مكتبة مكة المكرمة ١٩٨٤هـ
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا بغدادى ، مكتبة المتنبى، بغداد – استنابول ١٩٥١م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق أحمد شمس الدين، ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق محى الدين عبدالحميد – القاهرة ١٩٤٨م.